



وضع قوانين مُراعية للمنظور الجنساني:

دليل البرلمانيين رقم ٣٣

إنّ الآراء المُعْرَب عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلف أو المؤلفين وليست بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو الأمم المتحدة أو الاتحاد البرلماني الدولي أو أي منظمة منتسبة لأي منها.

وإنّ الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشجعان على استخدام محتوى هذا الدليل ونسخه ونشره. ويجوز نسخ هذا المنشور، كلياً أو جزئياً، وتنزيله وطباعته لأغراض الدراسة أو البحث أو التدريس الخاصة أو لأغراض الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، ما لم يُذكر خلاف ذلك وشريطة إسناد المصدر وحقوق الطبع والنشر إلى الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعدم إدخال أي تغييرات على مادة هذا المنشور، وعدم الإشارة صراحةً أو ضمناً إلى تأييد الاتحاد البرلماني الدولي أو هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لآراء المستخدمين أو منتجاتهم أو خدماتهم بأي طريقةٍ كانت.

ویرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتوى هذا المنشور عبر البريد الإلكتروني التالي: press@ipu.org.

من منشورات: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتحاد البرلماني الدولي

© حقوق الطبع والنشر محفوظة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

التصميم والقالب: Samuel Saad, Graphisme

طُبع في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

ردمك ١-٨٢٨-٩١٤٢-٩٢-٩٧٨

قائمة المحتويات

٥	شُكر وتقدير.....
٦	المسرد.....
٨	المختصرات الإنجليزية.....
٩	الإطارات.....
١٠	الجداول والأشكال.....
١١	توطئة.....
١٢	موجز تنفيذي.....
١٢	الغرض والنطاق والمنهجية.....
١٢	دور البرلمان.....
١٣	اتباع نهج تدريجي في سنّ القوانين المُراعية للمنظور الجنساني.....
١٦	مقدمة.....
١٦	الغرض من الدليل.....
١٦	تعريف وضع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني.....
١٧	السياق الأوسع.....
	البرلمانيون قد سبق أن تعهّدوا بالتزامهم بالمساواة بين الجنسين
١٨	ووضع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني.....
٢٢	هيكل الدليل.....
٢٣	القسم الأول: طبيعة التمييز بين الجنسين ونطاقه وأثره أمام القانون.....
٢٤	١-١ مقدمة.....
٢٧	٢-١ ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى النساء والفتيات؟.....

القسم الثاني: دور البرلمانين في وضع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني..... ٢٩

- ١-٢ قيمة إصلاح القوانين في دعم المساواة بين الجنسين ٣٠
- ٢-٢ دور البرلمانين في إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني ٣٢
- ١-٢-٢ الأنظمة والعمليات التشريعية..... ٣٣
- ٢-٢-٢ أنواع القوانين التي يمكن النظر في إصلاحها..... ٣٤
- ٣-٢-٢ النصوص الثقافية والدينية..... ٣٨
- ٤-٢-٢ تهيئة بيئة مؤاتية لعمل البرلمانين على الإصلاحات الدستورية والتشريعية..... ٤٠
- ٥-٢-٢ مناصرة تغيير الأعراف الاجتماعية المتصلة بالمساواة بين الجنسين ٤٥

القسم الثالث: نهج متدرج في صياغة القوانين المُراعية للمنظور الجنساني ٤٩

- ١-٣ مقدمة ٥٠
- ٢-٣ أصحاب المصلحة في إصلاح القوانين ٥١
- ٣-٣ تعزيز المشاركة العامة في وضع القوانين ٥٧
- ٤-٣ تحديد القوانين التي ينبغي تعديلها ٦٢
- ٥-٣ صياغة التشريعات..... ٦٧
- ٦-٣ سنّ التشريعات..... ٧٣
- ٧-٣ ميزنة القوانين المُراعية للمنظور الجنساني..... ٧٦
- ٨-٣ الإشراف على تنفيذ القوانين..... ٧٩

القسم الرابع: الالتزامات الرئيسية بشأن المساواة بين الجنسين ٨٣

- ١-٤ صكوك حقوق الإنسان الأساسية..... ٨٤
- ٢-٤ دمج قواعد ومعايير حقوق الإنسان في القانون المحلي ٨٥
- ٣-٤ القواعد القانونية الأساسية بشأن المساواة بين الجنسين في المعاهدات والالتزامات الدولية ٨٥
- ٤-٤ إرشادات حول إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني ٨٧
- من الهيئات الدولية لحقوق الإنسان..... ٨٧
- ٥-٤ أهداف التنمية المستدامة وإصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني..... ٩٢

خاتمة ٩٥

مراجع مختارة ٩٧

شكر وتقدير

هذا الدليل هو منشورٌ مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتحاد البرلماني الدولي. وتُعرب المؤسساتان عن تقديرهما لمؤلفة الدليل الرئيسية، شارمين رودريغز، لما بذلته من جهد دؤوب في إعداد محتوى هذا الدليل. وتُعربان أيضاً عن امتنانهما البالغ للبرلمانيين والموظفين البرلمانيين الحاليين والسابقين والخبراء فضلاً عن الزملاء في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتحاد البرلماني الدولي لما بذلوه من وقت وجهد في وضع الإطار المفاهيمي للدليل ومراجعة محتواه والتحقق منه؛ وتحديداً للأشخاص التاليين:

البرلمانيون:

كارمن لوسيليا كريكسيل (الأرجنتين)؛ إديث ميندوزا فرنانديز، وروث إيتاماري شوك، وبياتريز غوزمان غوميز (بوليفيا)؛ سفين سبينجمان (كندا)؛ كارولينا غويتش (شيلي)؛ سكيبي كوترا-كوكوما (قبرص)؛ كاميليا فابريسيوس (الداهمرك)؛ كارينا سوسا دي روداس (السلفادور)؛ سوبيو كيلادزي (جورجيا)؛ وفاء بني مصطفى (الأردن)؛ جاكلين أودول (كينيا)؛ سينثيا إيلانا لوبيز كاسترو، وماريا لوسيرو سالدانيا بيريز (المكسيك)؛ بياتريس فريسكو-رولفو (موناكو)؛ بيندا باندي (نيبال)؛ آن تولي (نيوزيلندا)؛ شاندا غولزار خان (باكستان)؛ ريم المنصوري (قطر)؛ سيلفيا دينيكا (رومانيا)؛ هدى الحليسي (المملكة العربية السعودية)؛ آدجي ديارا ميرغان كانوتي (السنغال)؛ سواني سيريفيجشابون (تايلند)؛ أكمل سعيدوف (أوزبكستان).

البرلمانيون السابقون:

مريم بابا سي وهبسا كين (موريتانيا)؛ غوردانا كوميتش (صربيا).

الموظفون البرلمانيون:

كونستانزا تورو (شيلي)؛ ألكساندرا تفيركون (مولدوفا)؛ ألكساندرا جوفانوفيتش (صربيا)؛ سالومي أنيوتي (تنزانيا).

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

بياتريس دنكان، وباليكي أيانغ، وكلي ماثيلي، ولانا عكر.

الاتحاد البرلماني الدولي:

زينة هلال وماريانا دوارتي.

وأخيراً، تتوجه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتحاد البرلماني الدولي بالشكر إلى الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ودائرة الشؤون الدولية الكندية، وبرنامج المعونة الأيرلندي على ما قدمته من دعم مالي سخّي لهذا المنشور.

تعديل	عملية أو إجراء إقرار تشريع لتغيير نص قانون قائم.
مشروع قانون	مسودة قانون وُضعت صيغتها النهائية كي ينظر فيها البرلمان.
مجلس الوزراء	مجلس يتألف من أهم الوزراء في الحكومة ويجتمع بوصفه هيئة جماعية لصنع القرار.
مجلس البرلمان	مصطلح عام يُستخدَم للإشارة إلى البرلمانيين عندما يجتمعون رسمياً. وتُستخدَم مصطلحات مختلفة مثل "مجلس النواب" أو "مجلس الشعب" أو "مجلس الشيوخ" أو "المجلس التشريعي" أو "مجلس الأعيان" في أنحاء مختلفة من العالم.
تشريعات تمييزية	قوانين تمنح الرجل والمرأة مكانة وحقوقاً وامتيازات غير متساوية أمام القانون وفي الممارسة العملية.
سنّ القوانين	عملية أو إجراء إقرار التشريعات.
المساواة بين الجنسين	مصطلح يشير إلى التساوي في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. ولا يعني مفهوم المساواة بين المرأة والرجل أن يغدو الاثنان شيئاً واحداً، وإنما ألا تعتمد حقوق المرء ومسؤولياته وفرصه على ما إذا كان سيولد ذكراً أم أنثى. وتفترض المساواة بين الجنسين أخذ مصالح واحتياجات وأولويات كل من المرأة والرجل بعين الاعتبار، مع الإقرار بتنوع الفئات المختلفة من النساء والرجال. والمساواة بين الجنسين ليست قضية تخص المرأة وحدها، وإنما هي قضية ينبغي أن تحظى باهتمام الرجال والنساء على حد سواء وبمشاركتهم الكاملة فيها. ويُنظر إلى المساواة بين الرجال والنساء على أنها مسألة حقوق إنسان وشرط مسبق ومؤشر للتنمية المستدامة المتمحورة حول الإنسان ^١ .
الحكومة (السلطة التنفيذية)	مصطلح يُستخدَم للإشارة إلى مجموعة الموظفين المسؤولين عن إدارة العمليات اليومية للحكومة. وتضم هذه المجموعة رئيس الدولة ورئيس الحكومة والوزراء والجهاز الإداري للدولة.
قانون (تشريع)	مترادفان يشيران إلى مشروع قانون نهائي أقره الفرعان التشريعي والتنفيذي ودخل حيّز النفاذ.
البرلمان	مصطلح عام يُستخدَم للإشارة إلى الفرع التشريعي. وتُستخدَم مصطلحات مختلفة مثل "مجلس النواب" أو "مجلس الأمة" أو مسميات تقليدية محلية في أنحاء مختلفة من العالم.
برلماني	مصطلح عام يُستخدَم للإشارة إلى أعضاء الفرع التشريعي. وتُستخدَم مصطلحات مختلفة مثل "نائب" و"عضو البرلمان" و"عضو مجلس النواب" و"عضو مجلس الأعيان" و"ممثل الأمة" و"عضو مجلس الأمة" في أنحاء مختلفة من العالم.

١ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "مفاهيم وتعريفات". متاح على: <https://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptsanddefinitions.htm> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢١).

الإلغاء

عملية أو إجراء إقرار تشريع لإلغاء إنفاذ حكم أو قانون.

النظام الداخلي

القواعد التي تحكم آلية عمل البرلمان وإجراءات سير أعماله.

(اللوائح الداخلية)

الاحتياجات

هي الخدمات و/أو الفرص التي تترتب عليها آثار تحوُّلية على النساء والفتيات. ومن الأمثلة

الاستراتيجية

على ذلك الحصول على التعليم على جميع المستويات، وفرص العمل، والضمان الاجتماعي.

للنساء والفتيات

المختصرات الإنجليزية

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW
مجلس النواب (شيلي)	COD
اتفاقية حقوق الطفل	CRC
منظمة مجتمع مدني	CSO
رابطة برلمانيات الكومنولث (مجموعة، نيوزيلندا)	CWP
إدارة شؤون المرأة والأسرة (تايلند)	DWF
القضاء على العنف ضد المرأة	EVAW
تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية	FGM
العنف القائم على النوع الاجتماعي	GBV
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
تقييم الأثر على الجنسين	GIP
البرلمان المراعي للمنظور الجنساني	GSP
مجلس حقوق الإنسان	HRC
الاتحاد البرلماني الدولي	IPU
عضو البرلمان	MP
خطة العمل الوطنية	NAP
المركز الوطني لحقوق الإنسان (أوزبكستان)	NCHR
منظمة غير حكومية	NGO
منظمة الدول الأمريكية	OAS
مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان	ODIHR
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	OSCE
مشروع قانون خاص	PMB
تقييم أثر التنظيم	RIA
الفريق الإقليمي المعني بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان (المحيط الهادئ)	RRRT
العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي	SGBV
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	UN Women
الاستعراض الدوري الشامل	UPR
المرأة والإنصاف بين الجنسين (لجنة، شيلي)	WGE
المجموعة البرلمانية النسائية في تنزانيا	TWPG

الإطارات

- الإطار ١: خطة عمل للبرلمانات المُراعِية للمنظور الجنساني (٢٠١٢)..... ٢١
- الإطار ٢: الجهود العالمية لدعم مبادرات إصلاح القوانين المُراعِية للمنظور الجنساني على الصعيد الوطني..... ٢٦
- الإطار ٣: إصلاح القوانين من أجل منع زواج الأطفال:..... ٣٢
- الإطار ٤: إحداث تغيير جذري في العلاقات بين الجنسين من خلال الإصلاح الدستوري والقانوني:..... ٣٨
- الإطار ٥: عمل البرلمانيين بغضّ النظر عن أحزابهم لتعزيز إصلاح القوانين:..... ٤١
- الإطار ٦: يستفيد تعميم مُراعاة المنظور الجنساني من الموظفين والآليات البرلمانية المخصصة:..... ٤٣
- الإطار ٧: في موريتانيا، يستعين التجمع النسائي بتوعية جمهور الناخبين لإثراء العمل البرلماني..... ٤٥
- الإطار ٨: يُظهر البرلمانيون قدرتهم على القيادة في أوقات الأزمات مثل جائحة "كوفيد-١٩":..... ٤٧
- الإطار ٩: تأمين تأييد الأحزاب السياسية هو أمرٌ ضروريٌ لإصلاح القوانين..... ٥٢
- الإطار ١٠: قد تؤثر قرارات المحكمة في عمليات إصلاح القوانين البرلمانية:..... ٥٥
- الإطار ١١: تيسير المشاركة العامة من خلال القنوات عبر الإنترنت في عالم ما بعد جائحة "كوفيد-١٩":..... ٥٨
- الإطار ١٢: عملت مجموعات حقوق المرأة في المحيط الهادئ مع البرلمانات لسنّ قوانين شاملة لحماية الأسرة في جميع أنحاء المنطقة:..... ٦٠
- الإطار ١٣: يمكن لتقييمات الأثر الجنساني أو التنظيمي أن تساعد في إرشاد البرلمانات إلى ما إذا كانت القوانين تُساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين..... ٦٣
- الإطار ١٤: يمكن أن تكون اللجان البرلمانية المخصصة لحقوق المرأة أو المساواة بين الجنسين مصادر مفيدة للمعلومات والخبرة:..... ٦٤
- الإطار ١٥: يمكن للتقييم القانوني الشامل للمساواة بين الجنسين أن يزيد من الانتباه على القضايا الرئيسية المرتبطة بإصلاح القوانين:..... ٦٦
- الإطار ١٦: يمكن استخدام مشاريع القوانين الخاصة في تعزيز إصلاح القوانين المُراعِية للمنظور الجنساني:..... ٦٨
- الإطار ١٧: البرلمانات تتخذ إجراءات لسد الثغرات القانونية أمام المغتصبين الذين يتزوجون ضحاياهم:..... ٧١
- الإطار ١٨: تعزز الإجراءات التشريعية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية البيئة المؤاتية للتمكين الاقتصادي للمرأة:..... ٧٣

- الإطار ١٩: قد ترغب البرلمانات في النظر في سنّ قوانين شاملة للمساواة بين الجنسين:٧٥
- الإطار ٢٠: تنفيذ الحكم الدستوري بشأن الميزة المُراعية للمنظور الجنساني في تايلند٧٨
- الإطار ٢١: الإشراف البرلماني على تنفيذ إصلاحات القوانين لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي:٨١
- الإطار ٢٢: تُعزّز المعاهدات الإقليمية الاتفاقات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين٨٦
- الإطار ٢٣: أشركت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة البرلمانيين على نحوٍ استباقي لتشجيع إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني٨٩
- الإطار ٢٤: في أوزبكستان، يشارك المجلس الأعلى بشكلٍ استباقي في إعداد تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها.٩٠

الجدول والأشكال

- الجدول ١: ملخص بسيط للوظائف القانونية لفروع الحكومة الثلاثة٣٣
- الشكل ١: المجالات ذات الأولوية لإصلاح القوانين التي ينبغي للبرلمانيين التصدي لها٢٧
- الشكل ٢: عملية مبسطة لإصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني٥٠
- الشكل ٣: أصحاب المصلحة التنفيذيين في مجال إصلاح القوانين٥٣
- الشكل ٤: نقاط دخول برلمانية مختلفة لتيسير المشاركة العامة٥٩
- الشكل ٥: أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بشأن المساواة بين الجنسين والتمييز والقانون٩٣

في عام ١٩٧٩، وضعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خطة لحقوق المرأة تتضمن التزامات تُجسّد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون وفي الممارسة العملية. وفي السنوات التي تلت ذلك، استند إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى هذه الالتزامات وعززا الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وعلى الرغم من هذا التقدم المُحرز، لا يزال لدى كثير من البلدان حُزول العالم قوانين تُميز ضد المرأة. ويعود ذلك إلى أن القوانين قد وضعتها الرجال تقليدياً، بدون إيلاء اعتبارٍ لأصوات النساء والفتيات ووجهات نظرهن وأولوياتهن في وضع تلك القوانين وتنفيذها. وفي الوقت نفسه، لا تزال توجد فجوات في القوانين يمكن سدّها بإجراء إصلاحات تعزز المساواة في الحقوق للجميع بفعالية.

وتمخّضت جائحة "كوفيد-١٩" عن حالة طوارئ عالمية متعددة الأبعاد. وفي الأسابيع والأشهر التي انقضت منذ أن بدأ الفيروس في التفشي بسرعة حول العالم، اتضح أن آثاره كثيرة ومتنوعة وتتجاوز الأخطار على الحياة والصحة.

فالتقدم الهش المُحرز على صعيد المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الجهود المبذولة لعكس مسار القوانين التمييزية وسنّ قوانين جديدة وتنفيذ التشريعات القائمة، إلى جانب المبادرات الأوسع نطاقاً لتحقيق العدالة للجميع، تتعرض لتهديد خطير. وفي الوقت نفسه، تسببت الجائحة في اعتراف واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم بأن تنفيذ إصلاح جذري تحويلي مُمكن إذا اقترن بإرادة سياسية جادة وبتأييد شعبي.

ومن هذا المنطلق، يسرّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتحاد البرلماني الدولي إصدار هذا المنشور الذي نشجع البرلمانيين في كل مكان على استخدامه، لا سيّما وأن البلدان تعمل على وضع وتنفيذ خطط للتعافي من جائحة "كوفيد-١٩"، والعمل على إعادة بناء مجتمعات أكثر إنصافاً وشمولاً. ونأمل أن يكون هذا المنشور بمثابة دليل لتنقيح القوانين القائمة وإصلاحها، وسنّ تشريعات جديدة، بطرق تكفل صون حقوق النساء والفتيات بصورة مجدية وتعزيزها وتزويدها بالموارد وتنفيذها.

وما زال أمام العالم أقل من عقدٍ من الزمن من أجل تقييم أدائه المتصل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقف منظماتنا على أهبة الاستعداد لدعم البرلمانات وأعضائها في سنّ قوانين تقديمية والقضاء التام على التمييز في القانون في إطار جدول الأعمال الأوسع الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وأتاح الموضوع ذو الأولوية للدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة والقضاء على العنف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، فرصة لتقييم هذه الجهود وكفالة أعمال القانون بشكلٍ مجدٍ وفاعل لصالح النساء والفتيات.



سيما بحوث
المديرة التنفيذية

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



مارتن تشونغونغ
الأمين العام
الاتحاد البرلماني الدولي

موجز تنفيذي

الغرض والنطاق والمنهجية

تُعَدُّ المساواة أمام القانون أمراً حاسماً لتحقيق المساواة بين الجنسين، إذ تتطلع النساء والفتيات إلى القوانين التي تطبقها دولهن من أجل حماية حقوقهن وإعمالها وإنفاذها. والقوانين التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وتحرمن من المساواة في الحقوق مع الرجال والفتيان تُقَوِّضُ ثقتهن في المجتمع وتشير إلى أن التمييز بين الجنسين سلوك مقبول وطبيعي ومنتوق. وكثيراً ما تُحرَمُ النساء والفتيات ممن تخلّفن عن الركب بسبب القوانين التمييزية بشكلٍ دائم من فوائد التنمية. وعلى النقيض من ذلك، فإن تنفيذ القوانين الجيدة التي تتسق مع مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز يُمكن أن يساعد في مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع؛ والعدالة البيئية والمناخية؛ والمشاركة على قدم المساواة في صنع القرار على جميع الأصعدة؛ وإتاحة سُبل وصول الجميع إلى الخدمات العامة الأساسية، وتحقيق الرخاء الاقتصادي للجميع. وإن جميع جوانب القانون - الدستورية، والمدنية، والجنائية، والمتصلة بالعمل، والإدارية - التي تُميز ضد النساء والفتيات تستدعي اهتماماً عاجلاً. ولا بد من إلغاء القوانين التمييزية أو تنقيحها، إلى جانب العمل على سنّ وتنفيذ قوانين تعزز الحماية القانونية القائمة وتكفل المساندة بموارد كافية. فالقانون الذي لا يخضع للتنفيذ لا ينفذ من هم في أمس الحاجة إليه.

ومن ثم، يهدف هذا الدليل إلى أن يكون مورداً لأعضاء الهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم من أجل وضع قوانين مُراعِية للمنظور الجنساني. وينبغي لعملية وضع القوانين هذه أن تستجيب للاحتياجات الاستراتيجية للنساء والفتيات ويجب أن تشمل على سنّ قوانين جديدة أو تعديل أو إلغاء القوانين التي عفا عليها الزمن أو التي تتعارض مع الدساتير أو تنطوي على تمييز ضدهن. وأعدّ الدليل بالتشاور الوثيق مع برلمانيين من مختلف النظم القانونية في العالم، إلى جانب استعراض مكتبتي للمنشورات الوجيهة.

دور البرلمانات

إنّ سنّ القوانين والرقابة والتمثيل والتوعية هي الأعمال الأساسية للبرلمانيين في كل مكان، وإن كانت بدرجات متفاوتة. وتعالج القوانين المُراعِية للمنظور الجنساني الاحتياجات الاستراتيجية للنساء والفتيات. ويضطلع البرلمانيون بدور حاسم في مناصرة إجراء إصلاحات على القوانين تهدف إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات، والشروع في هذه الإصلاحات، وصياغتها، ومناقشتها، وسنّ التشريعات اللازمة لها. ويتبوأ البرلمانيون، بوصفهم ممثلين لمجتمعاتهم المحلية، مكانة مميزة بوصفهم وسطاء بين الشعب والقوانين والمؤسسات وأنظمة الحكم التي تؤثر في حياتهم اليومية. ويمكن للبرلمانيين أن يصغوا مباشرة إلى ناخبهم وأن يستعينوا بالمعلومات التي تُجمع من أجل صياغة أولوياتهم وجداول أعمالهم في مجال وضع القوانين، بما في ذلك الإصلاحات التدريجية للقوانين المُراعِية للمنظور الجنساني التي تعزز مبادئ عدم التمييز والمساواة أمام القانون. وإذ إن البلدان "تعيد البناء على نحو أفضل" في عالم ما بعد جائحة "كوفيد-19"، سيطلب من البرلمانيين دعم الاستجابات الوطنية من خلال القوانين والسياسات المناسبة والاعتمادات المخصصة في الميزانية. وسيكون الحرص على اغتنام هذه الفرصة لازماً من أجل إعمال حقوق النساء والفتيات على نحو فاعل بوصفه جزءاً لا ينفصم عن جميع عمليات التعافي على الصعيد الوطني.

اتباع نهج تدريجي في سنّ القوانين المُراعية للمنظور الجنساني

مسألة جميع البرلمانين

تُبَيّن الخبرات المستقاة من جميع أنحاء العالم أن الإصلاحات تكون أكثر نجاحاً عندما يعمل البرلمانين والبرلمانيات من جميع الأطياف السياسية معاً لضمان سنّها وتنفيذها. وبذلك فإنّ ضمان تمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية أمام القانون وفي الممارسة العملية يقع على عاتق جميع أعضاء البرلمان، لا البرلمانيات فحسب.

أصحاب المصلحة في إصلاح القوانين

في إطار الفرع التشريعي، هناك كثيرٌ من أصحاب المصلحة يتصف ما يقدمونه من مساعدة ودعم بأهمية بالغة في ضمان سنّ إصلاحات فاعلة في مجال القوانين المُراعية للمنظور الجنساني:

- عادةً ما يضطلع رئيس البرلمان أو رئيس المجلس النيابي (أو رئيس مجلس الأعيان، عند الاقتضاء) بدورٍ مهم في البت في مشاريع القوانين التي تُعطى الأولوية لمناقشتها في جدول الأعمال التشريعي، وسُبل إدارة المناقشات المتصلة بمشاريع القوانين والتعديلات التي تطرأ عليها.
- تؤدي لجنة الأعمال التابعة للمجلس (إذا وجدت) أيضاً دوراً رئيسياً في تحديد مشاريع القوانين التي توضع على جدول الأعمال التشريعي. وينبغي إشراك أعضاء هذه اللجنة في وقت مبكر لمناقشة الإصلاحات المقترحة على القوانين وفهمها، لا سيما إذا كان مشروع القانون قد قدّمه برلماني عادي مقابل أحد وزراء الحكومة.
- يضطلع المكتب داخل البرلمان المسؤول عن تقديم المشورة والتحليل القانونيين (يُشار إليه عادة باسم المستشار البرلماني أو المكتب التشريعي، أو المستشار القانوني) والموظفون البرلمانيون على نحو أعم بدورٍ مهم أيضاً في دعم البرلمانين في جهودهم الرامية إلى إصلاح القوانين. وفي بعض الحالات، قد يُطلب إلى المستشار البرلماني أن يضع مشروعاً لإصلاح القوانين يكون مُراعياً للمنظور الجنساني.
- يمكن لأعضاء اللجان البرلمانية² أن يؤدوا دوراً رئيسياً في تحليل مشروع قانون ومناقشته بمزيد من التفصيل. ويجوز لأعضاء اللجان ذات الصلة الاستفادة من المشورة المقدمة من الموظفين البرلمانيين، والوزارات الحكومية، فضلاً عن الخبرة الفنية من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة، والأكاديميين و/أو غيرهم من المهنيين.
- تُبيّن البيانات الواردة من الاتحاد البرلماني الدولي أن ٩٣ برلماناً في العالم قد أنشأت شكلاً ما من أشكال التجمعات النسائية الرسمية أو غير الرسمية. ويمكن أن تشكل التجمعات النسائية وسائل مهمة لدفع الإصلاحات القانونية المُراعية للمنظور الجنساني وحشد التأييد لهذه الإصلاحات عبر مجموعة أوسع من البرلمانين.

^٢ الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات بارلين: بيانات مقارنة حول الهيئات المتخصصة في مجال المساواة بين الجنسين، لمجالس النواب والبرلمانات ذات الغرفة الواحدة: https://data.ipu.org/compare?field=chamber%3A%3Aspecialized_body__women&structure=any__lower_chamber#map وللبرلمانات ذات غرفتين: https://data.ipu.org/compare?field=chamber%3A%3Aspecialized_body__women&structure=any__upper_chamber#map، (تاريخ الاطلاع: على كلا المرجعين: ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠).

◀ لا يزال فرادى البرلمانين هم العامل الحاسم في جميع الإصلاحات، إذ إن أصواتهم تحدد ما إذا كان سيجري سنّ الإصلاحات. وفي برلمانات كثيرة، تسترشد هذه الأصوات بقرارات الأحزاب السياسية: إذ يصوّت البرلمانون ككتلة واحدة وفقاً لما إذا كان حزبهم مؤيداً للإصلاح. وفي مثل هذه السياقات، سيكون من المهم أيضاً العمل مع قادة الأحزاب السياسية داخل البرلمان وخارجه.

إلى جانب البرلمان، تطلّع السلطة التنفيذية أيضاً بدور داعم مهم في جهود إصلاح القوانين. وفي مثل هذه السياقات، يتسم دور وزراء الحكومة وإداراتهم بأهمية حاسمة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الهيئات التنفيذية التالية:

◀ عادةً ما تكون وزارة شؤون المرأة أو الآلية الجنسانية الوطنية هي الهيئة الحكومية الرسمية المكلفة بتعزيز المساواة بين الجنسين و/أو تحسين وضع المرأة وحقوقها. ومن الناحية المثالية، سيضم هذا الهيكل خبراء في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ويمتلك شبكات قوية يمكن الاستفادة منها في عملية إصلاح القوانين.

◀ تطلّع وزارة العدل و/أو مكتب النائب العام بدور رئيسي في جميع أنشطة إصلاح القوانين. وعادة ما تكون هذه الوزارة أو المكتب مسؤولين عن إدارة جدول الأعمال التشريعي للحكومة، بما في ذلك تحديد القوانين التي ستُمنح الأولوية لسنّها أو تعديلها أو إلغائها في التقويم التشريعي.

◀ أنشأت بعض البلدان وزارة مخصصة للشؤون البرلمانية، تعمل بصفها جهة اتصال رسمية بين البرلمان والوزارات الأخرى.

◀ عادةً ما يكون مكتب الرئيس أو رئيس الوزراء مسؤولاً عن العمل مع وزارة العدل أو مكتب النائب العام للاتفاق على التقويم التشريعي السنوي، إذ إن إصلاحات القوانين تشكل جزءاً رئيسياً من أعمال الحكومة.

◀ يشارك مجلس الوزراء عادة في مناقشة الإصلاحات الرئيسية للقوانين والموافقة عليها.

◀ يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً أن تؤدي دوراً مهماً في جهود إصلاح القوانين. وهنا، يُستخدم المصطلح على نطاق واسع لا يشمل منظمات حقوق المرأة وحقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً فئات المجتمع المحلي والنقابات والجماعات الدينية والأكاديميين والرابطات المهنية ووسائل الإعلام وأفراد الجمهور.

تعزيز المشاركة العامة في وضع القوانين

ينبغي أن يخضع كل قانون ينطوي على آثار بعيدة المدى، قبل اعتماده، لمشاورات واسعة النطاق مع جميع الفئات المحتملة تضررها. وينبغي أن تُجرى هذه المشاورات في كل مرحلة من مراحل العملية التشريعية وليس عندما يوجد نص تشريعي في مرحلة الصياغة الكاملة فحسب. ويمكن لوسائل الإعلام أن تكون شريكاً رئيسياً في الجهود الرامية إلى تغيير العقليات وحشد التأييد لإصلاحات القوانين المراعية للمنظور الجنساني.

تحديد القوانين التي يلزم تعديلها أو سنّها

قبل الشروع في أي عملية لإصلاح القوانين من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي للتمييز أمام القانون، من الضروري أولاً تقييم الحالة الراهنة للقانون من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية لإصلاح القوانين بصورة أكثر منهجية. وتشير الممارسات السليمة الناشئة إلى أنّ البدء بعملية إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني مع إجراء "تقييم قانوني" أشمل هو أكثر فاعليّة وكفاءة. ويمكن أن يصدر هذا التكليف من البرلمان نفسه أو هيئات أخرى مثل لجان إصلاح القوانين والآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

صياغة التشريعات

ما أن تقرر السلطة التنفيذية و/أو البرلمانيون المشاركة في أحد أشكال إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني، فسوف تتمثل الخطوة التالية في تحديد الإصلاحات التي يتعين إحراز تقدم بشأنها والجدول الزمني للقيام بذلك. ومن شأن إجراء تقييم قانوني شامل أن يُسترشد به في هذا التحليل. وبدلاً من ذلك، قد تختار الحكومات والبرلمانيون ببساطة إعطاء الأولوية لبعض الإصلاحات بناءً على جدول أعمالهم. وحالما يجري التوصل إلى قرار بشأن أي إصلاحات ينبغي إحراز تقدم بشأنها، سيتعين بدء العمل في صياغتها.

سنّ التشريعات

بمجرد الانتهاء من صياغة مشروع قانون، لا بدّ من رفعه رسمياً إلى البرلمان لاستعراضه ومناقشته والموافقة عليه أو رفضه. وستختلف تفاصيل هذه العملية في كل بلد، بحسب نوع النظام السياسي وما إذا كان البرلمان مكوناً من مجلس واحد أو مجلسين. غير أن هناك كثيراً من العمليات المشتركة بين البلدان.

الميزة المُراعية للمنظور الجنساني

بالإضافة إلى سنّ إصلاح القوانين، تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للبرلمان في التدقيق في تنفيذ جدول أعمال الحكومة المتصل بالمساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك استعراض النفقات من أجل تقييم ما إذا كانت قد حققت نواتجها المتوخاة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وضمان أن تدعم الميزانية أولويات المساواة بين الجنسين بشكلٍ سليم.

الإشراف على تنفيذ القوانين

حالما يسنّ البرلمان مشاريع قوانين لإلغاء أو تعديل القوانين التمييزية و/أو سنّ تشريعات مُراعية للمنظور الجنساني، تظلّ هناك خطوات إجرائية يلزم اتخاذها لضمان أن تصبح مشاريع القوانين قانوناً ويجري تنفيذه وفقاً لذلك. وفي كثير من البلدان، يتعين على السلطة التنفيذية (الرئيس أو الملك أو الحاكم أو القائم مقام رئيس الدولة) أن تعتمد رسمياً مشروع القانون قبل أن يصبح قانوناً.

الغرض من الدليل

وُضِعَ هذا الدليل لمساعدة البرلمانيين والبرلمانيات في جميع أنحاء العالم على التفكير في أهمية إلغاء القوانين التمييزية القائمة وتحديد النهج العملية لسنّ آليات حماية قانونية أكثر فاعلية ومساواة للمرأة والرجل. وفي حين أن الإصلاحات القانونية المُراعِية للمنظور الجنساني كانت مدفوعة في أغلب الأحيان من قِبل المرأة في البرلمان من خلال التحالفات بين الأحزاب المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين، فإن كثيراً من البرلمانيين لديهم حلفاء أقوى، ويستخدمون مناصبهم في اللجان البرلمانية، بوصفهم قادة أحزاب أو وزراء، من أجل دفع هذه الإصلاحات قدماً نحو الأمام. ويعترف الدليل بالدور الملحّ الذي يجب أن يؤديه جميع البرلمانيين في تعزيز القوانين المُراعِية للمنظور الجنساني، والمُراد أن يستفيد منه جميع الأعضاء الذين يرغبون في اتخاذ إجراءات في هذا المجال البالغ الأهمية من إصلاح القوانين.

تعريف وضع القوانين المُراعِية للمنظور الجنساني

يبدأ وضع القوانين المُراعِية للمنظور الجنساني بتعديل أو إلغاء القوانين التي تميّز على أساس النوع الاجتماعي، سواءً بشكلٍ صريح أو ضمني. كما ينطوي على سنّ قوانين تؤكد مبدأ المساواة بين الجنسين وتكفل المساواة بين الجنسين في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ضمان حماية النساء والفتيات من التمييز، وكذلك من أي شكل من أشكال العنف أو الاعتداء الذي يؤثر فيهن بصورة غير متناسبة.



يجب على النائبين والنائبات على حدٍ سواء المناضلة من أجل سنّ تشريعات خاصة بالمساواة بين الجنسين.
© آدم بيرى/Getty Images عبر وكالة فرانس برس

وتبدأ عملية وضع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني بالنظر بعناية في الاحتياجات والمنظورات والتجارب الخاصة للنساء والفتيات. ولذلك يجب أن تكون العملية تشاورية وشاملة، وأن تسترشد بالأثر التفاضلي الذي يخلفه القانون على النساء والفتيات والرجال والفتيان.

ولكي تكون عملية وضع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني فاعلة، يجب أن تتضمن تدابير لتأمين تنفيذ التشريعات ورسدها، بما في ذلك تخصيص الموارد الكافية والميزنة المُراعية للمنظور الجنساني.

السياق الأوسع

في عام ١٩٧٩، وضعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خطة لحقوق المرأة تتضمن التزامات تُجسّد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون وفي الممارسة العملية. وفي عام ١٩٩٥، اعتُمد إعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^٣ وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة لاحقاً. واعتُبر إصلاح القوانين أولوية شاملة يستند إليها إحراز تقدم في جميع مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر المحددة في منهاج العمل.

وفي عام ٢٠٢٠، جرى استعراض منهاج العمل للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإقراره، وقمخض عن ذلك إعلان سياسي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^٤ في سياق لجنة وضع المرأة، ويتضمن الإعلان التزاماً محدداً من الدول الأعضاء وهو "إبطال جميع القوانين التمييزية وكفالة أن تكون القوانين والسياسات العامة والبرامج صالحة لجميع النساء والفتيات وأن تُنفذ على نحو تام وفعال وأن تُقيّم بشكل منهجي لضمان فعاليتها والتأكد من أنها لا تخلق أوجه عدم مساواة وتهميش أو تعزّزها"^٥.

وتُقرّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفها محركاً رئيسياً لعالم أكثر إنصافاً وازدهاراً وشمولاً. ويقيس مؤشر هدف التنمية المستدامة ٥-١ "ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس" ويحدد الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع أطر قانونية تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وإنفاذها ورصدها، بما في ذلك إلغاء أو إصلاح القوانين التمييزية.^٥

وكان التقدم المُحرز حتى الآن في مجال سنّ القوانين المُراعية للمنظور الجنساني وإلغاء الأحكام التمييزية متفاوتاً. وفضلاً عن ذلك، تشير البحوث الأولية إلى أن الاستجابات السياسية والقانونية لجائحة "كوفيد-١٩" كانت في أفضل أحوالها غير ملتفتة للمنظور الجنساني، وألحقت ضرراً أكبر بالنساء مقارنة بالرجال. وبينما تسعى البلدان جاهدة لتحقيق الإصلاح في سياق جائحة "كوفيد-١٩" وما بعدها، يتعين بذل مزيدٍ من الجهود لضمان أن تلبّي الأطر التشريعية المحلية الاحتياجات القانونية للنساء والرجال والفتيات والفتيان. ويكشف استعراض السنوات الخمس والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين أن التقدم المُحرز في الإصلاحات القانونية في جميع أنحاء العالم يوفّر

٣ الأمم المتحدة، إعلان ومنهاج عمل بيجين: المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بيجين، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. متاح على: https://www.un.org/en/events/pastevents/pdfs/Beijing_Declaration_and_Platform_for_Action.pdf (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٤ الأمم المتحدة، إعلان سياسي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (E/CN.6/2020/L.1)، لجنة وضع المرأة: الدورة الرابعة والستون، نيويورك، ٢ آذار/مارس (٢٠٢٠)، الفقرة ١٢ (أ). متاح على: <https://undocs.org/pdf?symbol=ar/E/CN.6/2020/L.1> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٥ وضعت منهجية جمع البيانات في مؤشر هدف التنمية المستدامة ٥-١ من قبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومجموعة البنك الدولي، والمركز الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

أساساً قوياً يمكن البناء عليه: إذ يتضمن مائة وواحد وتسعين (١٩١) دستوراً الآن أحكاماً بشأن المساواة وعدم التمييز، و٢٤ دستوراً تتضمن أحكاماً قائمة بذاتها بشأن حقوق المرأة. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٧، طُرح ٢٧٤ إصلاحاً قانونياً بشأن المساواة بين الجنسين في ١٣١ بلداً^٦. بيد أن كثيراً من البلدان حول أنحاء العالم لا تزال لديها قوانين تميّز على نحو فعال ضد النساء والفتيات و/أو تنطوي على فجوات أو أوجه اختلال في القانون تؤثر في قدرتهن على التمتع بحقوقهن كاملة وبصورة مجدية وعيش حياة آمنة وسلمية ومزدهرة.

وإن هذا الوضع يجعل المسؤولية الدستورية للبرلمانيين عن وضع القوانين وتجاهها محطّ تركيز دقيق. ويمكنهم هذا الواجب من إحداث فرقٍ تحوّل في حياة النساء والفتيات من خلال توظيف ولايتهن في وضع أطر تشريعية مُراعية للمنظور الجنساني، تعمل على نحو فاعل من أجل تمكين جميع أفراد المجتمع من التمتع بحقوق متساوية أمام القانون وفي الممارسة العملية. ويقع على عاتقهم أيضاً واجب ممارسة الرقابة في إجراءات السياسة العامة ومخصصات الميزانية لضمان أن تُجسّد هذه القوانين المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات.

وتُظهر البيانات من عام ٢٠١٦ أنه عند المستويات الحالية، يُقدر أن التمييز ضد المرأة يكلف الاقتصاد العالمي ما يصل إلى ١٢ تريليون دولار أمريكي (أو ١٦ في المائة من الدخل العالمي)^٧. إذا شاركت النساء في الاقتصاد بطريقة مماثلة لمشاركة الرجال، مع تحقيق المساواة في الأجور والمشاركة في القوى العاملة، فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي قد يرتفع بنحو ٢٨ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥^٨.

ولهذه الأسباب، يجب على البرلمانيين ضمان الحماية القانونية المتساوية من خلال التشريعات المحلية. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة على نحوٍ خاص في أعقاب جائحة “كوفيد-١٩”، حيث تعكف الحكومات والبرلمانات على تصميم وطرح استجابات قانونية وسياسية تهدف إلى “إعادة البناء على نحو أفضل” بطريقة منصفة.

البرلمانيون قد سبق أن تعهّدوا بالتزامهم بالمساواة بين الجنسين ووضع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني

في عام ٢٠١٠، كلّف الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء بحث عن تطبيق النهج المُراعية للمنظور الجنساني وسُبل تنفيذها دعماً للبرلمانات الأعضاء فيه. وجرى تعريف “البرلمان المُراعي للمنظور الجنساني”، لغرض هذا الدليل، بأنه “البرلمان الذي تستجيب هيكله وعملياته وأساليبه وأعماله لاحتياجات الرجال والنساء ومصالحهم، ويحظى فيه “كل من الرجال والنساء بحق متساو في المشاركة في هيكله وعملياته، بدون تمييز وبدون اتهام مضاد”^٩.

٦ لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة: تقرير الأمين العام، ص ١٢. متاح على: <https://undocs.org/ar/E/CN.6/2020/3> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٧ جيبي فراينت وألكسندر كوليف، التكلفة الاقتصادية للتمييز على أساس النوع الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٦)، ٤ في ٢. متاح على: https://www.oecd.org/dev/development-gender/SIGI_cost_final.pdf (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٨ ماكينزي، “كيف يمكن للنهوض بمساواة المرأة أن يضيف ١٢ تريليون دولار أمريكي إلى النمو العالمي”. متاح على: <https://www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/how-advancing-womens-equality-can-add-12-trillion-to-global-growth> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٩ الاتحاد البرلماني الدولي، برلمانات مراعية للمنظور الجنساني: استعراض عالمي للممارسات السلمية (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١١). متاح على: <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/gender-sensitive-parliaments> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

وفي عام ٢٠١١، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي برلمانات مُراعية للمنظور الجنساني: استعراض عالمي للممارسات السليمة بعد مشاورات مكثفة مع الأعضاء^{١٠} واستُعين بهذا البحث لاحقاً لوضع خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المُراعية للمنظور الجنساني^{١١} والتي اعتمدت بالإجماع في إبان الدورة السابعة والعشرين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في مدينة كيبك في عام ٢٠١٢.

وإن تنفيذ خطة العمل مدعوم بمنشور تقييم مُراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات: مجموعة أدوات التقييم الذاتي^{١٢} الذي وُضع من أجل مساعدة البرلمانات على التفكير في العمل الحالي للمؤسسة وأهدافها، وتحديد نقاط القوة والضعف، ومناقشة مجالات العمل ذات الأولوية والاتفاق عليها. وتُحدّد خطة العمل سبعة مجالات عمل، منها ”مجال العمل ٢: تعزيز التشريعات والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين“. ويعترف مجال العمل هذا بأن ”البرلمانات يمكن أن تصبح أكثر مُراعاة للمنظور الجنساني من خلال تنفيذ تشريعات وسياسات تدعم مبادئ المساواة بين الجنسين. ويمكن أن يُشكّل استحداث تشريعات المساواة بين الجنسين وتعميم مُراعاة المنظور الجنساني حافزاً فعالاً للتغيير الاجتماعي والثقافي في المواقف إزاء المساواة بين الجنسين“^{١٣}.



أفضت التجمعات البرلمانية على الصعيد العالمي إلى إعادة تأكيد الالتزام بسنّ قوانين مراعية للمنظور الجنساني.
© الاتحاد البرلماني الدولي/برلمان قطر

وعدمًا لخطة العمل، صدق أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على عدد من الإعلانات والوثائق المحددة التي تنصّ على الإجراءات التي يتعين اتخاذها بُغية ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في الممارسة العملية. وفي عام ٢٠١٢، اعتمد ١٢٨ عضواً القرار التاريخي بشأن توفير الخدمات الصحية بوصفها حقاً من الحقوق الأساسية: دور البرلمانات في

١٠ الاتحاد البرلماني الدولي، الحاشية ٩.

١١ الاتحاد البرلماني الدولي، خطة عمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٢). متاح على: <https://www.ipu.org/resources/publications/reference/2016-07/plan-action-gender-sensitive-parliaments> (تاريخ الأطلاق: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٢ الاتحاد البرلماني الدولي، تقييم مُراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦). متاح على: <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-11/evaluating-gender-sensitivity-parliaments-self-assessment-toolkit> (تاريخ الأطلاق: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)، انظر أيضاً: المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، ”برلمانات مراعية للمنظور الجنساني: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي“. متاح على: <https://eige.europa.eu/gender-mainstreaming/toolkits/gender-sensitive-parliaments> (تاريخ الأطلاق: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٣ الاتحاد البرلماني الدولي، الحاشية ١١، ص ١٠.

مواجهة التحديات الرئيسية التي تعترض الحفاظ على صحة المرأة والطفل.^{١٤} وفي عام ٢٠١٣، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي دليلاً لتقديم إرشادات للبرلمانيين بشأن دورهم في مواجهة التحديات الرئيسية التي تعترض توفير الخدمات الصحية للنساء والأطفال)، بما في ذلك ما يتعلق بإصلاح القوانين.^{١٥}

وفي عام ٢٠١٤، أقرت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، في إبان دورتها الحادية والثلاثين بعد المائة، الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول موضوع "تحقيق المساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف ضد المرأة"، وتضمنت الالتزام التالي:

"نحن في حاجة إلى تشريع شامل يجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة ويتضمن أحكاماً بشأن الوقاية والحماية والدعم للناجيات ومحاكمة الجناة ومعاقبتهم. ويجب وضع احتياجات الفئات المختلفة من النساء في الاعتبار وتبليتها، ولا سيما بالنسبة إلى أشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك الفتيات والمهاجرات واللاجئات.

...

ويظل إعمال القوانين هو التحدي الرئيسي. فالآليات المناسبة يجب أن تُدرج في القانون المحلي ويتعين أن تُفحص الميزانيات بدقة لضمان تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ التشريعات بفعالية".^{١٦}

وفي عام ٢٠١٥، تولى الاتحاد البرلماني الدولي تيسير المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، والذي جمع رؤساء البرلمانات من جميع أنحاء العالم قبيل قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، واعتمدت فيه أهداف التنمية المستدامة.^{١٧} وألزم إعلان المؤتمر رؤساء البرلمانات وبرلماناتهم بدعم عددٍ من الأولويات الإنمائية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين:^{١٨}

"تتعرض الملايين من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم لجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والعائلي، كل يوم. وندعو جميع البلدان إلى إعطاء الأولوية للقضاء على جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الآن. وهناك حاجة ماسة كذلك تستدعي وضع حد لانتشار الكراهية والتمييز بجميع أشكالهما.

...

١٤ الاتحاد البرلماني الدولي، قرار بشأن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية بوصفها حقاً أساسياً: دور البرلمانات في مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه تأمين صحة النساء والأطفال (كمبالا، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٢). متاح على: <http://www.ipu.org/conf-e/126/Res-3.htm>. (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٥ الاتحاد البرلماني الدولي، قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن صحة المرأة والطفل: إطار أولي لإعداد تقارير المساءلة (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٣). متاح على: <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/ipu-resolution-womens-and-childrens-health-initial-framework-accountability-reporting> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٦ الاتحاد البرلماني الدولي، "وثيقة ختامية للمناقشة العامة حول موضوع تحقيق المساواة بين الجنسين، وإنهاء العنف ضد المرأة، التي أقرتها جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في إبان دورتها الحادية والثلاثين بعد المائة (جنيف، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)". متاح على: <http://archive.ipu.org/conf-e/131/rpt-gendebate.htm> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٧ الاتحاد البرلماني الدولي، "المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمان". متاح على: <http://archive.ipu.org/splz-e/speakers15.htm> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٨ الاتحاد البرلماني الدولي، إعلان: وضع الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يصوب إليه الناس (٢٠١٥). متاح على: <http://archive.ipu.org/splz-e/speakers15/declaration.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

وإننا ندعو إلى بذل جهود أكبر للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات بهدف تمكينهن وجعل المساواة بين الجنسين حقيقة واقعة. فتنمية مجتمعاتنا واقتصاداتنا تتوقف على تمتع النساء والرجال والفتيات والفتيان بالحقوق والمسؤوليات والفرص الكاملة والمساوية. ويجب أن نعيد تركيز أنفسنا بوعيّ الإعمال الكامل للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠١٩، أقرت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، إبان دورتها الحادية والأربعين بعد المائة، بضرورة "مضاعفة جهودنا لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة، تماشياً مع أحكام منهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ واتخاذ إجراءات عاجلة للإعمال الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - بدءاً برلماننا"^{١٩}.

وبالمثل، في عام ٢٠٢٠، دعت القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات إلى تسريع التغيير في هذا المجال من خلال تعديل وإلغاء القوانين التي تميز ضد النساء والفتيات، من خلال إصدار تشريعات تساهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين، ومن خلال الإشراف على التنفيذ الفعال للتشريعات المُراعية للمنظور الجنساني. وقد أدرج هذا البند لاحقاً في جدول أعمال المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في العام ذاته.^{٢٠}

الإطار ١: خطة عمل للبرلمانات المُراعية للمنظور الجنساني (٢٠١٣)

تتضمن خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المُراعية للمنظور الجنساني (٢٠١٢) توصيات للبرلمانات بشأن الإجراءات التي يمكنها وينبغي لها اتخاذها حرصاً على أن تعمل التشريعات الوطنية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.^{٢١} وعلى وجه التحديد، تشجع خطة العمل على ما يلي:

سعيًا إلى تعزيز التغيير في المواقف الاجتماعية والثقافية تجاه المساواة بين الجنسين، ينبغي للبرلمانات:

- سنّ قوانين تعزز وتحمي المساواة بين الجنسين؛ ومتى أصبحت قوانين المساواة بين الجنسين متقدمة أو سُنّت تلك القوانين منذ أكثر من ١٠ سنوات، ينبغي للبرلمانات أن تستعرض هذه التشريعات لتُدرج فيها أطر تعميم مُراعاة المنظور الجنساني وآليات لرصد التنفيذ ومُراعاته.

وسعيًا إلى ضمان وجود ولايات تشريعية لتعميم مُراعاة المنظور الجنساني، ينبغي للبرلمانات:

- النظر في استحداث قانون و/أو آليات تتطلب استعراض جميع السياسات والتشريعات الحكومية وتقييمها من حيث تأثيرها على الجنسين وامتثالها لالتزامات الدول بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٩ الاتحاد البرلماني الدولي، إعلان بلغراد: تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية ومساهمة التعاون الإقليمي (٢٠١٩). متاح على: <https://www.ipu.org/file/8196/download> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٢٠ الاتحاد البرلماني الدولي، المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمان: تقرير عن الاجتماع الافتراضي، ١٩-٢٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠. متاح على: <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2020-10/fifth-world-conference-speakers-parictures-report-virtual-meeting-19-20-august-2020> (تاريخ الاطلاع: ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

٢١ الاتحاد البرلماني الدولي، الحاشية ١١، ص ١٠.

هيكل الدليل

يتكون الدليل من أربعة أقسام إضافية:

يسلّط **القسم الأول** الضوء على طبيعة التمييز بين الجنسين وحجمه وتأثيره في القانون. ويقدم أمثلة كثيرة للقوانين التي تعوق المساواة بين الجنسين؛ والفوائد المترتبة على قوانين المساواة بين الجنسين مثل الآثار الدائمة التي يمكن أن تُحدثها مثل هذه القوانين على النساء والفتيات.

ويتناول **القسم الثاني** دور البرلمانين في وضع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني، مع التركيز على قيمة إصلاح القوانين في دعم المساواة بين الجنسين؛ والدور الحاسم للبرلمانيين في إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني؛ والنظم والعمليات التشريعية؛ وأنواع القوانين التي يمكن إصلاحها وكيفية بناء بيئة مؤاتية للعمل البرلماني.

ويمثّل **القسم الثالث** جوهر الدليل. ويقدم نهجاً تدريجياً إزاء وضع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني من خلال تقديم رؤى بشأن أصحاب المصلحة المعنيين؛ وأهمية العمليات التشاركية؛ ومنهجيات تحديد الفجوات في القانون؛ وصياغة القوانين؛ وسنّ التشريعات؛ وميزنة القوانين المُراعية للمنظور الجنساني والإشراف على تنفيذ القوانين.

ويوضح **القسم الرابع** الالتزامات الدولية والإقليمية الأساسية التي تعهدت بها الدول الأعضاء بشأن المساواة بين الجنسين، مع التركيز على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها الشرعة الدولية لحقوق النساء والفتيات، ودور هيئات مراقبة حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة.

القسم الأول: طبيعة التمييز بين الجنسين ونطاقه وأثره أمام القانون



يمكن للمطالبة العامة بالمساواة بين الجنسين أن تفضي إلى اتخاذ إجراءات برلمانية حازمة. © ياسويوشي شيبا/وكالة فرانس برس

١-١ مقدمة

إن إصلاح القوانين المرعية للمنظور الجنساني مهمّ لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات. ولأسباب تاريخية تتعلق بالسلطة الأبوية والاستعمار، لا يزال لدى كثير من البلدان قوانين أو أحكام تمييزية في مجموعة تشريعاتها. وفي بلدانٍ أكثر، لا تزال القوانين لا تضمن على نحو استباقي و/أو صريح أن الرجال والنساء لهم حقوق متساوية في قضايا مثل المساواة في الأجر، وحقوق العمل، وقانون الأسرة، والحماية من الممارسات الضارة.

ودأبت الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة مثل منظمة "المساواة الآن"^{٢٢} على إنتاج موارد مخصصة لتتبع حالة جهود إصلاح القوانين المرعية للمنظور الجنساني.^{٢٣} وفقاً لتقرير المرأة والأعمال والقانون ٢٠٢١، وهو الأحدث في سلسلة المنشورات التي يصدرها البنك الدولي كل سنتين، تتمتع المرأة حول العالم بنسبة ٧٥ في المائة فقط من الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجل.^{٢٤}

٢٢ منظومة المساواة الآن، "تحقيق المساواة القانونية". متاح على: https://www.equalitynow.org/achieve_legal_equality?locale=en (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٢٣ منصة المعرفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، "الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات". متاح على: <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg5> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ البنك الدولي، المرأة والأعمال التجارية والقانون ٢٠٢١ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٢٠). متاح على: https://wbl.worldbank.org/content/dam/sites/wbl/documents/2021/02/WBL2021_ENG_v2.pdf (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٢٤ البنك الدولي، الحاشية ٢٣، ص ١.

وتشمل الفجوات الإضافية في القانون والأحكام التمييزية ما يلي:

- في كثير من البلدان، لم تخضع القوانين الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية للتحديث منذ عهد الاستعمار، وما زالت لا تضمن المساواة بين الرجل والمرأة في الطريقة التي يجري بها تعريف الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. ويترب على ذلك أن جرائم العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي لا تواكب الواقع الذي تعيشه النساء والفتيات. وفي بعض الولايات القضائية، على سبيل المثال، هناك ما يطلق عليه أحكام "الزواج من المعتصب" التي تسمح للرجال بتجنب الملاحقة بدعوى الاغتصاب عن طريق الزواج بزوجهن. وفي ولايات قضائية أخرى، يجب أن يكون ادعاء المرأة بتعرضها للاغتصاب مؤيداً بشهادة شاهدتين.^{٢٥}
- هناك ٤٠ بلداً تقريباً لا تتوفر فيها سُبُل حماية قانونية من العنف العائلي^{٢٦} كما أن أكثر من ١٠٠ بلد ليس لديها تشريعات تُجرّم الاغتصاب الزوجي.^{٢٧} ويأتي ذلك على الرغم من حقيقة أن ١٧,٨ في المائة من النساء في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة على الصعيد العالمي قد تعرّضن للعنف الجنسي أو البدني من قبل عشرين في الأشهر الاثني عشر الماضية - ويرتفع هذا الرقم إلى ٢٤ في المائة في أقلّ البلدان نمواً.^{٢٨}
- في ٤٥ بلداً، لا يمكن للمرأة الحصول على الطلاق بالطريقة نفسها أو وفق الأسس القانونية المتاحة للرجل.^{٢٩}
- في ١٥٣ بلداً من بين ١٩٨، يجب أن يبلغ عمر النساء الراغبات في الزواج ١٨ سنة أو أكثر، غير أن كثيراً منهن لا يزلن يحظين باستثناءات من هذا الشرط بإذنٍ من الوالدين و/أو بإجازة قضائية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد في ٣٨ بلداً حدّ أدنى متفاوت لسنّ الزواج بالنسبة إلى الرجال والنساء، وفي جميع الحالات تقريباً، يميل الشرط القانوني المتصل بالنساء إلى أن يكون أدنى مقارنة بالرجال.^{٣٠}
- في ٢٥ بلداً، يميّز القانون ضد المرأة من خلال تقييد قدرتهن على منح جنسيتهن إلى أطفالهن على قدم المساواة مع الرجل.^{٣١} وفي حوالي ٥٠ بلداً، تُحرم المرأة من المساواة في الحق في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، بما في ذلك القدرة على منح جنسيتها إلى زوجها من غير المواطنين.^{٣٢}

٢٥ منظمة المساواة الآن، *أقوال وأفعال. محاسبة الحكومات في عملية استعراض بيجين ٢٥+* (٢٠٢٠). متاح على: https://d3n8a8spro7vhmx.cloudfront.net/equalitynow/pages/2260/attachments/original/1582923378/B_25_Report_EN.pdf?1582923378 (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٢٦ البنك الدولي، *المرأة والأعمال التجارية والقانون* ٢٠٢٠ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٢٠)، في الصفحة ١٥. متاح على: https://wbl.worldbank.org/content/dam/sites/wbl/documents/2021/02/WBL2020_ENG_v2.pdf (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٢٧ عالماً في بيانات، "هل يُجرّم التشريع صراحةً الاغتصاب الزوجي؟" (٢٠١٥)، متاح على: <https://ourworldindata.org/grapher/does-legislation-explicitly-criminalise-marital-rape> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٢٨ لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، الحاشية ٦ في الفقرة ٨.

٢٩ لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، الحاشية ٦ في الإطار ١-٣.

٣٠ مركز پيو للأبحاث، "بلدان كثيرة تسمح للأطفال بالزواج". متاح على: <https://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/09/12/many-countries-allow-child-marriage/> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٣١ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، *المساواة أمام القانون للنساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠: استراتيجية أصحاب المصلحة المتعددين للعمل المعجل* (نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٩)، ص ٢١. متاح على: <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/03/equality-in-law-for-women-and-girls-by-2030> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٣٢ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الحاشية ٣١، ص ٢١-٢٢.

- لا تزال القوانين تُقيّد قدرة كثير من النساء على امتلاك الأراضي على نحو فعّال، والمشاركة في أنشطة الأعمال وريادة الأعمال، والعمل في قطاعات معيّنة، وطلب الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل.^{٣٣}
- في ١٠٨ بلدان، لا يوجد حظر قانوني للتمييز على أساس النوع الاجتماعي في الحصول على الخدمات المالية.^{٣٤}
- في ١٠٤ بلدان، لا تزال هناك قوانين تمنع النساء من العمل في وظائف محددة، وفي ١٨ اقتصاداً، يمكن للأزواج شرعاً أن يمنعوا زوجاتهم من العمل.^{٣٥}
- لدى ما يقرب من ٤٠ في المائة من البلدان تقييداً واحداً على الأقل لحقوق المرأة في الملكية مقاساً بمؤشر الملكية من قبل البنك الدولي.^{٣٦}
- في ٣٦ بلداً، لا تتمتع النساء الأرامل بحقوق الميراث نفسها التي يتمتع بها الرجال الأرامل، وفي ٣٩ بلداً، تُمنع البنات من أن يرثن نسبة الأصول نفسها التي يرثها الأبناء.^{٣٧}
- في ٥٠ بلداً، لا توجد قوانين بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل.^{٣٨}
- هناك ٤٣ بلداً فقط قد منحت إجازة أبوين مدفوعة الأجر يمكن أن يتمتع بها الآباء والأمهات معاً.^{٣٩}
- ما يقرب من نصف دول العالم لم تُنشئ لجنة لتلقي الشكاوى من ضحايا التمييز بين الجنسين.^{٤٠}

الإطار ٢: الجهود العالمية لدعم مبادرات إصلاح القوانين المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد الوطني

تعهدت الحكومات والبرلمانات بكثير من الالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية كي تضمن تعزيز الأطر القانونية المحلية للمساواة، وألاً تسمح بالتمييز غير العادل، وأن تدعم المساواة بين الجنسين. وبُغية زيادة الزخم اللازم من أجل عكس مسار القوانين التمييزية، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الأفريقي، والكومنولث، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية، والمنظمة الدولية لقانون التنمية ومؤسسات أخرى تقرير المساواة أمام القانون بالنسبة إلى النساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠: استراتيجية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة في الدورة الثالثة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٩.٤١ وتوسع الاستراتيجية إلى التعجيل بإلغاء القوانين التمييزية في ١٠٠ بلد بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، مع التركيز على الإصلاحات الشاملة وخمسة مجالات مواضيعية على النحو المبين أدناه:

- إصلاحات شاملة: إلغاء القوانين التمييزية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في النساء والفتيات.

٣٣ البنك الدولي، الحاشية ٢٣.

٣٤ البنك الدولي، الحاشية ٢٣، ص ١٩.

٣٥ البنك الدولي، المرأة والأعمال والقانون ٢٠١٨ (واشنطن العاصمة والبنك الدولي ٢٠١٨) ص ٢. متاح على: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29498/9781464812521.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٣٦ البنك الدولي، الحاشية ٣٥، ص ٨-٧.

٣٧ البنك الدولي، الحاشية ٣٥، ص ١٣.

٣٨ البنك الدولي، الحاشية ٢٦، ص ١٥.

٣٩ البنك الدولي، الحاشية ٢٦، ص ٨.

٤٠ البنك الدولي، الحاشية ٣٥، ص ١٨.

٤١ هيئة الأمم المتحدة المرأة، رقم ٣١.

- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة: إلغاء القوانين التي تُقوّض المساواة في الأجر، والاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وحماية العمال المنزليين، وإجازة الأبوين، وحرية اختيار العمل.
- إلغاء أحكام الحد الأدنى لسنّ الزواج الصارمة والتمييزية: الترويج لسنّ ١٨ حداً أدنى لسنّ الزواج، والمساواة في سنّ الزواج بين المرأة والرجل، وإلغاء الاستثناءات ذات الصلة حسب الاقتضاء.
- القضاء على التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية: دعم حقوق المرأة في المساواة في قوانين الجنسية والمواطنة.
- معالجة قوانين الاغتصاب التمييزية: تنقيح الأحكام التي تعفي الجناة من تهمة الاغتصاب إذا تزوجوا بالضحية.
- تعزيز المساواة في العلاقات الأسرية: إلغاء قوانين الأحوال الشخصية التمييزية بين الجنسين (واحد أو أكثر مما يلي: الزواج والطلاق وحقوق الوالدين والميراث).

الشكل ١: المجالات ذات الأولوية لإصلاح القوانين التي ينبغي للبرلمانيين التصدي لها

الإلغاء	التعديل	سنّ القوانين
<ul style="list-style-type: none"> • الزواج بوصفه طريقة لاجتناب قوانين الاغتصاب • دفاعات معينة ضد جرائم العنف ("الشرف" و"الاستفزاز" والسكر الطوعي) • القوانين التي تحظر على المرأة العمل في وظائف معينة • القوانين التي تتطلب من المرأة طاعة زوجها • القيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل (على سبيل المثال بدون موافقة الزوج/الأب) • القيود المفروضة على حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية 	<ul style="list-style-type: none"> • سن الزواج للفتيات (والفتيان) • سن الرضا الجنسي للفتيات (والفتيان) • عدم المساواة في قوانين الطلاق والحضانة • عدم المساواة في قوانين الملكية (التملك، الميراث) • عدم المساواة في قوانين المواطنة (منح الجنسية إلى الزوج و/أو الأولاد، والحصول على جواز سفر) • عدم المساواة في الحصول على التمويل 	<ul style="list-style-type: none"> • قانون جنساني شامل • قانون شامل لمناهضة التمييز • قانون حماية الأسرة/قانون منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي الشامل • الحماية من التحرش الجنسي • محظورات الاتجار بالجنس • قانون معالجة فجوة الأجر بين الجنسين • استحقاقات إجازة الأبوين

٢-١ ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى النساء والفتيات؟

تُظهر البيانات أعلاه أنه على الرغم من الالتزامات التي قطعها القادة على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية، لا تزال القوانين لا تحمي حقوق النساء والفتيات على نحوٍ لائق في كثيرٍ من بلدان العالم أجمع. والأهم من ذلك هو أن عدم المساواة أمام القانون ليست مجرد مسألة فنية بل تؤثر في التجارب المعيشية للنساء والفتيات. فعلى سبيل المثال:

- يمكن أن تفضي قوانين الاغتصاب والأحكام المتعلقة بالزنا غير الخاضعة للإصلاح إلى ملاحقات قضائية فاشلة. وما هو أكثر فداحة أنها يمكن أن تؤدي إلى معاقبة النساء المعتصبات (على سبيل المثال، سجنهنّ لمشاركتهن في ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج على الرغم من كونهن ضحايا لاعتداء جنسي).

- تعني قوانين العمل غير المتكافئة أن المرأة قد تفقد وظيفتها في أثناء الولادة وبعدها لأنها تفتقر إلى حماية وظيفية كافية.
- يعني عدم قدرة الأم على نقل جنسيتها إلى أولادها أنهم قد - يُتركون بدون جنسية - أي لا تكون لهم حقوق في أي بلد. ويمكن أن يكون لذلك عواقب تعوق تمتعهم بحقوقهم طوال حياتهم.
- تعني الاستثناءات التي تسمح للوالدين بالموافقة على زواج الابنة أنه يجوز تزويج الفتيات برجال كبار. وبالإضافة إلى كون هذا الوضع انتهاكاً أساسياً للحقوق، فإن له أيضاً عواقب نمائية وصحية. وفي كثير من الحالات، تصبح هؤلاء الفتيات أمهات في سن مبكرة، ويُحرمن من المدرسة، مما يحصرهن داخل حلقات الفقر. وبالمثل، يكون للإنجاب المبكر آثار خطيرة على الصحة العقلية والبدنية والجنسية.
- أدى الافتقار إلى حقوق متساوية أمام القانون إلى تفاقم الأثر الضار المترتب عن جائحة "كوفيد-19" على النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال:
 - ◀ أسفر الافتقار إلى حماية قانونية مناسبة للنساء والفتيات للتصدي للعنف المنزلي عن زيادة حتى في تعرّض النساء للعنف في أثناء عمليات الإغلاق، مع ورود تقارير عن زيادة تصل إلى خمسة أضعاف في العنف الأسري في أثناء الأزمة.^{٤٢}
 - ◀ توظيف النساء غير تناسبي في القطاع غير الرسمي وفي الوظائف المؤقتة، مما يترك كثيراً منهن في وضع اقتصادي شديد الضعف. وتهميل استجابات السياسات الحكومية إلى توفير الدعم المقدم من شبكات الأمان للعاملين بدوام كامل. وتلقى العاملون بدوام جزئي والعاملون ذوو الأجور غير المنتظمة، وغالبيتهم من النساء، مساعدة أقل بكثير، في حين جرى تجاهل القطاع غير النظامي تماماً - وهو مصدرٌ لسبل عيش أعداد كبيرة من النساء.
 - ◀ غالباً ما يكون لدى النساء مدّخرات صغيرة وصناديق معاشات تقاعدية، وكلاهما تضرر في أثناء الجائحة، حيث اعتمدت النساء على مواردهن المالية المحدودة للبقاء على قيد الحياة.

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- في رأيكم، ما أكثر قضايا المساواة بين الجنسين إلحاحاً التي يلزم التصدي لها في بلدكم؟
- إذا لم تُحدّد هذه الأولويات:
- هل صمّم بلدكم سياسة جنسانية وطنية أو خارطة طريق للإصلاح القانوني أو أي استراتيجية أخرى تُسلّط الضوء على أولويات الإصلاح القانوني لصالح النساء والفتيات؟ هل يمكنكم أن تطالبوا من مكتبكم البرلمانية أو وحدة البحث الخاصة بكم تزويدكم بالتحليل والمشورة؟
- هل يمكنكم التواصل مع الوزارات الحكومية ذات الصلة أو المنظمات غير الحكومية المحلية أو الأكاديميين أو غيرهم من الخبراء لمعرفة معلومات أكثر عن قضايا إصلاح القوانين المراعية للمنظور الجنساني؟
- هل أصدرت أي هيئات دولية لحقوق الإنسان مؤخراً تقارير تتضمن مجالات موصى بها لإصلاح القوانين في بلدكم؟

٤٢ هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون، ٢٠٢٠. العدالة للنساء في خضمّ جائحة "كوفيد-19". متاح على: <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/05/justice-for-women-amidst-covid-19> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

القسم الثاني: دور البرلمانين في وضع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني



يمكن للبرلمانيين أن يُوَدِّدوا دوراً رائداً في التواصل مع الجمهور للتوعية بأهمية التشريعات المراعية للمنظور الجنساني وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. © آرون سانكار/وكالة فرانس برس

١-٢ قيمة إصلاح القوانين في دعم المساواة بين الجنسين

تعدّ المساواة أمام القانون عنصراً بالغ الأهمية في تحقيق المساواة بين الجنسين، إذ تتطلع النساء والفتيات إلى القوانين التي تطبقها دولهنّ من أجل حماية حقوقهنّ وإعمالها وإنفاذها. والقوانين التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وتحرمهن من المساواة في الحقوق مع الرجال والفتيان تُقَوِّض ثقتهن في المجتمع وتشير إلى أن التمييز بين الجنسين سلوك مقبول وطبيعي ومتوقع. وكثيراً ما تُحرّم النساء والفتيات ممّن تخلّفن عن الركب بسبب القوانين التمييزية بشكلٍ دائم من فوائد التنمية. وعلى النقيض من ذلك، فإن تنفيذ القوانين الجيدة التي تتسق مع مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز يُمكن أن يساعد في مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع؛ والعدالة البيئية والمناخية؛ والمشاركة على قدم المساواة في صنع القرار على جميع الأصعدة؛ وإتاحة سُبل وصول الجميع إلى الخدمات العامة الأساسية، وتحقيق الرخاء الاقتصادي للجميع.

وكثيراً ما تخضع عدم المساواة بين الجنسين إلى النقاش من الناحية القانونية والاقتصادية المجردة. ومع ذلك، فإن الواقع، بالنسبة إلى كثير من النساء، هو أن عدم المساواة بين الجنسين أمرٌ دائم يضرّ برفاههن الشخصي. فعلى سبيل المثال، يؤدي الزواج المبكر إلى الإنجاب المبكر وهو عامل خطر على صحة الفتيات والمراهقات ورفاههن؛ ويؤثر عدم الحصول على التعليم في آفاق عمل المرأة مدى الحياة؛ وتفضي الحماية المحدودة من العنف العائلي إلى ضغوط بدنية ومعنوية شديدة، وتُسفر في كثير من الحالات عن خسائر في الأرواح على نحوٍ مأساوي؛ ويعني عدم

المساواة في الوصول إلى سوق العمل والمساواة في الأجر أن المرأة لا تستطيع أن تكسب ما يكفي لتلبية احتياجاتها العملية والاستراتيجية، وكذلك احتياجات أسرته.

وتظهر الأبحاث أن ضمان المساواة بين الجنسين يمكن أن يكون له فوائد اقتصادية هائلة من خلال تسخير وتحسين المساهمات الاقتصادية التي يمكن للنساء والفتيات تقديمها عندما يكنّ قادرات على ممارسة حقوقهن بأمان وفاعلية. وتكشف البيانات المتاحة ما يلي:

- في عام ٢٠٣٠، سيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ٨,٣٧٨ دولاراً أمريكياً بدون انخفاض في التمييز القائم على النوع الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية، مقابل ٩,١٤٢ دولاراً أمريكياً في حال التخلص من المؤسسات الاجتماعية التمييزية تماماً - ويعادل هذا مكسباً قدره ٧٦٤ دولاراً أمريكياً للفرد.^{٤٣}
- تتسبب الفجوات بين الجنسين في خسارة في متوسط الدخل بنسبة ١٥ في المائة داخل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويُعزى ٤٠ في المائة منها إلى الفجوات في ريادة الأعمال، في حين تقدر الخسائر بأنها أعلى بكثير في البلدان النامية.^{٤٤}
- تُقدر تكلفة العنف ضد المرأة بنحو ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي أو ١,٥ تريليون دولار أمريكي - وهو ما يعادل تقريباً حجم اقتصاد كندا.^{٤٥}
- سيؤدي القضاء على ممارسة زواج الأطفال إلى توفير مليارات الدولارات الأمريكية من نفقات الرعاية الاجتماعية السنوية، ويفضي إلى تحقيق وفورات عالمية تزيد على ٤ تريليونات دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠.^{٤٦}
- سيدفع وجود عدد أقل من القوانين والسياسات التمييزية إلى زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم (سواءً بالنسبة إلى النساء أنفسهن أو إلى الجيل القادم) وانخفاض معدلات الأمراض المنقولة جنسياً.^{٤٧}
- يُقدر أن زواج الأطفال يكلف الاقتصادات ١,٧ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي.^{٤٨} وتقل كل سنة من الزواج قبل سن ١٨ أرجحية إتمام الشاب تعليمه الثانوي بمقدار من ٤ إلى ٦ نقاط مئوية، كما أن معدلات ترك المدرسة المصاحبة لذلك تعوق فرص الفتيات في كسب أجور أفضل بنسبة ٩ في المائة على مدار حياتهن.^{٤٩}
- يزيد زواج الأطفال من معدل الخصوبة الإجمالي (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة) بنسبة ١٧ في المائة، وهو ما يضر بالدول النامية التي تكافح النمو السكاني المرتفع. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي كبح معدلات النمو السكاني في هذه البلدان إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير ٥٦٦ مليار دولار أمريكي على الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠.^{٥٠}

٤٣ فيرانت وكوليف، الحاشية ٧، ص ٣.

٤٤ البنك الدولي، الحاشية ٣٥، ص ٧.

٤٥ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة: ملاحظات الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ونائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لاشمي بوري في المناقشة الرفيعة المستوى حول "التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة" (٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦). متاح على: <https://www.unwomen.org/news/stories/2016/9/speech-by-lakshmi-puri-on-economic-costs-of-violence-against-women> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٤٦ هزيبيا ه. فور وناتاليا كانيو ومابيل فان أورانجي، "هذه هي التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال" (١ حزيران/يونيو ٢٠١٨). متاح على: <https://www.weforum.org/agenda/2018/06/the-cost-of-child-marriage/> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٤٧ البنك الدولي، الحاشية ٢٦، ص ٤.

٤٨ مجلة بيركلي للمراجعة الاقتصادية، "اقتصاديات زواج الأطفال" (٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨). متاح على: <https://econreview.berkeley.edu/the-economics-of-child-marriage/> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٤٩ مجلة بيركلي للمراجعة الاقتصادية، ص ٤٨.

٥٠ مجلة بيركلي للمراجعة الاقتصادية، ص ٤٨.

الإطار ٣: إصلاح القوانين من أجل منع زواج الأطفال:

مثال من ملاوي

تدعو الغاية ٥-٣ من غايات التنمية المستدامة البلدان إلى "القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث". وحققت ملاوي تقدماً كبيراً في شباط/فبراير ٢٠١٥ عندما أقر برلمانها قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية بُغْيَةً معالجة الإحصاءات المقلقة التي تشير إلى أن ٥٠ في المائة من الفتيات الملاويات يتزوجن قبل أن يبلغن سنَّ الثامنة عشرة^{٥١}. وجاء سنَّ القانون لتتويجاً لحملة طويلة للإصلاح، بدأت بتحقيق أجرتها اللجنة القانونية في عام ٢٠٠٦^{٥٢}. وتأخر الإجراء نتيجة حساسية التوصيات المتخفضة عن التقرير فيما يتعلق بزواج الأطفال وتعدد الزوجات. وأُقر مشروع قانون التمتع بالطفولة (Chidyamakanda) أخيراً في عام ٢٠٠٩ لتعديل المادة ٩ من دستور ملاوي ورفع سنَّ الزواج من ١٥ إلى ١٦ سنة. بُدِّد أنه لم يحظ بموافقة الرئيس وسقط التعديل، استجابةً من ناحيةٍ لمخاوف الناشطات النسائيات والتجمعات النسائية البرلمانية من أن مشروع القانون يحدد سنَّ للزواج منخفضة للغاية^{٥٣}. وأُحيلت المسألة مرة أخرى إلى اللجنة القانونية ونوقشت مجدداً في عام ٢٠١٠ في إطار مجلس الوزراء، غير أنه لم يُقدِّم مشروع قانون جديد مرة أخرى حتى عام ٢٠١٥^{٥٤}. وبلغت جهود إصلاح القوانين من أجل القضاء على زواج الأطفال ذروتها في عام ٢٠١٧ عندما أقر برلمان ملاوي قانون التعديل الدستوري رقم ٣٦، الذي يعدّل الدستور بالنص على أن يكون بلوغ سنَّ الثامنة عشرة هو الحد الأدنى لسنَّ الزواج، بدون استثناء^{٥٥}.

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- إذا اضطررتم إلى إلقاء خطاب في البرلمان حول قيمة إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني في المجتمع، فما أقوى الحجج التي تعتقدون أنّ بإمكانكم طرحها؟
- إذا اضطررتم إلى مناقشة إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني مع الناس في مجتمعكم المحلي:
 - في رأيكم، ما أهم القضايا بالنسبة إليهم؟
 - في رأيكم، ما الحجج التي سيكون لها صدى أكبر في مجتمعكم المحلي حول سبب أهمية اتخاذ إجراء؟

٢-٢ دور البرلمانيين في إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني

يضطلع البرلمانيون بدورٍ حاسمٍ في مناصرة إجراء إصلاحات على القوانين تهدف إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات، والشروع في هذه الإصلاحات، وصياغتها، ومناقشتها، وسنَّ التشريعات اللازمة لها. ويتبوأ البرلمانيون، بوصفهم ممثلين لمجتمعاتهم المحلية، مكانة مميزة بوصفهم وسطاء بين الشعب والقوانين والمؤسسات وأنظمة الحكم التي

٥١ فايبيك وانغ، "إنهاء زواج الأطفال - القوانين الجديدة تحرز تقدماً لكن العقبات باقية"، سي إم آي إنسايت، العدد ٤، ٢٠١٦. متاح على: <https://www.cmi.no/publications/5802-ending-child-marriages-new-laws-progress-malawi> (تاريخ الاطلاع: ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).

٥٢ وانغ، الحاشية ٥١.

٥٣ وانغ، الحاشية ٥١.

٥٤ وانغ، الحاشية ٥١.

٥٥ فتيات لا عرائس، التغيير الدستوري في ملاوي: خطوة للأمام نحو القضاء على زواج الأطفال (٢٠١٧). متاح على: <https://www.girlsnotbrides.org/documents/705/Malawi-case-study-template-19-12-FINAL.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

تؤثر في حياتهم اليومية. يمكن للبرلمانيين الإصغاء مباشرة إلى ناخبهم والاستعانة بتلك المعلومات من أجل تشكيل أولوياتهم وجدول أعمالهم الخاصة بوضع القوانين، بما في ذلك الإصلاحات القانونية التقدمية المراعية للمنظور الجنساني التي تعزز مبادئ عدم التمييز والمساواة أمام القانون. وإذ إن البلدان "تعيد البناء على نحو أفضل" في عالم ما بعد جائحة "كوفيد-19"، سيطلب من البرلمانيين دعم الاستجابات الوطنية من خلال القوانين والسياسات المناسبة والاعتمادات المخصصة في الميزانية. وسيكون الحرص على اغتنام هذه الفرصة لازماً من أجل إعمال حقوق النساء والفتيات على نحو فاعل بوصفه جزءاً لا ينفصم عن جميع عمليات التعافي على الصعيد الوطني.

٢-١-٢ الأنظمة والعمليات التشريعية

عكفت البلدان في جميع أنحاء العالم على تصميم وتطوير أنظمتها الحكومية بمرور الوقت. ولما كانت الأنظمة السياسية تواكب السياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخاصة للبلدان، يتفاوت كثير من هذه الأنظمة بقدر تفاوت البلدان القومية. يُدّ أنه يوجد كثير من العناصر المشتركة التي تملك البلدان من التعلّم من بعضها بعضاً وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة عبر الولايات القضائية. وعلى المستوى الأساسي، فإن لدى معظم البلدان ثلاثة فروع للحكومة هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. وتتفاوت الطريقة التي تتفاعل بها هذه الفروع تفاوتاً كبيراً. ولكن في جميع الحالات تقريباً، تؤدي فروع الحكومة الثلاثة الوظائف المبيّنة في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١: ملخص بسيط للوظائف القانونية لفروع الحكومة الثلاثة^{٥٦}

الفرع	الجهة المسؤولة	الوظيفة القانونية
الفرع التنفيذي	الرئيس أو رئيس الوزراء و/أو مجلس الوزراء أو الملك أو الحاكم العام أو الموظفون المدنيون	تنفيذ القوانين ** يمكن للسلطة التنفيذية مع ذلك إصدار أوامر ولوائح تابعة للقوانين
الفرع التشريعي	الكونغرس، البرلمان، المجلس التشريعي	اعتماد القوانين
الفرع القضائي	المحاكم	تفسير القوانين وإنفاذها وضمان عدم تعارضها مع الدستور الوطني أو القواعد القانونية الأخرى (بما في ذلك القواعد والمعايير الدولية في بعض الولايات القضائية)

ويضطلع البرلمان عموماً بالمسؤولية عن سنّ القوانين، مع أن التقدّم في إصلاح القوانين يعتمد إلى حد كبير على نظام الحكومة. والبرلمان مسؤول أيضاً عن الرقابة بما يضمن أن السلطة التنفيذية تفتّ القوانين بكفاءة.

وأكثر أنظمة الحكم شيوعاً هما النظامان الرئاسي والبرلماني، مع وجود أنظمة شبه رئاسية مصممة لتشكّل نوعاً مختلفاً، يُبنى على عناصر مختلفة من كلا النظامين:

٥٦ حركة حقوق المرأة في فيجي والفرق الإقليمي المعني بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان لمنطقة المحيط الهادئ التابع لأمانة مجتمع المحيط الهادئ، تغيير القوانين: مجموعة أدوات الضغط التشريعي (سوفيا، فيجي، حركة حقوق المرأة في فيجي/ الفريق الإقليمي المعني بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان، ٢٠١٠). متاح على: <https://hrsd.spc.int/node/819> (تاريخ الاطلاع: ٣ شباط/فبراير ٢٠٢١).

❖ في النظام الرئاسي، عادةً ما يُصمَّم الفرعان التشريعي والتنفيذي "بصورة متساوية"، مع وجود فصل أقوى كثيراً بين سلطاتهما. ولكل منهما سلطاته الخاصة وكذلك سلطاته المتداخلة، وتُصمَّم لتمكينهما من ضمان الضوابط والموازين. ولهذا الغاية، يتمتع البرلمان بسلطات قوية نسبياً في استحداث مشاريع القوانين، بما في ذلك ما يتعلق بالميزانية. وقد تتمتع السلطة التنفيذية بسلطة نقض التشريعات، وإرسال مقترحات تشريعية إلى البرلمان للنظر فيها و/أو إصدار المراسيم التنفيذية التي تعمل بصفة قوانين ما لم يبطئها البرلمان.



في بعض البرلمانات، قد يكون هناك ما يسمى "البرلمان المعلق"، وهو ما يعني أنه لا يوجد حزب سياسي أو تحالف واحد يملك أصواتاً كافية لتولي الحكم بمفرده. ويعني ذلك أن الحكومة الحاكمة ستعتمد على نواب غير منحازين للبقاء في السلطة. وفي مثل هذه الحالات، يتسنى بدرجة أكبر للبرلمانيين الأفراد أن يدفعوا بأفكارهم الخاصة المتصلة بإصلاح القوانين، إذا ما تمكنوا من تجميع أغلبية أصوات لصالحهم من أجل دعم اقتراح معين.

❖ في النظام البرلماني، تكون العلاقة بين الفرعين التشريعي والتنفيذي أقرب كثيراً، إذ يجري اختيار أعضاء السلطة التنفيذية من البرلمان. وبحسب التعريف، لا بد للسلطة التنفيذية من أن تكون قادرة على إظهار أنها تحظى بما يكفي من الأصوات في البرلمان لتحوز على التصويت بالثقة كي تشكل الحكومة و/أو تمرر الميزانية. ومن الناحية العملية، فإن هذا يعني عادةً أن للسلطة التنفيذية أغلبية دائمة من

الأصوات في البرلمان ويمكنها سن أي قوانين تقترحها. وفي مثل هذه الأنظمة، تتولى السلطة التنفيذية عادةً سن القوانين وصياغتها (على الرغم من أن بعض الأنظمة تسمح بمشاريع القوانين الخاصة: انظر الإطار ١٦)، بينما يتمتع البرلمان من الناحية الفنية بسلطات كبيرة لاستعراض القوانين وتعديلها.

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- بصفتكم برلمانيين، ما مدى فاعلية عمل البرلمان مع السلطة التنفيذية برأيكم من أجل ضمان أن تكون جميع القوانين الصادرة مراعية للمنظور الجنساني؟
- ما السُّبل المتاحة لتحسين تفاعلكم مع الوزراء والمسؤولين الحكوميين، بحيث تتمكنون من العمل بصفةٍ تعاونية أكثر للترويج للقوانين المُراعية للمنظور الجنساني؟

٢-٢-٢ أنواع القوانين التي يمكن النظر في إصلاحها

يسلِّط هذا القسم الفرعي الضوء على أنواع أمثلة الأطر القانونية التي يمكن أن تشارك البرلمانات في جميع أنحاء العالم في سنّها أو استعراضها أو إلغاؤها. وتحدد التوصية العامة ٣٣ لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن لجوء المرأة إلى القضاء فئات القوانين التي تؤثر في حقوق المرأة والفتاة. ويظهر ملخص أدناه:

الدساتير الوطنية هي أعلى شكل من أشكال القانون في كل بلد، وتُستمد منها جميع حقوق وسلطات الشعب ومؤسسات الدولة في البلاد. وبسبب أهمية الدساتير القانونية الأساسية، يصعب إعادة صياغة معظمها أو تعديلها بالمقارنة مع القوانين العادية. ويُصدّق على الدساتير بطرق مختلفة، أحياناً من قبل البرلمان و/أو جمعية تأسيسية منفصلة و/أو عن طريق استفتاء. ويعني ذلك أنه كثيراً ما يصعب إدراج بند جديد في الدستور (على سبيل المثال، لتعزيز المساواة بين الجنسين) أو إزالة بند من الدستور (على سبيل المثال، إزالة الأحكام التمييزية). وحيثما يُنظر في عملية إصلاح دستوري وطني أو عندما تكون هذه العملية قائمة، فإن ذلك يكون بمثابة فرصة حاسمة لإجراء مراجعة مراعية للمنظور الجنساني لتقييم ما إذا كانت الأحكام الحالية تُجسّد مبدأ عدم التمييز وتنهض بالمساواة بين الجنسين. وعند إثارة وجود ثغرات أو قضايا محددة، يُمكن للبرلمانيين أن يعملوا على نحو استباقي مع أصحاب المصلحة الآخرين لمناصرة الإصلاحات الدستورية ودفعها بُحْيَةٍ ترسيخ الحقوق المتساوية للنساء والفتيات.^{٥٧}

وعلى النقيض من القوانين الدستورية، عادة ما يتولّى البرلمان إقرار القوانين العادية بأغلبية (بسيطة أو مطلقة) من الأصوات وتُصدق عليها السلطة التنفيذية بطريقة ما. ولا يزال لدى كثير من البلدان - خاصة ما خضع منها للاستعمار وأدخلت قوانين استعمارية في أنظمتها القانونية الوطنية - قوانين تكزّر التمييز ولا تراعي الأعراف الاجتماعية المعاصرة ومعايير حقوق الإنسان. وحتى في الحالات التي لم يكن الاستعمار عاملاً فيها، فقد أصبحت بعض القوانين ببساطة قديمة ويتعيّن تنقيحها وتحديثها لتراعي ما يُعدّ اليوم لثقافةً لمجتمع شامل يتعامل بالاحترام ويقدّر المساواة بين جميع الناس. وعلى صعيد الممارسة العملية، سيتطلب ذلك من البرلمانيين النظر فيما إذا كان يتعيّن عليهم اتخاذ إجراءات لإلغاء القوانين الحالية أو تعديل و/أو سنّ تشريعات جديدة شاملة للمساواة بين الجنسين. ويتكون الطيف الواسع للقوانين مما يلي:

القانون المدني

يمتد هذا الفرع من القانون ليشمل الحقوق والإجراءات وسبل الانتصاف في مجالات الأهلية الشخصية/القانونية، والعقود، والتوظيف الخاص، والإصابة الشخصية، وحماية المستهلك، والميراث، وحقوق الملكية. وتضمن المادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المساواة للمرأة أمام القانون، والأهلية القانونية المماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية في الشؤون المدنية. وتشجع الغاية ٥-١ من أهداف التنمية المستدامة الدول على وضع إصلاحات في مجال القانون المدني من شأنها أن تمنح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وتتيح لها الاستفادة من حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، ومن الخدمات المالية، والميراث، والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية. وبموجب التوصية العامة ٣٣ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإنه يجب على الدول ما يلي:

- إزالة جميع الحواجز القائمة على النوع الاجتماعي التي تعترض سبل الوصول إلى إجراءات القانون المدني، من قبيل اشتراط أن تحصل المرأة على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها، وغيره من أفراد أسرته، قبل أن تبدأ في متابعة الإجراءات القانونية، أو في أن تحصل على وثائق تتعلق بالهوية أو ملكية عقارٍ ما؛

^{٥٧} هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لماذا تُعدّ الدساتير عنصراً هاماً لتعزيز المساواة بين الجنسين: المكاسب والفجوات والآثار السياسية (نيويورك، نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٧). متاح على: <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/2/why-and-how-constitutions-matter-for-advancing-gender-equality> (تاريخ الإطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

- اعتبار جميع العقود والصكوك الخاصة الأخرى التي تقيّد الأهلية القانونية للمرأة باطلة وملغاة، على النحو المبين في أحكام المادة ١٥(٣) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اعتماد وإنفاذ تدابير إيجابية لضمان حرية المرأة في إبرام العقود وغيرها من اتفاقات القانون الخاص.

قانون الأسرة

من الناحية الفنية، يُعدّ قانون الأسرة (المعروف أيضاً باسم "قانون الأحوال الشخصية") فرعاً من فروع القانون المدني. غير أنه يُعامل بوصفه مجالاً قانونياً منفصلاً بموجب التوصية العامة ٣٣ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بسبب أثره المحدد على المرأة. ومجال الأسرة، من بين أمور أخرى، هو مساحة تُنتهك فيها حقوق المرأة على نحو متكرر. فالنساء يضطعن بأدوار مختلفة بوصفهنّ زوجات وأمّهات وبنات، ويمكن أن يتعرضن في هذه السياقات لأشكال مختلفة من انتهاكات الحقوق. تؤثر علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، والتي تشتدّ نبرتها داخل الأسرة وتتفاقم أحياناً بسبب القانون، في مدى قدرة المرأة على اتخاذ الخيارات وقوّتها على ممارسة تلك القدرة. وإذا لم تتمتع النساء والفتيات بحقوق متساوية في الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، فإن إعمال أي حق آخر سيكون معرضاً للخطر منذ البداية.

وتعوق قوانين الأحوال الشخصية التمييزية المساواة في الزواج والطلاق والميراث والسلطة والمسؤوليات الأبوية. وفضلاً عن ذلك، غالباً ما تتداخل أوجه النقص هذه مع الفجوات في الحقوق الأخرى، مثل الحق في الحماية من أشكال مختلفة من العنف (مثل الزواج المبكر، وزواج السُّلفة، والعنف العائلي)، والحق في الأمن الغذائي، وحق الفتيات في التعليم.

وقد ينطوي إلغاء قوانين الأحوال الشخصية التمييزية على ما يلي:

- إجراء تحليل للقوانين ذات الصلة بالشراكة مع قضاة محاكم الأسرة والجهات الفاعلة الأخرى مثل نقابات المحامين ونقابات المحاميات؛
- ضمان مواءمة المقترحات التشريعية مع القوانين المناهضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، واقتراح إدراجها في عملية إصلاح القوانين عندما تكون قوانين مناهضة العنف غير كافية؛
- مناصرة سحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- استقاء أمثلة للممارسات السليمة من مناطق مختلفة.

القانون الجنائي

يشمل القانون الجنائي الأطر التي تحدد ما يشكل جريمة وما يقابلها من سُبل الانتصاف والعقوبات. وتتعترف جميع الأنظمة القانونية بـعديّن مهمين من القانون الجنائي في سياق لجوء المرأة إلى القضاء: عندما تكون المرأة (١) ضحية أو ناجية من جريمة، (٢) وطرفاً في نزاع مع القانون (انظر الوحدة ٣ والوحدة ٤). ويمكن أن تشمل الإصلاحات المُراعية للمنظور الجنساني في القانون الجنائي ما يلي:

- وضع موارد وإجراءات مُراعية للمنظور الجنساني للتعامل مع الجرائم التي غالباً ما تُرتكب في حقّ النساء، مثل توفير وتدريب ضابطات الشرطة والفاحصات الطبيات لدعم الناجيات من الاعتداء الجنسي.
- استعراض الوضع القانوني للسلوكيات التي لا تُجرّم أو لا يُعاقب عليها بقسوة إذا ارتكبتها رجال، مثل الجنس قبل الزواج أو الزنا أو الدعارة.

- تنقيح القوانين التي تهدف إلى تنظيم سلوك المرأة، والذي لا يُعدّ جريمة بموجب أي معيار قانوني دولي، مثل الهروب من المنزل بدون إذن أو عدم مُراعاة الاحتشام وقواعد اللباس.

القانون الإداري والاجتماعي وقانون العمل

تشمل المسائل التي تحظى بأهمية خاصة عند المرأة في هذا المجال الخدمات الصحية، واستحقاقات الضمان الاجتماعي، وعلاقات العمل (مثل المساواة في الأجور، بما في ذلك لموظفي الخدمة المدنية، وتكافؤ الفرص في التوظيف والترقية)، وتقسيم المناطق السكنية والأراضي، وصناديق التعويض، وحوكمة موارد الإنترنت والهجرة واللجوء، بما في ذلك الاحتجاز في مثل هذه الحالات. وتشمل تدابير تعزيز الاستجابة المُراعية للمنظور الجنساني في هذا المجال من القانون ما يلي:

- إجراء استعراضات مستقلة وفق المعايير الدولية والتأكد من إتاحتها لجميع القرارات الصادرة عن الجهات الإدارية.
 - اشتراط أن تكون قرارات رفض الطلب معللة والتأكد من أن المدعي يمكنه الطعن في القرار أمام هيئة مختصة. وإنّ تنفيذ أي قرارات إدارية سابقة ينبغي تعليقه في انتظار مزيد من الاستعراض القضائي.
 - استخدام الاعتقال الإداري بشكل استثنائي فقط، كحلٍ أخير، ولفترة محدودة عند اللزوم وبشكلٍ معقول في الحالات الفردية. ويجب أن يكون الاحتجاز الإداري متناسباً مع غرض مشروع ومتوافقاً مع القانون الوطني والمعايير الدولية.
 - ضمان توفر جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك المساعدة والإجراءات القانونية الفاعلة، للطعن في شرعية احتجازهم، فضلاً عن الاستعراضات المنتظمة لهذا الاحتجاز في حضور المحتجز.
- ويؤثر هذا المجال من القانون بشكلٍ كبير في النساء المهمشات والمستبعدات إذ إنهن لا يستطعن في كثير من الأحيان الوصول إلى مؤسسات الحماية. وتشمل الأمثلة العاملات المنزليات والمهاجرات والنساء اللاتي يعملن في الاقتصاد غير الرسمي بدون حماية من الاستغلال الاقتصادي والجنسي.

القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

تحكم القواعد الإجرائية الخطوات التي يجب على المدعي والمدعى عليه أن يفيها بها حتى يمكن الاستماع إليهما بشكلٍ كامل وحل نزاعهما، لا سيما أمام محفل قضائي رسمي أو غير رسمي. وفي السياق الرسمي، يمكن أن تشمل هذه الخطوات حفظ الوثائق في غضون فترات زمنية محددة وتقديم مثل هذه الوثائق للأشخاص المتضررين. ومن ناحية أخرى، تحدد قواعد الإثبات من ومتى وكيف يُقدّم الدليل على مجموعة معينة من الحقائق، وتتقاطع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات مع كل مجال من مجالات القانون الأربعة المذكورة أعلاه حيث تُعدّ جوهرية في البت في قضية ما، على سبيل المثال، في الحالات التي لا يُسمح فيها للنساء برفع دعاوى بدون إذن ولي أمر ذكّر، حيث تختلف معايير الإثبات لكل من الرجال والنساء بالنسبة إلى جرائم معينة أو في القضايا المدنية والأسرية. وتشمل قواعد الإثبات التمييزية تلك التي تميز ضد النساء كشاهدات ومدعيات ومدعى عليهن من خلال مطالبتهن بتحمل عبء إثبات أكبر من الرجال لإثبات جريمة أو السعي للحصول على تعويض، وكذلك القواعد التي تستبعد شهادة المرأة أو تعطيلها مكانةً أقل شأنًا.

وحتى عندما تكون القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات محايدة جنسانياً، يمكن أن تدمج النُهج التمييزية المتعلقة بتفسيرها وإنفاذها استبعاد شهادة المرأة أو الحط من قيمتها أو التقليل من شأنها من قِبَل المسؤولين عن إنفاذ

القانون. ويمكن لوصم المرأة، والفسل المنهجي في إجراءات جمع الأدلة للجرائم المرتكبة في حق المرأة، ومتطلبات البرهنة المرهقة أن تُدمر أسس إثبات القضايا حتى قبل الاستماع إلى النساء.

٢-٣-٣ النصوص الثقافية والدينية

في بعض البلدان، تُتخذ النصوص والتقاليد الدينية أيضاً مصدرًا للقانون، وتتقاطع مع القوانين البرلمانية. وفي مثل هذه الحالات، غالباً ما يظلم الزعماء الدينيون والتقليديون بدور أكبر في المناقشات المتعلقة بإصلاح القوانين، ويمكن لوجهات نظرهم في بعض الأحيان أن تُحدّد ما إذا كان سيجري أو يمكن سنّ الإصلاحات. يُبدّ أنه في كثير من البلدان، طالبت الأصوات التقدمية الدينية والتقليدية من أجل الحصول على تفسيرات للنصوص التي تدعم المساواة بين الجنسين. وأبدت هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في مناسبات متعددة، ملاحظتها بأن الثقافة و/أو الدين ينبغي ألا يُتخذَا ذريعةً لتبرير التمييز ضد النساء والفتيات أمام القانون وفي الممارسة العملية.^{٥٨}

الإطار ٤: إحداث تغيير جذري في العلاقات بين الجنسين من خلال الإصلاح الدستوري والقانوني:

مثال من تونس

عندما تبرز فرص الإصلاح الدستوري (عادة في أعقاب النزاع أو الاضطرابات الديمقراطية الكبرى)، فإنها غالباً ما تكون فرصة لدفع الإصلاحات الرئيسية في الطريقة التي يجري بها تنظيم المجتمعات، بما في ذلك من منظور النوع الاجتماعي. وتُعد تونس من الأمثلة الحديثة على ذلك، إذ نُفّذت عملية انتقال ديمقراطي كبرى استجابةً للربيع العربي. وأجري الإصلاح الدستوري، من خلال عملية وضع قوانين كانت أكثر انفتاحاً وتشاركيةً مما انتهجه النظام الاستبدادي السابق. وداخل المجلس الوطني التأسيسي (الذي كان يعمل بصفة برلمان وهيئة إصلاح دستوري معاً)، شكّلت مجموعة نسائية للعمل على نحو استباقي مع المجتمع المدني من أجل الأحكام الدستورية المتصلة بالمساواة بين الجنسين.^{٥٩} وبعد عدة أشهر من المفاوضات وبناء الإجماع، شرّع دستور تونس لعام ٢٠١٤. ويؤكد الدستور الجديد على المساواة في الحقوق، ويحظر التمييز بين الجنسين، ويدعو إلى بذل جهود استباقية لتعزيز مشاركة المرأة في مؤسسات الدولة ويتطلب على وجه التحديد أن تتخذ الدولة "جميع التدابير اللازمة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة".^{٦٠}

٥٨ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة العملية (A/HRC/29/40)، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الفقرة ١٧. متاح على: <https://undocs.org/ar/A/HRC/29/40> (تاريخ الاطلاع: ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، القضاء على جميع أشكال التعصب الديني: مذكرة من الأمين العام (A/68/290)، صادرة في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٣، الفقرة ٣٠. متاح على: <https://undocs.org/ar/A/68/290> (تاريخ الاطلاع: ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠).

٥٩ إن مكّي، "تونس: المساواة بين المرأة والرجل والدستور" (المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية ومعهد السلام الدولي، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

٦٠ شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، النوع الاجتماعي في الدستور التونسي الجديد - صحيفة وقائع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). متاح على: <https://www.iknowpolitics.org/en/2014/01/gender-new-tunisian-constitution-undp-fact-sheet> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دستور تونس الجديد: إنجاز كبير في مجال حقوق المرأة (١١ شباط/فبراير ٢٠١٤). متاح على: <https://www.unwomen.org/news/stories/2014/2/tunisia> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، "المساواة بين الجنسين مضمونة في الدستور التونسي الجديد" (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). متاح على: <https://www.unfpa.org/news/gender-equality-guaranteed-tunisia-new-constitution> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

ومنذ عام ٢٠١٤، يعمل الفرعان التنفيذي والتشريعي على نحو فاعل من أجل تنفيذ التزامات الدستور الجديد تجاه النساء والفتيات. وفي تموز/يوليو ٢٠١٧، أقر مجلس نواب الشعب أول قانون وطني على الإطلاق لمجابهة العنف ضد المرأة، وقد صيغ بهدف تنفيذ نهج شامل من خلال الجمع بين تدابير منع العنف ودعم الناجيات.^{٦١} وفي عام ٢٠١٧ أيضاً، أنشأ الرئيس الباجي قائد السبسي لجنة للحريات الفردية والمساواة، كُلفت بتقديم توصيات بشأن "الإصلاحات المرتبطة بالحريات الفردية والمساواة، المنبثقة عن أحكام دستور ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والاتجاهات الجديدة في مجالات الحريات والمساواة".^{٦٢} ونشرت اللجنة المكونة من تسعة أعضاء، والتي يرأسها نائب برلماني، تقريراً في حزيران/يونيو ٢٠١٨ أوصى بمجموعة من الإصلاحات القانونية. وشمل ذلك ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث والمواطنة، وإلغاء ما يسمى بقوانين "الأخلاق" وإلغاء الأحكام التي تجعل من الرجل رب الأسرة.^{٦٣} ومنذ ذلك الحين، جرى تعزيز التشريعات لتمكين المساواة في الإرث. ولكن على الرغم من الدعم المقدم من الرئيس وطرح مشروع قانون في المجلس الوطني، إلا أن جهود الإصلاح هذه توقفت نتيجة الضغوط التي مارستها العناصر المحافظة ضدها.^{٦٤} وانتُخب برلمان جديد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وسيدعى للنظر في إصلاحات قانون المساواة في الميراث في إطار ولايته التشريعية الجديدة.^{٦٥}

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- هل هناك عملية إصلاح دستوري جارية في بلدكم، أو من المحتمل إجراؤها في المستقبل؟ إذا كان الأمر كذلك:
- هل هناك أي تعديلات دستورية يمكنكم اقتراحها لترسيخ المساواة بين الجنسين على نحو استباقي؟
- هل هناك أحكام محددة ينبغي إلغاؤها أو تعديلها لإزالة التمييز بين الجنسين في الدستور؟
- ما دور الدين والثقافة في نظامكم القانوني؟ أهنك إصلاحات دستورية أو قانونية يمكن اقتراحها لمواءمة الأعراف المحلية على نحو أفضل مع الأعراف والمعايير الدولية للمساواة بين الجنسين؟

٦١ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تونس تقرّ قانوناً تاريخياً لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات" (١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧). متاح على: <https://www.unwomen.org/news/stories/2017/8/news-tunisia-law-on-ending-violence-against-women> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٦٢ هيومن رايتس ووتش، "تونس: مقترحات بارزة بشأن التحيز الجنساني، الخصوصية" (٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٨). متاح على: <https://www.hrw.org/news/2018/07/26/tunisia-landmark-proposals-gender-bias-privacy> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٦٣ هيومن رايتس ووتش، العاشية ٦٢.

٦٤ قناة الجزيرة، "الرئيس التونسي يتعهد بمنح المرأة حقوقاً متساوية في الميراث" (١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨). متاح على: <https://www.aljazeera.com/news/2018/08/tunisia-president-vows-give-women-equal-inheritance-rights-180813172138132.html> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يرحب ترحيباً حاراً بالتحرك نحو حقوق الميراث المتساوية للمرأة في تونس" (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨). متاح على: <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23939&LangID=E> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ ميدل إيست أون لاين، "تونس تتعثر في تغييرات الميراث" (٨ أيار/مايو ٢٠١٩). متاح على: <https://middle-east-online.com/en/tunisia-balks-inheritance-changes> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٦٥ هيومن رايتس ووتش، "تونس: أولويات الحقوق لدى البرلمان الجديد" (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩). متاح على: <https://www.hrw.org/news/2019/11/13/tunisia-new-parliaments-rights-priorities> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٤-٢-٢ تهيئة بيئة مؤاتية لعمل البرلمانين على الإصلاحات الدستورية والتشريعية



دأبت البرلمانيات على العمل عن طريق التجمعات البرلمانية النسائية المعنية بالقوانين وبغض النظر عن أحزابهن من أجل تأييد حقوق النساء والفتيات. © الاتحاد البرلماني الدولي/ماريانا دوارتي

بناء التوافق

يتمتع البرلمانيون بالصلاحيات والسلطات لاتخاذ إجراءات لإصلاح الدستور الوطني و/أو التشريع العادي على نحو يكفل أن يكون مُراعياً للمنظور الجنساني. بيد أن البرلمانين يواجهون في كثير من البلدان تحديات عملية تحول دون إجراء إصلاحات ذات مغزى. وعلى أعلى المستويات، يمكن أن يمثل الالتزام السياسي بإصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني عائقاً في بعض الأحيان، إذ تدفع الأيديولوجيات السياسية المختلفة و/أو خطط الأحزاب السياسية المتنافسة إلى إبطاء وتيرة الجهود. وقد يكون من الصعب التغلب على نقص الإرادة السياسية والاختلافات السياسية والأيديولوجية بين الأحزاب. غير أن كثيراً من البرلمانين قد وجدوا سُبلاً لبناء توافق حول الإصلاحات ذات الأولوية من خلال العمل معاً عبر الخطوط الحزبية. وتقدم التجمعات النسائية البرلمانية والمجموعات البرلمانية من مختلف الأحزاب (انظر الإطار أدناه)، وكذلك اللجان البرلمانية (انظر الإطار ١٤ أدناه) والقسم الثاني بشكلٍ عام، فرصاً للبرلمانيين ذوي الانتماءات الحزبية المختلفة للتعاون حول الإصلاحات القائمة على أساس قضايا محددة.

وتُبني الإرادة السياسية بمرور الوقت من خلال استراتيجيات أصحاب المصلحة المتعددين، وتسعى إلى حشد التأييد اللازم لإجراء الإصلاحات بين قادة الفكر المؤثرين ومجموعات المصالح الرئيسية. وفي سياق العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، كان بناء ائتلاف متنوع من التحالفات أمراً بالغ الأهمية لإحراز النجاح، إذ تميل هذه المسألة إلى إثارة ردود فعل مختلفة داخل المجتمع المحلي. وغالباً ما تنبع مقاومة التغيير من مجموعات مثل الزعماء التقليديين والدينيين. غير أن الدعم الآتي من مثل هؤلاء الزعماء يمكن أن يلعب في الوقت نفسه دوراً بالغ الأهمية في تغيير عقول الناس، لا سيما وأنهم يحظون بمكانة كبيرة في المجتمع المحلي. وعلى نحو متزايد، يمكن للحملات الشعبية والحركات الاجتماعية مثل حملة “#أنا_أيضاً” أو “#أنا_كمان” (#MeToo) أن تحشد أفراد المجتمع العاديين من أجل دعم القضايا ذات الصلة وأن تولّد ضغطاً عاماً قد يكون مهماً في تشجيع البرلمانين على اتخاذ إجراءات.

الإطار ٥: عمل البرلمانيين بغض النظر عن أحزابهم لتعزيز إصلاح القوانين:

أمثلة من نيوزيلندا، وتنزانيا، وجنوب أفريقيا، ومقدونيا الشمالية، والبرازيل

في معظم البرلمانات، ينتسب الأعضاء إلى حزب سياسي و/أو يعملون كجزء من مجموعة أشخاص ذوي عقلية متشابهة لديهم مصالح سياسية مشتركة. وقد يجعل ذلك تشكيل مواقف مشتركة بين الأحزاب صعباً في بعض الأحيان، لا سيما في السياقات السياسية الشديدة الخصومة. ولكن عدداً متزايداً من البرلمانات قد عمل على إنشاء تجمعات نسائية وتجمعات شبابية ومجموعات برلمانية مشتركة، وتعمل على أساس متعدد الأحزاب من أجل تعزيز القضايا المشتركة. وتُظهر البيانات من الاتحاد البرلماني الدولي أن ٩٣ برلماناً من حول العالم قد أنشأت شكلاً من أشكال التجمعات أو الشبكات النسائية، سواءً كانت رسمية أو غير رسمية.^{٦٦} وشكلت كثير من البلدان مجموعات برلمانية حول مجموعة من القضايا، من قبيل المساواة بين الجنسين، ومكافحة الفساد، وتغير المناخ. ويمكن أن تؤدي هذه المجموعات دوراً فاعلاً في بناء تحالفات داخل البرلمان وينبغي تسخيرها لدعم إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني.

وما فتئت التجمعات النسائية البرلمانية تعمل على نحو نشط بشكل خاص في الضغط من أجل إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، حققت مجموعة برلمانيات الكومنولث النيوزيلندية إنجازاً تاريخياً في عام ٢٠١٩ من خلال تقديم مشروع قانون مشترك لتوضيح القانون المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.^{٦٧} ووضعت مشروع القانون بوصفه مشروع قانون مشترك مطروح من أعضاء غير حكوميين في البرلمان من خلال تحالف البرلمانيات من حزب العمل والوطني وحزب الخضر ونيوزيلندا أولاً.^{٦٨} وعلى نحو ملحوظ، عُدلت اللوائح الداخلية على وجه التحديد للسماح باستخدام مشروع قانون مشترك بين الأعضاء، وهو ما سمح للبرلمانيين بمناقشة قوانين جديدة خارج برنامج الحكومة. وعادةً ما يجري اختيار عدد قليل فقط من مشاريع قوانين مطروحة من أعضاء غير حكوميين في البرلمان لمناقشتها بنظام الاقتراع العشوائي. في الحالة هذه، ضغطت مجموعة منظمات المجتمع المدني على رئيس مجلس النواب ولجنة الأعمال البرلمانية لتخطي الاقتراع ووضع مشروع القانون على جدول الأعمال للمناقشة.^{٦٩} واعترفت الخطابات التي ألقتها البرلمانيات اللاتي قدمن مشروع القانون على وجه التحديد بمساهمة المجتمع المدني في عملية إصلاح القوانين، بما في ذلك المناصرة والمشورة من برنامج التنقيف بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ولجنة حقوق الإنسان النيوزيلندية، وتحالف حقوق المرأة للأقليات العرقية في أوتياروا.^{٧٠} وفي تموز/يوليو ٢٠٢٠، سُنَّ مشروع القانون بنجاح في صيغة قانون.

٦٦ الاتحاد البرلماني الدولي، "بيانات عالمية عن البرلمانات الوطنية: الهيئات المتخصصة". متاح على: <https://data.ipu.org/specialized-bodies> ?year=2020&month=11&structure=any (تاريخ الاطلاع: ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

٦٧ نيوزيلند هيرالد "سابقة تاريخية: مشروع قانون من البرلمانيات الملونات لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية". متاح على: https://www.nzherald.co.nz/news/article.cfm?c_id=1&objectid=12285106 (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ سبق صحفي، "تشريع يعرف تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية". متاح على: <https://www.scoop.co.nz/stories/PA1911/S00119/legislation-defining-female-genital-mutilation-introduced.htm> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٦٨ يوجد في نيوزيلندا خمسة أحزاب سياسية ممثلة في البرلمان، بيد أن الحزب الخامس لا يضم سوى عضو واحد في مجلس النواب، وهو من الذكور. ومع أنه أعرب عن دعمه لمشروع القانون وكان على استعداد أيضاً للمشاركة في تقديمه، فقد تقرر أن يكون لمشروع القانون تأثير رمزي أكبر إذا قُدِّم من قِبَل أعضاء التجمع النسائي البرلماني فقط.

٦٩ سبق صحفي، "أعضاء مجلس النواب يوافقون بالأغلبية على حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية". متاح على: <https://www.stuff.co.nz/national/politics/122286406/mps-reach-across-the-house-to-ban-female-genital-mutilation> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٧٠ برلمان نيوزيلندا، "مشروع قانون تعديل الجرائم (تعريف تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية) - القراءة الأولى". متاح على: https://www.parliament.nz/en/pb/hansard-debates/rhr/combined/HansDeb_20191204_20191204_16 (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

وفي السنوات الأخيرة، كانت المجموعة البرلمانية النسائية في تنزانيا نشطة^{٧١} في العمل مع مكتب رئيس البرلمان، جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية التي تركز على المساواة بين الجنسين، لضمان دمج النصوص المُراعِية للمنظور الجنساني في ثلاثة قوانين رئيسية منحتها الجمعية الوطنية الأولوية. والقوانين الثلاثة المعنية هي قانون الأحكام الخاصة بالجرائم الجنسية، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون منع ومكافحة الفساد. وفي الآونة الأخيرة، في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، دعت المجموعة البرلمانية النسائية بنجاح إلى استعراض الجمعية الوطنية للوائح الداخلية الخاصة بها كي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين. وهي تعمل حالياً على اقتراح لإنشاء لجنة برلمانية مخصصة للمساواة بين الجنسين. كما طلب رئيس الجمعية الوطنية من المجموعة البرلمانية النسائية في تنزانيا العمل مع محرري القوانين البرلمانيين من أجل تقديم المشورة بشأن النهج المُراعِية للمنظور الجنساني لتقسيم الممتلكات الزوجية عند حل الزواج. وسيُسترد ذلك في تنقيح القوانين القائمة في الدورة البرلمانية المقبلة.

وفي جنوب أفريقيا، شارك التجمع النسائي المتعدد الأحزاب مشاركة فاعلة في الجهود المبذولة في استعراض وتنقيح قوانين الاشتغال بالجنس في البلاد، وتعديلها بُعْية تنفيذ تدابير حماية أفضل للمشتغلين بالجنس. وعلى الرغم من أن هذه الجهود لم تُكلل بالنجاح بعد، إلا أن أعضاء التجمع عملوا مع لجنة إصلاح القوانين في جنوب أفريقيا واستضافوا قمة حول قضايا الاشتغال بالجنس وواصلوا مناصرة توفير حماية أفضل أمام القانون.^{٧٢}

وفي مقدونيا الشمالية، دعم نادي البرلمانيات اعتماد قانون يحدد حصة برلمانية بنسبة ٣٠ في المائة للمرأة، وساهم في صياغة قانون تكافؤ الفرص، ودعم استحداث فصل جديد في قانون الأسرة بُعْية حماية ضحايا العنف العائلي.^{٧٣}

وفي البرازيل، عمل التجمع النسائي (المعروف باسم *بانكادا فمينينا (Bancada Feminina)*) مع المركز النسوي للبحوث والاستشارات، وهو مجموعة ضغط نسوية، للدفع نحو سنّ عدة قوانين تنهض بحقوق المرأة، بما في ذلك قوانين مجابهة العنف العائلي والتحرش الجنسي، وقانون مدني جديد، وتشريعات تتعلق بصحة المرأة ومزايا الأمومة.^{٧٤}

٧١ جُمعت هذه المعلومات من خلال المشاورات عبر الإنترنت حول مسودة الدليل، والتي نظمتها الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تموز/يوليو ٢٠٢٠.

٧٢ برلمان جمهورية جنوب أفريقيا، "خيبة أمل التجمع النسائي المتعدد الأحزاب تجاه تقرير لجنة إصلاح القوانين حول بغاء الكبار" (١ حزيران/يونيو ٢٠١٧). متاح على: <https://www.parliament.gov.za/press-releases/multi-party-womens-caucus-disappointed->

about-law-reform-commission-report-adult-prostitution (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ نيوز٤، "التجمع النسائي في

البرلمان يستضيف قمة الاشتغال بالجنس" (٩ شباط/فبراير ٢٠١٨). متاح على: www.news24.com/SouthAfrica/News/parliaments-womens-caucus-to-host-sex-work-summit-20180209

أفريقيا، تقرير التجمع النسائي المتعدد الأحزاب حول أنشطته المتخذة في أثناء البرلمان الخامس (أيار/مايو ٢٠١٤ - آذار/مارس ٢٠١٩). متاح على: <http://pmg-assets.s3-website-eu-west-1.amazonaws.com/190319pcwomenreport.thm.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ مجموعة المراقبة البرلمانية، برنامج التجمع النسائي المتعدد الأحزاب والأولويات (٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٩). متاح على: <https://pmg.org.za/committee-meeting/28648/> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٧٣ الاتحاد البرلماني الدولي، *إرشادات للتجمعات النسائية* (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٣)، ص ١٣. متاح على: <https://www.ipu.org/resources/publications/reference/2016-07/guidelines-womens-caucuses> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٧٤ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، *تقدم المرأة في العالم ٢٠٠٨-٢٠٠٩: من يجب على النساء؟* (نيويورك، نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠٠٩) ص ٢٧. متاح على: <https://www.unwomen.org/digital-library/publications/2008/1/progress-of-the-world-s-women-2008-2009-who-answers-to-women> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

الموارد المالية والبشرية

تتطلب البرلمانات موارد بشرية ومالية مكرسة لتعزيز المساواة بين الجنسين على نحو فعال. غير أنّ السلطة التشريعية، في كثير من البلدان، غالباً ما تعاني نقصاً حاداً في الموارد. ولدى كثير من البرلمانات عدد محدود من الموظفين من أجل دعم البرلمانيين في إجراء البحوث ووضع مقترحات لإصلاح القوانين، كما أنها لا تملك سوى موارد مالية ضئيلة إذا وُجدت للحصول على الخبرة الفنية وإجراء البحوث و/أو عقد جلسات استماع عامة من أجل جمع آراء الخبراء والجمهور بُغية إثراء إصلاحات القوانين. وحتى عندما يكون لدى البرلمانيون الرغبة في اتخاذ إجراءات لإلغاء القوانين التمييزية، فقد لا يتمكنون من الحصول على الدعم الذي يحتاجون إليه واللازم لإجراء البحوث وصياغة القوانين. وغالباً ما يفتقر البرلمانيون الأعضاء في اللجان البرلمانية إلى موظفين لتنظيم جلسات استماع اللجان وإدارتها. وفي بعض الأحيان، حتى عندما تعقد اللجان اجتماعات وتجمع المعلومات، فإنها قد تفتقر إلى الدعم اللازم لإنتاج تقارير تعكس نتائجها وتوصياتها.

ومن الضروري أن تُتاح للبرلمانيين سبل الحصول على الموارد والخبرات التي يحتاجون إليها لإحراز تقدم في إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي استخدام عملية وضع الميزانية السنوية لتزويد البرلمان بالتمويل الذي يحتاج إليه للاضطلاع بولاباته بفاعلية - بما في ذلك ضمان أن تعزز جميع القوانين حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ويتطلب ذلك عدداً كافياً من الموظفين، بما في ذلك لصالح المكتبة البرلمانية واللجان البرلمانية وأي من الوحدات البرلمانية المعنية بتحرير القوانين (أو الأموال اللازمة لتوظيف هذه الخبرات حسب الحاجة). واعتماداً على حجم البرلمان، يمكن النظر في تعيين متخصص في القضايا الجنسانية أو شكل من أشكال خبراء الإدماج الاجتماعي ومنهم ولاية الاضطلاع بتحليل منهجي لجميع القوانين التي تتناول حقوق المرأة واحتياجاتها (بما في ذلك مَن يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز، مثل النساء الريفيات والنساء ذوات الإعاقة ومَن تنتمي أصولهنّ إلى السكان الأصليين والأقليات). ويمكن أيضاً تكليف المتخصص أو الخبير بتنسيق الجهود مع السلطة التنفيذية (على سبيل المثال، وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة) بما يكفل إبقاء البرلمان على اطلاع بجميع الإصلاحات القانونية الرئيسية والتطورات السياسية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بما في ذلك التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات الإقليمية (انظر القسم الرابع). ومتى كان تعيين موظفين متفرغين خياراً غير مطروح، يمكن إعطاء الموظفين تدريباً على قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان من أجل بناء فهمهم وقدراتهم الخاصة بشأن هذه القضايا، وتمكينهم من تقديم المشورة المُراعية للمنظور الجنساني والدعم للبرلمانيين.

الإطار ٦: يستفيد تعميم مُراعاة المنظور الجنساني من الموظفين والآليات البرلمانية المخصصة:

مثال من شيلي^{٧٥}

لمّا كان تنفيذ إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني أمراً أساسياً في عمل البرلمانات، فلا بُدّ من تخصيص الموارد البرلمانية الأساسية لمساعدة البرلمانيين على إحراز تقدم في هذا الشأن. وفي شيلي، نفَّذ البرلمان عدة مبادرات جديدة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، سواءً داخل المؤسسة أو من خلال إصلاح القوانين بدعم من موظفين برلمانيين متفرّغين. وفي عام ٢٠١٨، أنشأ مجلس النواب لجنة المرأة والمساواة بين الجنسين. ويتعاون مجلس النواب حالياً مع وحدة المساواة بين الجنسين التابعة للبرنامج الإقليمي للتماسك الاجتماعي في أمريكا اللاتينية في مشروع يهدف إلى تعزيز لجنة المرأة والإنصاف بين الجنسين.

^{٧٥} جمّعت هذه المعلومات من خلال مشاورات عُقدت عبر الإنترنت حول مسوِّدة الدليل بتنظيم من الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تموز/يوليو ٢٠٢٠.

ومع أن المشروع تأخر نتيجة لجائحة "كوفيد-١٩"، إلا أنه سيساند تقييم الخبراء لمبادرات إصلاح القوانين المتعلقة بالقضايا الجنسانية الجارية في شيلي، بهدف وضع "الخطة المعنية بالقضايا الجنسانية" من أجل تحديد مجموعة شاملة من الأولويات التشريعية التي ستعمل اللجنة على تحقيقها. وسيضع المشروع الجديد آلية لتقييم آثار إصلاحات القوانين المقترحة على الجنسين.

وفي عام ٢٠١٩، استحدث مجلس النواب أيضاً منصباً جديداً لمنسق السياسات المتعلقة بالجنسين. وأنشئ هذا المنصب في البداية للتعامل مع البروتوكول الجديد المعني بمنع التحرش الجنسي ومعاقبته داخل مجلس النواب والذي جرى سنّه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ويُعهد إلى منسق السياسات المتعلقة بالجنسين، والذي اختارته لجنة الأخلاقيات والشفافية في مجلس النواب من خلال عملية تدقيق صارمة، مهمة دعم الامتثال للبروتوكول، بما في ذلك عن طريق زيادة الوعي بين البرلمانين وإدارة الشكاوى، وتنسيق تحقيق المساواة بين الجنسين مع الوحدات الأخرى في مجلس النواب. وفي إطار مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى أن يصبح مجلس النواب أكثر مُراعاة للمنظور الجنساني، جرى تعديل الشعار الرسمي لمجلس النواب وصفحة موقعه الشبكي ليشملا كلمة نائبة. وفي الآونة الأخيرة، أنشئت مجموعة عمل جديدة معنية بمُراعاة المنظور الجنساني وجائحة "كوفيد-١٩". وتضم في عضويتها رئيس مجلس الشيوخ، ورئيس لجنة المرأة والإنصاف بين الجنسين، ورئيس لجنة العمل، وبرلمانيين آخرين، وممثلين عن أكثر من ٧٠ منظمة غير حكومية. وتهدف هذه المبادرة إلى تقييم الآثار المترتبة على الجنسين الناجمة عن الجائحة ووضع استراتيجيات استجابة مُراعية للمنظور الجنساني.

وُبغية تقييم الوضع الحالي للموارد وصياغة خطة عمل مناسبة من أجل معالجة أي أوجه نقص، قد ترغب البرلمانات في النظر في إجراء تقييم ذاتي منتظم لقدراتها الحالية، باستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي^{٧٦}. ويمكن لهذه التقييمات الذاتية أن توفر قاعدة أدلة قوية لتبرير الحاجة إلى التمويل الإضافي من أجل دعم اتخاذ إجراءات محددة في مجال المساواة بين الجنسين. وفي كينيا، على سبيل المثال، وضع تقييم ذاتي مُراعٍ للمنظور الجنساني أُجري في عام ٢٠١٦ الأساس اللازم للإصلاحات. ومنذ ذلك الحين، أجرى البرلمان الكيني تدريباً بشأن القضايا الجنسانية للموظفين لأول مرة، وأنشأ جهة تنسيق رفيعة المستوى معنية بالقضايا الجنسانية من أجل تقديم المشورة للبرلمانيين بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين في عملهم، ومؤخراً، أنشأ تجمعاً معنياً بالقضايا الجنسانية يجمع البرلمانيين والبرلمانيات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- هناك إرادة سياسية قائمة، داخل البرلمان وداخل الحكومة (على سبيل المثال، من الرئيس ورئيس الوزراء و/أو الوزراء)، من أجل إحراز تقدم في إجراء إصلاحات قانونية مُراعية للمنظور الجنساني؟
- إذا لم يكن الأمر كذلك، فهل لديكم أي أفكار حول كيفية تشجيع القادة السياسيين الرئيسيين على اتخاذ إجراءات؟
- هناك أي حلفاء يمكنكم العمل معهم ومقدورهم تقديم المساعدة في الضغط على الحكومة لاتخاذ إجراء (على سبيل المثال، الزعماء الدينيون أو الزعماء التقليديون أو وسائل الإعلام أو المشاهير أو المنظمات غير الحكومية)؟
- هل يمتلك البرلمان آليات وخبرات داخلية كافية للنهوض بالمساواة بين الجنسين أمام القانون؟

- هل سيكون من المفيد لبرلمانكم إجراء تقييم ذاتي أو مراجعة مدى مراعاة المنظور الجنساني لتحديد ما إذا كان بإمكانه ضمان أن تراعي جميع جوانب العمل البرلماني المنظور الجنساني، بما في ذلك وضع القوانين، وكيف يمكن تحقيق ذلك على نحو أكثر فاعلية؟ إذا كانت الإجابة نعم، يرجى التواصل مع الاتحاد البرلماني الدولي للحصول على المساعدة الفنية.

٢-٥- مناصرة تغيير الأعراف الاجتماعية المتصلة بالمساواة بين الجنسين

لماذا يجب على البرلمانين التصدي للأعراف الاجتماعية؟

في حين أن وضع القوانين وإصلاح القوانين أمران أساسيان لولايات البرلمانين في جميع أنحاء العالم، فإنهم يمثلون أيضاً الأشخاص الذين يخدمونهم، على الصعيد الوطني وكذلك على صعيد الدوائر الانتخابية والمجتمعات المحلية. ويتمتع البرلمانين، في هذا الدور الحيوي بصفتهم ممثلين - وبوصفهم قادة وطنيين وقادة مجتمعيين، بوضع فريد يؤهلهم لإذكاء الوعي بشأن الحاجة إلى إصلاح القوانين والتأثير الذي يمكن أن يحدثه ذلك على النساء والفتيات. والأهم من ذلك أنه يمكن للبرلمانين الاستعانة بمناصبهم كقادة من أجل تعزيز إحداث تغيير جذري في الأعراف الاجتماعية - من خلال مناقشة القضايا والعمل مع مجتمعاتهم المحلية بهدف تحديد وعكس مسار الصور النمطية الثقافية والاجتماعية التقليدية والمعتقدات التي تساهم في التمييز المستمر وعدم المساواة بين الرجال والنساء.

ولما كان عامة الناس يعيشون في أغلب الأحيان بعيداً عن العواصم والحياة السياسية، فقد يبدو عمل البرلمان نائياً، ويمكن اعتبار مفاهيم مثل المساواة بين الجنسين - وحتى أهداف التنمية المستدامة - أفكار أكثر صلة بالنخب الحضرية من المواطنين العاديين. بيد أنه في كثير من البلدان، يتلقى البرلمانيون تمويلاً عاماً لإنشاء مكاتب في الدوائر الانتخابية وإدارتها بهدف تقييهم من مجتمعاتهم المحلية. ولمعالجة هذا الشعور بعدم الارتباط بالمناقشات والمداوات السياسية الوطنية، يمكن للبرلمانين تحويل مكاتب دوائرهم الانتخابية إلى مراكز للمعلومات والتثقيف وإذكاء الوعي على الصعيد المحلي، يجري فيها تبادل المعلومات حول مشاريع القوانين المقترحة مع الناخبين. ويمكن للبرلمانين أيضاً عقد اجتماعات مفتوحة حتى يتسنى لهم مناقشة القوانين المقترحة والفوائد المخصصة للجميع. وهذه إحدى الطرق التي يمكن من خلالها المساعدة في إضفاء الطابع الاجتماعي على الأفكار الجديدة، والعمل من خلال الشواغل والقضايا التي قد يواجهها الناس بصدق مع تغيير العادات والأعراف الاجتماعية القديمة.

الإطار ٧: في موريتانيا، يستعين التجمع النسائي بتوعية جمهور الناخبين لإثراء العمل البرلماني

في عام ٢٠١٥، استجاب الاتحاد البرلماني الدولي لطلب من رئيس البرلمان الموريتاني بدعم التجمع البرلماني النسائي المنشأ حديثاً. وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي التجمع على أن يجمع النساء من مختلف الأطياف السياسية على الرغم من السياق السياسي المستقطب. وأقام التجمع شراكات مع المجتمع المدني والشركاء في التنمية في موريتانيا وبات محاوراً جديراً بالاحترام وهيئة رقابية في نظر الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وتضمنت أنشطته ما يلي: تطوير استراتيجية مناصرة تكفل طرح مشاريع القوانين ومناقشتها من أجل التصدي للعنف ضد المرأة (بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال)، واستعراض مشروع القانون المتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعديله بمجرد طرحه في البرلمان وإجراء زيارات توعوية (معروفة باسم "القوافل") في جميع أنحاء البلاد من أجل نشر التوعية العامة، ودعم المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف ضد المرأة، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وأثار العمل الذي اضطلع

به التجمع مناقشات في البرلمان حول التجربة المعيشية لسكان الريف لم يسبق طرحها للمناقشة، سواء من قبل الأعضاء الذكور أو الإناث. ودفع هذا التحول إلى تحسين العمل الرقابي في البرلمان وجلب أصوات أكثر الفئات ضعفاً إلى طاولة المفاوضات. وتضمنت النتائج إبراز مكانة البرلمانيات مقارنة بأقرانهن من الذكور وبين ناخبين، ووسائل الإعلام، والحكومة، وأصحاب المصلحة الآخرين. وساعد العمل الذي يظلمن به أيضاً في طرح القضايا التي تهم المرأة في المناطق الريفية من خلال المناقشات البرلمانية. ومن خلال البناء على زيارتهم التوعوية إلى المناطق النائية من البلاد، حيث التقوا في خلالها بالنساء في الأغلب وكذلك بالمسؤولين المحليين والمجتمع المدني والموظفين العموميين، فقد منحوا الشرعية لعملهم البرلماني وجسدوا دورهم التمثيلي تجسيدا كاملاً.

ودعا التجمع النسائي بنجاح إلى مناصرة تقديم مشروع قانون الحكومة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي في عام ٢٠١٦. ومن خلال العمل المنسق والإعداد القانوني في عمل اللجنة، نجح أعضاء التجمع في إدراج تجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في مشروع القانون. ودعوا أيضاً إلى تعريف وحظر العنف العائلي وزواج الأطفال في مشروع القانون وأخذهما في الاعتبار مع اتخاذ تدابير محددة لحماية الضحايا ومحاسبة الجناة.

ولكن عملية اعتماد القانون قد توقفت. بعد انتخابات عام ٢٠١٨، انعقد التجمع النسائي مرة أخرى وبنى الآن على عمله الذي اضطلع به في السابق. وفي الآونة الأخيرة، عمل التجمع النسائي على إذكاء الوعي بمستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي نتيجة للإغلاق الناجم عن جائحة "كوفيد-١٩". واعتمدت الحكومة منذ ذلك الحين مشروع قانون منقح يتصدى للشواغل التي أثارها التجمع، وسيجري إعادة جدولته على جدول أعمال الجمعية الوطنية. وفي الآونة الحالية، يعكف التجمع النسائي على وضع استراتيجية أخرى لمناصرة الدعم العام ومن الأقران لصالح مشروع القانون المنقح.

ما الذي يمكن أن يفعله البرلمانيون من أجل التصدي للاعتراف الاجتماعية؟

يمكن للبرلمانيين الاستفادة من مكاتبتهم وسمعتهم العامة كممثلين من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والمناصرة علناً من أجل إعطاء حقوق متساوية للنساء والرجال والفتيان والفتيات - أمام القانون وفي الممارسة العملية. ويمكن للبرلمانيين الدخول في شراكة مع المجموعات الإعلامية من أجل كتابة ونشر مقالات الرأي التي تناصر إجراء إصلاحات في القوانين، والمشاركة في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، حيث يمكنهم مناقشة هذه القضايا والبدء في بناء الزخم اللازم من أجل إحداث تغيير. وتعد البرامج الحوارية الإذاعية طريقة مفيدة بشكل خاص لإعلام المجتمعات بمبادرات الإصلاح الجارية. وتعد الحوارات المباشرة الهاتفية بمثابة منتديات ممتازة لمناقشة التغييرات ومداولتها، وعندما يختلف المتصلون مع البرلمانيين أو يتساءلون عن سبب الحاجة إلى التغيير، فإن ذلك يمكن أن يوفر فرصة فريدة للبرلمانيين لتثقيف الجمهور ومشاركة المعلومات، باستخدام نهج ملائمة للمجتمع المحلي.

ويمكن للبرلمانيين أيضاً أن يكونوا قدوة للتغيير، إذ ينبغي لهم أن يُظهروا للناخبين والمجتمع ككل، من خلال سلوكهم الشخصي، أنهم ملتزمون بالمساواة بين الجنسين والحقوق المتساوية. فعلى سبيل المثال، في أثناء المناقشات البرلمانية، يمكن للأعضاء التأكد من أنهم يتحدثون دائماً باحترام إلى نظرائهم من النساء وألا يستخدموا نهائياً لغة كارهة للنساء أو متحيزة ضد المرأة عند الإشارة إلى الزملاء أو الموظفين البرلمانيين. وبالمثل، يمكن للبرلمانيين أن يدعموا على نحو فاعل المساواة في الأجور داخل مكاتبتهم وحتى في أعمالهم (إذا استمروا في العمل في القطاع الخاص). كما يمكنهم الضغط من أجل ترقية المرأة على قدم المساواة إلى المناصب العليا داخل البرلمان وفي الوظائف العامة.

خاصةً إذا كانت تشغل أيضاً مناصب وزارية. ويمكن أن يكون لهذا النوع من نمذجة الأدوار الشخصية تأثير قوي على أفراد الجمهور إذ أن إثبات أن المساواة بين الجنسين تساهم في رفاهية الجميع هو عمل قوي.

ويتمتع بعض البرلمانيين بشكل خاص بمكانة بارزة في المجتمع ودخل البرلمان، يمكن أن توفر لهم منبراً مفيداً لمناصرة إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني ودفع إحراز تقدم بشأنها. فعلى سبيل المثال، يدير المتحدثون ورؤساء البرلمانات جدول أعمال البرلمان ويمكنهم استخدام هذه الصلاحيات من أجل تشجيع القضايا التي ستطرح للمناقشة. ويمكن لرؤساء اللجان أو غيرهم ممن يتبوأون أدواراً قيادية داخل البرلمان أيضاً استخدام هذه المناصب للمشاركة في المناصرة و/أو لتشجيع زملائهم على النظر في قضايا محددة تتعلق بإصلاح القوانين. ومع أن المسؤولية عن القضايا الجنسانية تقع دوماً شك على عاتق جميع البرلمانيين، فإن البرلمانيات غالباً ما يتحملن عبئاً إضافياً من المسؤولية إذ يتطلع المجتمع المحلي إليهن لقيادة قضايا المساواة بين الجنسين. وما يعنيه هذا من الناحية العملية هو أنه يقع على عاتق البرلمانيات واجب إضافي يتمثل في ضمان تسليط الضوء على البيانات والقضايا المتعلقة بالنساء والفتيات بما في ذلك ما يتعلق منها بإصلاح القوانين.

الإطار ٨: يُظهر البرلمانيون قدرتهم على القيادة في أوقات الأزمات مثل جائحة "كوفيد-١٩":

مثالان من كولومبيا والمكسيك

كان دور البرلمانيين بوصفهم قادةً موضعَ تركيز كبير في إبان فترة انتشار جائحة "كوفيد-١٩"، حيث كان عامة الناس يتطلعون إلى قادتهم للحصول على إرشادات لمساعدتهم في التحقق من تدفق المعلومات (والمعلومات المغلوطة) التي ميّزت الاستجابة.

ويمكن للبرلمانيين إظهار قيادة تراعي الفوارق بين الجنسين في خضم الجائحة، بما في ذلك من خلال الاستمرار في مناصرة المساواة بين الجنسين. ويجسد المثالان التاليان إظهار القيادة من قبل البرلمانيين.

فيغطي المثال الأول عمل لجنة تحقيق المساواة للمرأة في كولومبيا:

لقد دأب كونغرس كولومبيا على الترويج لنهج مُراعٍ للمنظور الجنساني في الاستجابة لجائحة "كوفيد-١٩" من خلال عمل لجنة تحقيق المساواة للمرأة، التي تضم في عضويتها أعضاء مجلس ممثلي الشعب ومجلس الشيوخ.

وتركز اللجنة على إبراز ومعالجة مستويات العنف المقلقة ضد المرأة، ولا سيما العنف داخل الأسرة، وكذلك الاحتياجات الخاصة للمرأة الريفية. وطلبت اللجنة أن يُنظر إلى العنف والاستجابة له، فضلاً عن دعم الضحايا، باعتباره من الخدمات الأساسية في أثناء الأزمة.

وقد ارتفع معدّل التقارير الواردة عن العنف العائلي في البلاد بنسبة ٢٠٠ في المائة. ولذلك، أطلقت المفوضية حملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "#نساء_أحرار_من_عنف_الفيروس" (MujeresSinVirusdeViolencia) بُغية إذكاء وعي السكان بشأن منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له. كما عقدت جلسات استماع مع الوزارات ذات الصلة ووكالة تحقيق المساواة للمرأة بشأن اتخاذ إجراءات للتخفيف من الأثر الاقتصادي للأزمة على المرأة في المديين القصير والمتوسط.^{٧٧}

^{٧٧} الاتحاد البرلماني الدولي، "تجميعٌ للاستجابات البرلمانية تجاه الجائحة". متاح على: <https://www.ipu.org/country-compilation-paritures-responses-pandemic> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

ويتعلق المثال الثاني، الذي يعود تاريخه إلى أيار/مايو ٢٠٢٠، بالوضع في المكسيك:

فقد دأب فريق عمل برئاسة رئيس مجلس البرلمان، مع نائبات يمثلن جميع المجموعات البرلمانية ورؤساء لجان من قبيل لجنتي المساواة بين الجنسين والعدل، على عقد اجتماعات أسبوعية. وتكفل المجموعة تحديد التدابير التي اتخذتها الحكومة والكونغرس في أثناء تفشي الجائحة وتنفيذها من منظور جنساني. كما تتناول المجموعة المشكلات التي تواجهها النساء والفتيات نتيجة حالة الطوارئ الصحية.

ولفتت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، النائبة المكسيكية، غابرييلا كوفيفاس بارون، الانتباه إلى ارتفاع نسبة النساء في قطاع الصحة والوضع الخاص للنساء في الوظائف غير مدفوعة الأجر أو ذات الأجر المنخفض، وطالبت بتوظيف استثمارات لتحقيق التكافؤ بين الجنسين استجابة لجائحة "كوفيد-١٩".^{٧٨}

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- هل يعمل البرلمانيون على نشر التوعية لدى المجتمعات المحلية باستمرار، وينتهزون تلك الفرص لمناقشة القضايا المتعلقة بإصلاح القوانين المرعية للمنظور الجنساني؟
- هل تُتاح للبرلمانيين سبل الاستفادة من شكلٍ من أشكال الصناديق الإئتمانية للدوائر الانتخابية، التي يمكن استخدامها لدعم المناصرة و/أو تنفيذ الإصلاحات القانونية المرعية للمنظور الجنساني؟
- هل يوجد قادة فكر و/أو زعماء مجتمعيون يمكن للبرلمانيين العمل معهم لمناصرة إجراء إصلاحات في القوانين المرعية للمنظور الجنساني (على سبيل المثال، الزعماء الدينيين أو الزعماء التقليديون أو الشخصيات العامة البارزة)؟
- هل يمتلك البرلمانيون والبرلمان نفسه صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك وتويتر) يمكن استخدامها كمنصات للمناصرة؟
- هل هناك أي قنوات تلفزيونية أو إذاعية أو أي قنوات إعلامية أخرى يمكن للبرلمانيين تسخيرها من أجل إبراز إصلاحات القوانين المرعية للمنظور الجنساني في المجتمع المحلي و/أو تثقيف الناس حول ما تسعى إصلاحات القوانين هذه إلى تحقيقه وسبب أهميته؟
- هل هناك أي حملات وطنية أو دولية يمكن للبرلمانيين المشاركة فيها، التي يمكن أن تجذب مزيداً من الاهتمام بشأن المساواة بين الجنسين و/أو إصلاحات القوانين ذات الصلة (على سبيل المثال، حملة "هو من أجلها" (He4She) التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو الحملات ضد زواج الأطفال)؟

القسم الثالث: نهج متدرج في صياغة القوانين المُراعية للمنظور الجنساني



الحوار البناء بين البرلمان والسلطة التنفيذية أساسي لضمان النهوض بحقوق المرأة عن طريق سنّ القوانين.
 ©سام مووي/Getty Images عبر وكالة فرانس برس

١-٣ مقدمة

إنّ وضع القوانين والرقابة والتمثيل والتوعية هي الأعمال الأساسية للبرلمانيين في كل مكان، وإن كان بدرجات متفاوتة. وتساهم عملية وضع قوانين جديدة وتنقيح القوانين الحالية التي تميز ضد المرأة وعكس مسارها في تسخير جهود البرلمانيين في جميع هذه المجالات، على الرغم من أن عملية وضع القوانين تشكل محور التركيز الرئيسي. ويوفر الشكل ٢ ملخصاً بسيطاً للخطوات الرئيسية المتبعة في إصلاحات القوانين المراعية للمنظور الجنساني. وجرى وصف هذه الخطوات بمزيد من التفصيل في هذا القسم.

الشكل ٢: عملية مبسطة لإصلاحات القوانين المراعية للمنظور الجنساني



٢-٣ أصحاب المصلحة في إصلاح القوانين

يقع واجب ضمان تمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية أمام القانون وفي الممارسة العملية على عاتق جميع أعضاء البرلمان، لا البرلمانيات فقط. وتبين الخبرات المستقاة من جميع أنحاء العالم أن الإصلاحات تكون أكثر نجاحاً عندما يعمل البرلمانيون من الذكور والإناث من جميع الأطياف السياسية معاً لضمان سنها وتنفيذها. وهناك كثير من الأمثلة على التعاون القوي والناجح من هذا النوع. ففي كينيا، على سبيل المثال، وُضع قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (٢٠١١) ودُفع من قِبل الجمعية البرلمانية النسائية الكينية، غير أنه جرى تقديم مشروع القانون باعتباره مشروع قانون خاص من قِبل برلماني ذكر لإظهار التضامن والدعم من أجل الإصلاح من قِبل الأعضاء من البرلمانيين والبرلمانيات.^{٧٩}



إصلاح القوانين دعماً للمساواة بين الجنسين يمكن أن يكون غالباً موضوعاً حساساً جداً بل جدالياً في بعض الأحيان. ومن ثم، من الأهمية بمكان تنمية الإحساس بالتقبل طوال العملية في صفوف جميع شرائح المجتمع.

ومع أن هذا الدليل يهدف إلى مساعدة البرلمانيين في مناصرة إجراء إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني ودفعها، لأبد من الإدراك أن المسؤولية عن عملية إصلاح القوانين لا تقع على عاتق البرلمان وحده. وتنطوي عملية تعديل القوانين أو إلغائها أو سنها على كثير من أصحاب المصلحة المختلفين. وتشر الممارسات السليمة من جميع أنحاء العالم إلى أن تُهَج أصحاب

المصلحة المتعددين المتصلة بإصلاح القوانين مفيدة على عدة جبهات: إذ يُعدّ بناء الدعم عبر السلطة التنفيذية - ومع المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة الآخرين المتضررين (مثل القطاع الخاص للإصلاحات المتعلقة بقانون العمل) - ضرورياً ليس لضمان إصدار قوانين جيدة فحسب، وإنما لتنفيذها أيضاً على نحو فاعل وتحقيق تغييرات فعلية في التجربة المعيشية للنساء والفتيات.

على نطاق الفرع التشريعي، هناك كثير من أصحاب المصلحة يكتسي ما يقدمونه من مساعدة ودعم أهمية في ضمان سنّ الإصلاحات الفعالة للقوانين المُراعية للمنظور الجنساني أو تنقيحها أو إلغائها بحسب مقتضى الحال:

- عادةً ما يظطلع رئيس البرلمان أو هيئة رئاسته (أو رئيس مجلس الشيوخ، عند الاقتضاء)، بدورٍ مهم في البت في مشاريع القوانين التي تُعطى الأولوية لمناقشتها في جدول الأعمال التشريعي، وسُبل إدارة المناقشات المتصلة بمشاريع القوانين والتعديلات التي تطرأ عليها.
- تؤدي لجنة الأعمال التابعة للمجلس (إذا وجدت) أيضاً دوراً رئيسياً في تحديد مشاريع القوانين التي توضع على جدول الأعمال التشريعي. وينبغي إشراك أعضاء هذه اللجنة في وقت مبكر لمناقشة الإصلاحات المقترحة على القوانين وفهمها، لا سيما إذا كان مشروع القانون قد قدّمه برلماني عادي مقابل أحد وزراء الحكومة.

٧٩ رقية ياسين، «تجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بينما تسنّ كينيا قانوناً ضد «الختان» (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١). متاح على: https://www.gtzenyahealth.com/blog3/p_9308/ (تاريخ الأطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

❖ يضطلع المكتب داخل البرلمان المسؤول عن تقديم المشورة والتحليل القانونيين (يشار إليه عادة باسم المستشار البرلماني أو المكتب التشريعي أو المستشار القانوني) والموظفون البرلمانيون بشكلٍ عام أيضاً بدور مهم في دعم البرلمانيين في جهودهم الرامية إلى إصلاح القوانين. وفي بعض الحالات، قد يُطلب من المستشار البرلماني صياغة مشروع إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الاجتماعي، وبدلاً من ذلك، يمكن للبرلمانيين دعوة المستشار البرلماني لتقديم المشورة بشأن الآثار المترتبة على مشروع القانون أو مساعدتهم في صياغة تعديلات عليه. يمكن أيضاً دعوة الموظفين البرلمانيين لإجراء أبحاث للبرلمانيين حول القضايا المتصلة بالمنظور الجنساني والتمييز.

❖ يمكن لأعضاء اللجان البرلمانية أن يضطلعوا بدورٍ رئيسي في تحليل ومناقشة مشروع قانونٍ يزيد من التفصيل. ويمكن لأعضاء اللجان ذات الصلة الاعتماد على مشورة الموظفين البرلمانيين، وكذلك على الخبرة من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة، والأكاديميين و/أو غيرهم من المهنيين.



يمكن أن تكون مجموعات الخبراء مثل المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والجمعيات المهنية مصدراً ممتازاً للبحوث الخيرية أو المدعومة والمعلومات والمشورة الفنية. وستعمل كثير من المنظمات على تقديم خدماتها بدون مقابل، على أساس أنّ إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني يخدم المصلحة العامة. ويمكن للبرلمانيين الوصول إلى هذه الشبكات للحصول على الدعم.

❖ تبين البيانات الواردة من الاتحاد البرلماني الدولي أن ٩٣ برلماناً في العالم قد أنشأت شكلاً ما من أشكال التجمعات النسائية الرسمية أو غير الرسمية.^{٨٠} ويمكن أن تشكل التجمعات النسائية وسائل مهمة لدفع الإصلاحات القانونية المُراعية للمنظور الجنساني وحشد التأييد لهذه الإصلاحات عبر مجموعة أوسع من البرلمانيين.

❖ لا يزال فرادى البرلمانيين العامل الحاسم في جميع الإصلاحات، إذ إنّ أصواتهم هي ما يحدد ما إذا كانت الإصلاحات سوف تُسنّ. وفي كثير من البرلمانات، تسترشد هذه الأصوات بقرارات الأحزاب السياسية: يصوت البرلمانيون ككتلة وفقاً لما إذا كان حزبهم يدعم الإصلاح أم لا. وفي هذه السياقات، سيكون من المهم أيضاً التعامل مع قادة الأحزاب السياسية داخل البرلمان وخارجه.

الإطار ٩: تأمين تأييد الأحزاب السياسية هو أمرٌ ضروريٌّ لإصلاح القوانين

غالباً ما يجري تجاهل الأحزاب السياسية باعتبارها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في إصلاح القوانين. وعلى الرغم من أن الأحزاب لا تضطلع في الغالب بدور رسمي نظامي في عمل البرلمان، إلا أن البرلمانيين في كثير من البلدان يصوتون كجزءٍ من كتلة حزبية سياسية. وفي مثل هذه الحالات، فإن قرار الحزب – وفي كثير من الأحيان، قرار المجموعة التنفيذية الأصغر للحزب – هو الذي يقرر ما إذا كان أعضاءهما البرلمانيون سيدعمون مبادرة معينة لإصلاح القوانين أم لا. ولهذا السبب، غالباً ما يكون من المهم العمل مع الأحزاب السياسية على نحو مباشر، من أجل حشد تأييدها لإصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني.

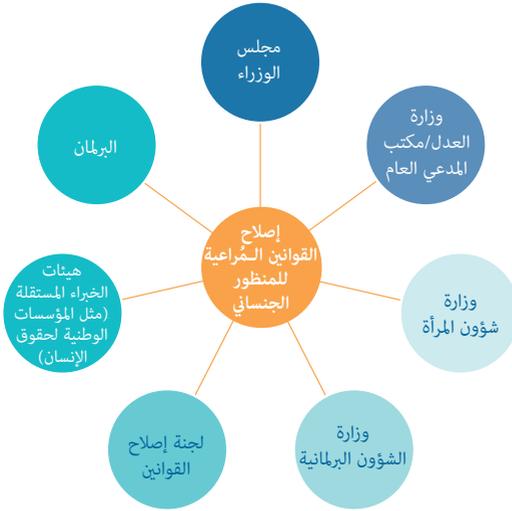
ووفقاً للمناقشة الواردة في الإطار ٥ أعلاه، يمكن أن تكون التجمعات النسائية والمجموعات البرلمانية المتعددة الأحزاب حول المساواة بين الجنسين أو العنف العائلي أدوات برلمانية مفيدة لدفع إصلاحات القانون المُراعية

٨٠ الاتحاد البرلماني الدولي، الحاشية ٢.

للمنظور الجنساني. وقد يكون من المفيد أيضاً إشراك الأحزاب السياسية على نحو مباشر أكثر في مبادرات إصلاح القوانين، مثل العمل مع الهيئات التنفيذية على إدراج التزامات إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني في بيانها الحزبي و/أو مع الأجنحة النسائية للأحزاب السياسية من أجل مناصرة اتخاذ إجراءات أكبر على الصعيد الداخلي والالتزام بالتصدي للقوانين التمييزية. ويمكن لإشراك الأحزاب السياسية على نحو استباقي في جهود إصلاح القوانين أن يضمن التزامها أساساً باتخاذ إجراءات بمجرد انتخاب أعضاء الأحزاب في البرلمان. فضلاً عن ذلك، بمجرد أن تنخرط الأحزاب السياسية في إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني، فيمكن لقيادتها ومرشحيها أن يصبحوا هم أنفسهم مناصرين مجتمعين وأن يجلبوا معهم أعضاءهم وناخبيهم آخرين.

وإلى جانب البرلمان، تطلّع السلطة التنفيذية أيضاً بدور داعم مهم في جهود إصلاح القوانين. وفي مثل هذه السياقات، يتسم دور الوزراء الحكوميين وإداراتهم بأهمية حاسمة. وعلى وجه الخصوص، تُعدّ الهيئات التالية التابعة للسلطة التنفيذية مهمة:

الشكل ٣: أصحاب المصلحة التنفيذيين في مجال إصلاح القوانين



عادةً ما تكون وزارة شؤون المرأة أو الآلية الجنسانية الوطنية هي الهيئة الحكومية الرسمية المكلفة بتعزيز المساواة بين الجنسين و/أو تحسين وضع المرأة وحقوقها. ومن الناحية المثالية، سيضم هذا الهيكل خبراء في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ويمتلك شبكات قوية يمكن الاستفادة منها في عملية إصلاح القوانين. وفي الواقع، تعاني كثير من هذه الهيئات نقصاً في أعداد الموظفين وفي التمويل. كما أنها غالباً ما تمارس عملها على هامش السياسات، ولا تترك سوى تأثير محدود على جدول الأعمال السياسي أو التشريعي.

تتطلع وزارة العدل و/أو مكتب النائب العام بدور رئيسي في جميع أنشطة إصلاح القوانين. وعادةً ما تكون هذه الوزارة أو المكتب مسؤولين عن إدارة جدول الأعمال التشريعي للحكومة، بما في ذلك تحديد القوانين التي ستُمنح الأولوية لسنّها أو تعديلها أو إلغاؤها في التقييم التشريعي. وفي معظم الحالات، فإنهما يظطلعان كذلك بالمسؤولية عن إجراء استعراض شامل للقوانين (على الرغم من أن هذا العمل، في بعض البلدان، يجري من خلال لجان مخصصة لإصلاح القوانين: انظر أدناه لمزيد من التفاصيل). وإضافةً إلى ذلك، عادةً ما تتطلع هذه الوزارة أو المكتب بصياغة مشاريع القوانين كما أنها خصصت محررين معينين بتحرير التشريعات للاضطلاع بهذه المهمة (ولو أنه، في بعض البلدان، قد يكون للوزارات الخاصة بقطاعات معينة موظفوها المعنيون بتحرير القوانين).

◀ بعض البلدان لديها وزارة شؤون برلمانية خاصة، تعمل بوصفها حلقة وصل رسمية مع البرلمان. وعادة ما تكون الحال كذلك في البلدان التي تعمل وفق نظام رئاسي أو شبه رئاسي، حيث يتمتع البرلمان باستقلالية أكبر عن السلطة التنفيذية، ويكون مسؤولاً عن تسيير التعاون والمشاورات. وقد تؤدي هذه الوزارة دوراً في عملية وضع اللامسات الأخيرة على مشروع القانون وإعداده من أجل عرضه على البرلمان.

◀ عادة ما يكون مكتب الرئيس أو رئيس الوزراء مسؤولاً عن العمل مع وزارة العدل أو مكتب النائب العام في الاتفاق على التقويم التشريعي السنوي، لا سيما وأن إصلاحات القوانين تشكل جزءاً رئيسياً من جدول أعمال أي حكومة. وعندما تكون إصلاحات القوانين المراعية للمنظور الجنساني تستهدف الصالح



قد يكون من المفيد للبرلمان المشاركة بشكل استباقي مع أصحاب المصلحة داخل السلطة التنفيذية، والذين سيكون دعمهم ضروري من أجل إصلاح القوانين المراعية للمنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، يجوز إناطة المسؤولية بموظف اتصال برلماني أو أحد الموظفين ليحرص على أن تكون جميع القوانين متسقة مع حقوق الإنسان من أجل إقامة علاقات جيدة مع وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة والحفاظ عليها، بما يكفل إطلاع البرلمانيين جيداً على التطورات الرئيسية في مجال المساواة بين الجنسين.

العام، فإن رئيس الوزراء أو مكتب الرئيس يتولى قيادة المبادرة في بعض الأحيان (انظر الإطار على سبيل المثال).

◀ يشارك مجلس الوزراء عادةً في مناقشة الإصلاحات الرئيسية للقوانين والتوقيع عليها. ويمكن أن تصبح مناقشات مجلس الوزراء مكثفة للغاية، لا سيما في العلاقات المتصلة بمقترحات المساواة بين الجنسين الحساسة أو المثيرة للجدل. وإذا لم يتمكن مجلس الوزراء من التوصل إلى توافق في الآراء، فمن الممكن أن تتعطل الإصلاحات في هذه المرحلة المتأخرة.

وأنشأت بعض البلدان هيئة مستقلة لاستعراض القوانين وتوفير توجيه بشأن الإصلاحات ذات الممارسات السليمة. وفي جميع أنحاء العالم، أنشأ أكثر من ٨٥ بلداً شكلاً من أشكال لجان إصلاح القوانين المستقلة، مكلفة بفحص المسائل القانونية وتقديم توصيات متصلة بإصلاح القوانين.^{٨١} وقد تُجري هذه اللجان استعراضات للمسائل القانونية المتصلة بالمنظور الجنساني، والتي يمكن للبرلمانيين استخدامها في إثراء جهود إصلاح القوانين الخاصة بهم. فعلى سبيل المثال، أجرت لجنة إصلاح القوانين في موريشيوس مجموعة من التحقيقات في الأحكام القائمة على المنظور الجنساني في القانون الجنائي الحالي،^{٨٢} في حين أجرت لجنة إصلاح القوانين في جزر كايمان استعراضات محددة بشأن قضايا مثل العنف العائلي وقانون الأسرة والتحرش الجنسي والمطاردة وقانون القضايا الزوجية وقانون النفقة الزوجية.^{٨٣}

٨١ فيليب دي مينيفال، لجنة الإصلاح القانوني وإصلاح القوانين. متاح على: <http://siteresources.worldbank.org/INTLIBYA/Resources/Legal-Reform.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠)؛ معهد القانون في بريتش كولومبيا، "موارد إصلاح القانون". متاح على: <http://www.bcli.org/law-reform-resources> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٨٢ لجنة إصلاح القوانين في موريشيوس، "تقارير وأوراق". متاح على: <http://lrc.govmu.org/English/Reports/Pages/Reports-and-Papers.aspx> (تاريخ الاطلاع: ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).

٨٣ لجنة إصلاح القوانين في جزر كايمان، "كل ما يتعلق بالمشاريع من الألف إلى الياء". متاح على: <http://www.lrc.gov.ky/portal/page/portal/lrhome/projects> (تاريخ الاطلاع: ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).

وأجرت هيئات مستقلة أخرى مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بعض الأحيان استعراضات للقضايا ذات الأبعاد القانونية، وتقتراح توصيات تدعو إلى إصلاح القوانين. ويمكن أن تكون تقارير الخبراء هذه مصادر معلومات مفيدة للبرلمانيين.

وفي حين يركز هذا الدليل على إصلاح القوانين بشكلٍ استباقي ومدروس من خلال الإجراءات التشريعية، يمكن للسلطة القضائية أيضاً أن تؤدي دوراً في إصلاح القوانين من خلال الأحكام. وفي بعض الحالات، قد يُصدر القضاء إجراءات تشريعية من خلال إصدار أحكام تشير إلى أن الحكومة تصرفت بشكلٍ غير لائق أو مخالف للدستور فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية و/أو من خلال دعوة الحكومة أو البرلمان إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة أوجه القصور القانونية. وكانت المحاكم نشطة بشكلٍ خاص فيما يخص عدم التمييز، حيث تتضمن دساتير معظم البلدان أحكاماً تتعلق بالتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي يمكن التقاضي بشأنها. وفي هذا السياق، يمكن بعد ذلك تصميم إصلاحات القوانين لتوضيح حقوق وإجراءات مكافحة التمييز، من أجل التصدي للفجوات في النص الدستوري الذي حدده المحاكم. وبمجرد سنّ القوانين، تؤدي المحاكم أيضاً دوراً رئيسياً في تفسيرها وضمان تطبيقها.

الإطار ١٠: قد تؤثر قرارات المحكمة في عمليات إصلاح القوانين البرلمانية:

أمثلة من الجزائر، والعراق، وليستوتو

في الوقت الذي تضطلع فيه البرلمانات بالمسؤولية عن سنّ التشريعات، فإنه يقع على عاتق المحاكم تفسير القوانين. ويمكن أن يشكل هذا الأمر في أغلب الأحيان حلقة تغذية راجعة، حيث تؤثر قرارات المحاكم في مدى اتخاذ البرلمانات إجراءات لإصلاح القوانين وكيفية ذلك. وفي بعض البلدان، يمكن للبرلمانات أن تطلب بشكلٍ استباقي المشورة من المحكمة الدستورية بشأن تطبيق الأحكام الدستورية. وفي الجزائر، على سبيل المثال، أدخلت الإصلاحات الدستورية في عام ٢٠٠٨ إجراءات إيجابية بشأن التدابير المتصلة على وجه التحديد بالمشاركة السياسية للمرأة. وعدّل البرلمان في وقت لاحق قانوناً أساسياً ذا صلة من أجل إصدار حكم بشأن الحصص في المجالس المنتخبة.^{٨٤} وفي الرأي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢، استجاب المجلس الدستوري لطلب من البرلمانيين باستعراض دستورية تعديلاتهم، ووجدوا أنهم طبقوا الدستور على نحو لائق، وإن كانت هناك بعض الاقتراحات للتحسين.^{٨٥}

وتلقت المحكمة الاتحادية العليا في العراق استجابةً دستورياً مماثلاً من البرلمان، يختبر دستورية الحصص المخصصة للمرأة بعد أن رفض أحد أعضاء مجلس الرئاسة تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥. وأيدت المحكمة الإجراءات التي اتخذها البرلمان.^{٨٦}

وفي حالات أخرى، استُخدمت قرارات المحاكم من أجل تحفيز الإصلاحات. وفي الدعوى التي أقامها تسيبي ضد اللجنة الانتخابية المستقلة وآخرين، وهي دعوى رُفعت أمام محكمة الاستئناف في ليستوتو، قُدِّم التماس

٨٤ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ورقة أكاديمية: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: الفقه الدستوري (نيويورك، نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أيار/مايو ٢٠١٧) في ص ٦١. متاح على: <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/gender-equality-and-womens-empowerment-constitutional-jurisprudence.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٨٥ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الحاشية ٨٤، ص ٦٢.

٨٦ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الحاشية ٨٤، ص ٦٢.

لمحكمة من قبل رجل أشار إلى أن أحكام المساواة بين الجنسين في قانون انتخابات الحكومات المحلية (والتي تنص على أن ثلث المقاعد في المجلس البلدية والحضرية والمجتمعية ستكون للنساء فقط) هي أحكام غير دستورية.^{٨٧} أجرت محكمة الاستئناف تحليلاً للسياق الاجتماعي لتوضيح الحرمان الذي عانت منه المرأة عبر التاريخ في الساحة السياسية وأيدت القانون، ووجدت أنه "على الرغم من أن تدني تمثيل المرأة في الحياة العامة ملحوظ في جميع أنحاء العالم، إلا أن التباين حاداً على وجه خاص في ليسوتو".^{٨٨} ومع ذلك، وبعد ضغوط كبيرة مورست على مدى السنوات الخمس التالية، عدّل البرلمان قانون انتخابات الحكم المحلي في عام ٢٠١١. وسيُفضي التغيير إلى أنه سيجري بدلاً من ذلك انتخاب ثلث النساء من القوائم الحزبية.^{٨٩} ونتج عن ذلك انتخاب ٤٠ في المائة من النساء في انتخابات المجالس المحلية الأخيرة لعام ٢٠١٧، على الرغم من أن هذا الرقم انخفض من ٥٩ في المائة للنساء في أول انتخابات محلية ماثلة أُجريت في عام ٢٠٠٥، عندما استُخدم نظام انتخابي مختلف.^{٩٠}

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً أن تؤدي دوراً مهماً في جهود إصلاح القوانين. وهنا، يُستخدم المصطلح على نطاق واسع لا يشمل منظمات حقوق المرأة وحقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً فئات المجتمع المحلي والنقابات والجماعات الدينية والأكاديميين والرابطات المهنية ووسائل الإعلام وأفراد الجمهور. وغالباً ما يكون لإصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني تأثيرات واسعة النطاق وهي تسعى إلى التصدي للأعراف والتقاليد الثقافية الراضخة. وعلى هذا النحو، من الأهمية بمكان إشراك العناصر المتنوعة في المجتمع في الإصلاحات المقترحة والمشاركة مشاركة فاعلة بطريقة شاملة. ويمكن لوسائل الإعلام أن تكون شريكاً مهماً في هذا السياق، حيث تساعد على مشاركة المعلومات الدقيقة حول ما يجري اقتراحه والآثار المترتبة عن إصلاحات القوانين.

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- داخل برلمانكم، من هم الأفراد أو المجموعات التي يمكنكم العمل معها لإحراز تقدم في إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني (قيادة برلمانية أو لجان أو تجمع نسائي أو مجموعات برلمانية أو غيرها)؟
- مَنْ في الحكومة يمكنكم العمل معهم، بصورة رسمية أو غير رسمية، من أجل إحراز تقدم في إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني (مسؤولون أم وزراء أم غيرهم)؟
- هل هناك أي هيئات مستقلة يمكنها أن تقدم نصائح مفيدة حول القضايا الرئيسية لإصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني (لجنة إصلاح القوانين أو هيئة أخرى)؟
- هل هناك أي منظمات مجتمع مدني يمكن أن تكون شريكاً يمكن الاستفادة منه في إصلاح القوانين (منظمات غير حكومية أو أكاديميون أو مراكز أبحاث أو وسائل إعلام أو هيئات من القطاع الخاص أو غيرها)؟

٨٧ المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، "قاعدة بيانات الحصص الجنسانية: ليسوتو". متاح على: [https://www.idea.int/data-](https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/country-view/174/35)

[tools/data/gender-quotas/country-view/174/35](https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/country-view/174/35) (تاريخ الاطلاع: ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

٨٨ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الحاشية ٨٤، ص ٦٢-٦٣.

٨٩ المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ص ٨٧.

٩٠ في انتخابات عام ٢٠٠٥، تبنت ليسوتو نظاماً لحجز ثلث المقاعد في نظام الأغلبية في دورة واحدة للمرأة، أي أن النساء فقط يمكنهن التنافس على هذه المقاعد. وبالإضافة إلى المقاعد المحجوزة، فازت النساء بنسبة ٢٨ في المائة من المقاعد المفتوحة للانتخاب علناً. ليصل المجموع إلى ٥٨ في المائة؛ انظر: الروابط الجنسانية من أجل المساواة والعدالة، ٥٠/٥٠ بحلول عام ٢٠٣٠: النوع الاجتماعي في انتخابات الحكومة المحلية لعام ٢٠١٧ في ليسوتو (٢٠١٨). متاح على: <https://genderlinks.org.za/wp-content/uploads/2018/10/LG-elections-report-LES3.pdf>. (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

٣-٣ تعزيز المشاركة العامة في وضع القوانين

لم يكن عمل البرلمان على مر التاريخ مفهوماً بدرجة كبيرة لدى معظم الناس، وكان غالباً ما يُنظر إلى البرلمانين على أنهم يؤدون عملهم خلف الأبواب المغلقة للمبنى التشريعي، بعيداً عن رقابة الجمهور. ولكن في الآونة الأخيرة، التزمت البرلمانات على نحو متزايد بأن تصبح أكثر شفافية وتشاركية وشمولية.^{٩١} وواصلت بعض البلدان سعيها باستحداث قواعد في لوائحها الداخلية تجيز و/أو تتطلب التشاور العام والمشاركة في عمل البرلمان.^{٩٢} ولدى كثير من البرلمانات الآن مواقع شبكية يجري فيها تحميل القوانين وتقارير اللجان والنصوص ووثائق العمل الرئيسية الأخرى بانتظام. وتمتلك كثير من اللجان البرلمانية أيضاً صفحات شبكية خاصة بها وتستعين بها في تحميل المعلومات المتعلقة بجلسات استماع اللجان والدعوة إلى تقديم مقترحات ونشر معلوماتها وتقاريرها. وانتقلت بعض البرلمانات أيضاً إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وتتبادل المعلومات على فيسبوك وتويتر، وتبث جلسات استماعها على القنوات التقليدية وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي. وتهدف هذه الابتكارات إلى إشراك الجمهور في عمل البرلمان، وبناء فهم عام لدور البرلمان وقيمه في المجتمع المحلي.

وعند إحراز تقدم في إصلاحات القوانين، من الأهمية بمكان أن تعكف البرلمانات والبرلمانيون على إشراك أعضاء المجتمع المحلي على نحو استباقي، فضلاً عن مجموعات المصالح الخاصة وصانعي السياسات وقادة الفكر، من خلال عملية التشاور مع الجمهور. وإن جعل خطة معينة من خطط إصلاح القوانين مقبولة بالنسبة إلى المجتمع المحلي يتطلب تغيير الأعراف الاجتماعية. وينطبق ذلك بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بإصلاحات القوانين المراعية للمنظور الجنساني إذ غالباً ما ترتبط معايير النوع الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بالثقافة والتقاليد. ولهذا السبب، تكشف التجربة عن أهمية تصميم وتنفيذ عمليات التثقيف والاستشارة العامة الشاملة، التي تستهدف تعبئة الرأي العام من أجل دعم إصلاحات القوانين المراعية للمنظور الجنساني.

وينبغي أن يخضع كل قانون ينطوي على آثار بعيدة المدى إلى مشاورات واسعة النطاق مع جميع الفئات المحتمل تضررها قبل اعتماده. وينبغي أن تجري هذه المشاورات في كل مرحلة من مراحل العملية التشريعية – لا عندما يكون هناك بالفعل نص تشريعي في مرحلة الصياغة الكاملة فحسب. وغالباً ما تُستخدم اللجان البرلمانية لهذا الغرض، حيث غالباً ما يكون لها صلاحيات تمكنها من إجراء المشاورات العامة. وقد يشمل ذلك الدعوة إلى تقديم مقترحات خطية أو شفوية من الأطراف المعنية، فضلاً عن عقد جلسات استماع متعددة في جميع أنحاء البلاد لجمع المدخلات. ويمكن أن يساعد ذلك في توجيه التعليقات ليس من الخبراء فحسب، بل أيضاً من الأشخاص العاديين الذين قد يتضررون من القضايا التي يقترح القانون التصدي لها.

٩١ أندرو جي ماندلباوم، تعزيز المساءلة البرلمانية وإشراك المواطنين والوصول إلى المعلومات: مسح عالمي لمنظمات المراقبة البرلمانية (واشنطن، العاصمة، معهد البنك الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠١٢). متاح على: <http://siteresources.worldbank.org/EXTPARLIAMENTARIANS/> <http://www.openingpariffon.org/> (تاريخ الاطلاع: ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).

٩٢ شبكة برلمانات الأمريكتين، الأطر التنظيمية لمشاركة المواطنين في العملية التشريعية في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي (أوتاوا، كندا، شبكة برلمانات الأمريكتين، غير مؤرخ). متاح على: https://parlamericas.org/uploads/documents/Regulatory_Frameworks_for_Citizen_Participation.pdf (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

الإطار ١١: تيسير المشاركة العامة من خلال القنوات عبر الإنترنت في عالم ما بعد جائحة "كوفيد-١٩":

أمثلة من البرازيل، وفرنسا

غير التأثير الناجم عن جائحة "كوفيد-١٩" طريقة عمل البرلمانات، حيث أدخلت برلمانات كثيرة أو حدثت آليات المشاركة البرلمانية عبر الإنترنت في وقت كانت تُقيد متطلبات التباعد البدني فيه التفاعلات المباشرة. وقد خضع كثير من الابتكارات للتجربة، ونتيجة لذلك، أصبح كثير من البرلمانيين أكثر انفتاحاً على التفاعل مع بعضهم بعضاً ومع الجمهور عبر الإنترنت. وفي أعقاب جائحة "كوفيد-١٩"، يمكن للبرلمانات مواصلة تسخير هذه الأدوات من أجل دعم مشاركة عامة أكثر منهجية في وضع القوانين.

وكانت الممارسات التجريبية موجودة بالفعل قبل جائحة "كوفيد-١٩" ومن المرجح أن يجري التوسع بها بدرجة أكبر. وتجمع البوابة (CrowdLaw) قصصاً عن النهج المبتكرة للمشاركة العامة عبر الإنترنت في الحكومة، بما في ذلك مع البرلمانات.

ويأتي المثال التالي من دراسة حالة في البرازيل:

لاب هاكلر (LABHacker) هي وحدة الابتكار البرلمانية الداخلية في مجلس النواب وتستهدف تحسين الشفافية والفهم العام للعملية التشريعية. وتؤدي الوحدة دورها من خلال الترويج للمشاريع والأنشطة الموجهة للمواطنين مثل الهاكاثون وحلقات العمل مع البرلمانيين. وأنشئت الوحدة في عام ٢٠١٣ وتدير أيضاً بوابة (eDemocracia) التي تتكون من ثلاثة أنشطة هي (WikiLegis) - وهي منصة تحرير تعاونية تتيح للمواطنين مناقشة النصوص وتحريرها مع النواب، و(Interactive Audiences) التي يعقد فيها النواب جلسات أسئلة وإجابات مباشرة مع الجمهور، فضلاً عن المناقشات الموضوعية. وتشمل بوابة (e-Democracia) أعظم نجاحين تحققا حتى الآن وهما مشروع قانون الشباب، الذي استعان جماعياً بالشباب من عموم أنحاء البلاد لصياغة ٣٠ في المائة من نصه النهائي، ومشروع قانون الحقوق المدنية عبر الإنترنت، الذي تلقى ٣٧٤ مساهمة فردية على منصة (Wikilegis)، وقد أشار المُقرر في مجلس النواب إلى كثير منها وجرى تبنيها في مشروع القانون النهائي.^{٩٣}

وأخذت دراسة الحالة الفردية لبوابة (CrowdLaw) أدانها من فرنسا:

منصة (Parlement & Citoyens) هي منصة عبر الإنترنت تجمع الممثلين والمواطنين لمناقشة قضايا السياسة وصياغة التشريعات بشكلٍ تعاوني. نشأت البوابة في أوساط المجتمع المدني ويستخدمها البرلمانيون الفرنسيون من ذلك الحين، مع أنها لا تزال تُدار على أساس تطوعي. وهي المنصة التي تتيح الفرصة للجمهور الفرنسي لتقديم مدخلات للصياغة التشريعية من خلال عملية استشارية عبر الإنترنت متعددة الخطوات. ويمكن للبرلمانيين من خلال المنصة استضافة مشاورة تتكون من ثلاث إلى خمس فرص مشاركة مختلفة، فعلى سبيل المثال، يطرح أحد الممثلين مشكلة يساعد المواطنون في تحديدها وإيجاد حلول لها ومن ثم يساعدون في تقييم الحلول المقترحة بشأنها. ويمكن للمواطنين أيضاً الدخول في مناقشات مع البرلماني عبر الفيديو. وفي نهاية العملية، يشرح تقرير ختامي ما إذا كانت مدخلات المواطنين تُدمج في مشروع القانون الناتج ومتى يتحقق ذلك وسُبل تحقيقه.^{٩٤}

٩٣ بوابة CrowdLaw، الملحق الأول لبوابة CrowdLaw (دراسات الحالة الفردية). متاح على: <https://docs.google.com/document/d/1>

٩٤ بوابة CrowdLaw، الحاشية ٩٣. [078APjyL2wArEUgsZLYjnDnbWY23eh7NNjiVfLbvXZU/edit](https://www.crowdlaw.org/078APjyL2wArEUgsZLYjnDnbWY23eh7NNjiVfLbvXZU/edit) (تاريخ الاطلاع: ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠).

وفي سياق إصلاح القوانين المرعية للمنظور الجنساني، ينبغي تصميم المشاورات العامة من أجل تشجيع مشاركة النساء والفتيات. وقد يكون هذا صعباً بشكل خاص في البلدان التي قد لا تكون فيها المرأة حرة أو قادرة على المشاركة على نحو فاعل في المشاورات البرلمانية والأنشطة السياسية المماثلة. وللتصدي لذلك، يُشجّع البرلمانيون على تصميم أنشطة محددة لتيسير المشاورات مع النساء والفتيات ومدخلاتهن. فعلى سبيل المثال، يمكن للبرلمانيين عقد اجتماعات منفصلة للنساء فقط أو اجتماعات للفتيات/الشباب فقط. وفي القضايا الحساسة مثل العنف العائلي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، قد يُسمح لشهود اللجان بتقديم مقترحات خطية مجهولة المصدر أو الإدلاء بشهاداتهم في جلسات استماع مغلقة. وأعدت الشكل ٤ أدناه شبكة برلمانات الأمريكيتين، وهي هيئة برلمانية إقليمية تتألف من ٣٥ برلماناً وطنياً من أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار دليها الصادر للبرلمانيين بعنوان مشاركة المواطنين في العملية التشريعية.

وهناك مجموعة من المنظمات يمكنها دعم الجهود البرلمانية من أجل تشجيع المشاركة العامة في عملية إصلاح القوانين. وغالباً ما يكون لدى منظمات المجتمع المدني، لا سيما المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، شبكات واسعة للغاية في جميع أنحاء المجتمع المحلي وخبرة موجودة مسبقاً في إدارة حملات المناصرة المصممة لتغيير العقلية وإشراك أفراد المجتمع المحلي بفاعلية أكبر في قضاياهم. ويمكن دعوتهم للعمل مع البرلمانيين بصفتهم شركاء من أجل التغيير. وأما فيما يتعلق بالمواضيع الحساسة، فقد يكون بمقدورهم أيضاً العمل كوسطاء للبرلمان، وجمع القصص والمعلومات من الأطراف المتضررة التي قد لا تكون مخولة بطريقة أخرى للتفاعل مباشرة مع البرلمان. وبالمثل، تتمتع النقابات العمالية أيضاً بشبكات قوية بين العاملين العاديين، ويمكن بالتالي أن تكون شريكاً مهماً بشكل خاص في إصلاحات القوانين المرعية للمنظور الجنساني والتي تسعى إلى تعزيز ظروف عمل أكثر عدالة للمرأة. ويمكن للهيئات المهنية، مثل نقابات المحامين والمنظمات الأخرى التي تمثل أعضاء المهنة القانونية، الوصول أيضاً إلى قادة الفكر المؤثرين داخل المجتمع القانوني، ممن قد يكون دعمهم لإصلاحات القوانين حيوياً في إقناع البرلمانيين وغيرهم من واضعي السياسات باتخاذ الإجراءات اللازمة.

الشكل ٤: نقاط دخول برلمانية مختلفة لتيسير المشاركة العامة^{٩٥}

 <p>يمكن للبرلمان، من خلال لجنته المسؤولة عن الإجراءات أو مشاركة المواطنين أو الإدارة الداخلية، تهيئة فرص للمواطنين للمساهمة على المستوى المؤسسي (مثل مقترحات المواطنين، وأسئلة المواطنين الموجهة إلى الجلسة العامة أو اللجنة، والبوابات البرلمانية، وغيرها) ووضع قائمة بآليات يمكن للمشرعين واللجان تطبيقها في عملهم؛ ويمكن للبرلمان أيضاً أن يطلب من اللجان التعامل مع المواطنين وتخصيص الموارد اللازمة لدعم هذه الجهود.</p>	 <p>يمكن للأحزاب السياسية التركيز على تحسين الفرص للمواطنين من أجل المساهمة في تطوير المنبر السياسي.</p>
 <p>يمكن للتجمعات البرلمانية أن تركز على إدماج المواطنين عند تحديد أولوياتها وعند جميع البيانات الأساسية.</p>	 <p>يمكن للمشرعين التركيز على تحسين علاقتهم مع الناخبين من خلال تيسير الوصول إليهم والمشاركة على نحو فاعل في الحوار، بما في ذلك من خلال مكاتب الدوائر الانتخابية.</p>
<p>يمكن للجان أن تركز على دعوة المواطنين للمساهمة في مسألة معينة أو مشروع قانون قيد الدراسة عند اعتماد جدول أعمالها.</p>	

^{٩٥} شبكة برلمانات الأمريكيتين، مشاركة المواطنين في العملية التشريعية (أوتاوا، كندا، شبكة برلمانات الأمريكيتين، غير مؤرخ). متاح على: https://parlAmericas.org/uploads/documents/Toolkit_Citizen%20Participation%20in%20the%20Legislative%20Process.pdf (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

وتُعدُّ وسائل الإعلام أيضاً شريكاً رئيسياً في الجهود المبذولة لتغيير العقليات وحشد التأييد للإصلاحات القانونية المرعية للمنظور الجنساني. ويمكن للبرلمانيين التواصل مع الصحفيين ووسائل الإعلام من أجل تقديم معلومات حول جوهر إصلاحات القوانين المقترحة وإتاحة الفرصة لهم للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالعناصر المعقدة أو المثيرة للجدل في هذه الإصلاحات. وتُعدُّ إصلاحات القانون المرعية للمنظور الجنساني معرضة بشكل خاص لخطر التضليل. ولذلك، فإن إشراك وسائل الإعلام يُمكن مصلحي القوانين من تجاوز هذا التحدي من خلال تقديم معلومات وبيانات دقيقة للجمهور بشكل مباشر تبريراً للإصلاحات وتحديدًا للأثر الإيجابي المتصور لهذه الإصلاحات.

وينبغي عدم التقليل من أهمية التأثير الذي يحدثه قادة الفكر المجتمعيين على عملية وضع القوانين. ويوجد الزعماء التقليديون والدينيون على أحد طرفي الطيف، الذين غالباً ما يمكنهم استخدام مكانتهم القوية في المجتمعات المحلية في دعم المناصرة بشأن قضايا محددة متصلة بإصلاح القوانين، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفي الطرف الآخر، هناك المجتمع الذي تشكّل مؤخراً من المشاهير والشخصيات عبر الإنترنت - ما يطلق عليهم اسم "المؤثرين". وتُعدُّ حركة #أنا_أيضاً أو #أنا_كمان (#MeToo) مثلاً واضحاً على هذه الظاهرة، حيث أطلقت الممثلات نقاشاً مجتمعياً وقانونياً أوسع بكثير حول التحرش والاستغلال الجنسيين في مكان العمل. وينخرط مشاهير وسائل الإعلام بشكل متزايد في حملات المناصرة، في محاولة لتسخير نفوذهم من أجل لفت الانتباه إلى إصلاح القوانين، بما في ذلك ما يتعلق بالجنسين.

الإطار ١٢: عملت مجموعات حقوق المرأة في المحيط الهادئ مع البرلمانات لسنّ قوانين شاملة لحماية الأسرة في جميع أنحاء المنطقة:

أمثلة من منطقة المحيط الهادئ

يُعدُّ إصلاح القوانين جزءاً أساسياً من الجهود المبذولة للقضاء على العنف ضد المرأة: فمن دون إطار قانوني واضح وفعال يُجرّم العنف الأسري ويوفر كلاً من العقوبات والتدابير الوقائية، يكون من الصعب للغاية على خدمات العدالة والعاملين في مجال الأزمات تقديم المساعدة بشكلٍ فعال للنساء والأطفال ممّن يحتاجون إلى حمايتهم.

وفي مختلف أنحاء منطقة المحيط الهادئ، دفع الاعتراف بالتأثير المدمر الناجم عن العنف ضد النساء والأطفال والمترب على الأفراد والمجتمعات المحلية إلى إطلاق حملة كبيرة لتنفيذ القوانين الفاعلة التي تستهدف حماية الأسرة في إطار البرمجة الشاملة للقضاء على العنف ضد المرأة^{٩٦}. وعمل الفريق الإقليمي المعني بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان وهي وحدة تابعة لأمانة جماعة المحيط الهادئ مع البرلمانات الوطنية والهيئات الحكومية العاملة في قطاع العدل ومنظمات المجتمع المدني في المحيط الهادئ من أجل مناصرة وتقديم التوجيه الفني بشأن قوانين حماية الأسرة على مدى ما يقرب من عقدين من الزمان. ونتج عن ذلك سنّ ١٢ قانوناً

٩٦ نساء المحيط الهادئ، خريطة طريق نساء المحيط الهادئ لإنهاء العنف ضد المرأة: تقرير تجميعي (سوفيا، فيجي، نساء المحيط الهادئ، ٢٠١٧).
متاح على: <https://pacificwomen.org/key-pacific-women-resources/pacific-women-ending-violence-women-roadmap-synthesis-report/> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

لحماية الأسرة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٧.^{٩٧} وعلى مرّ تلك الفترة، عقد الفريق الإقليمي المعني بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان حلقات عمل إقليمية ووطنية مع برلمانيين في كثير من البلدان،^{٩٨} وعمل جنباً إلى جنب مع الوزارات المحلية لشؤون المرأة ووزارات العدل ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية الدوليين من أجل بناء الوعي بأهمية إصلاح قوانين القضاء على العنف ضد المرأة وبالعناصر المحددة للممارسات السليمة في أطر قوانين القضاء على العنف ضد المرأة.^{٩٩} وكان أعضاء الهيئات التشريعية شركاء رئيسيين في الإصلاحات، مع أن المسؤولين الحكوميين الرئيسيين وهيئات إصلاح القانون وقادة المجتمع المحلي شاركوا أيضاً في المناصرة. وبالإضافة إلى ذلك، حظي التحقيق العام بأهمية بالغة أيضاً، حيث قوبلت مقترحات إصلاح القوانين في البداية بمقاومة كبيرة من الزعماء الدينيين والتقليديين في بعض البلدان. ولكن مرور الوقت، من خلال استمرار المناصرة والمشاركة، تغيرت وجهات نظر المجتمع المحلي، مما كان له آثار إيجابية مباشرة على جهود إصلاح القوانين.

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- هل تتضمن القواعد البرلمانية أو اللوائح الداخلية لديكم أي أحكام محددة تسمح و/أو تتطلب التشاور العام أو المشاركة في عمل البرلمان، بما في ذلك عملية وضع القوانين؟
- هل يوجد لدى برلمانكم حالياً آليات محددة تيسر التشاور العام أو المشاركة في عملية وضع القوانين، بما في ذلك من خلال عمل اللجان البرلمانية؟
- هل يوجد في برلمانكم موقع شبكي عبر الإنترنت و/أو صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يجري تسخير هذه القنوات عبر الإنترنت لدعم التشاور والمشاركة العامة على نحو فاعل، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات بانتظام حول مشاريع القوانين والعمليات من أجل استعراض مشاريع القوانين؟
- هل لدى برلمانكم قواعد وإجراءات تيسر عمل وسائل الإعلام في تغطية عمل البرلمان، بما في ذلك الأجزاء المختلفة لعملية وضع القوانين؟
- هل لدى برلمانكم برامج توعية محددة تسعى إلى إشراك المجتمع المحلي على نحو فاعل في عمل البرلمان؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل هذه البرامج مصممة على نحو فاعل للوصول إلى النساء؟

^{٩٧} نساء المحيط الهادئ، "العمل معاً لتنفيذ تشريعات التصدي للعنف العائلي عبر المحيط الهادئ" (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩). متاح على: <https://pacificwomen.org/news/working-together-to-implement-domestic-violence-legislation-across-the-pacific-2/> (تاريخ الاطلاع: ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠)؛ نساء المحيط الهادئ، استجابة قانونية للعنف الجنسي العائلي. متاح على: <https://pacificwomen.org/wp-content/uploads/2019/06/29-04-19-Legal-Response-to-Family-Sexual-Violence-SPC-RRRT.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

^{٩٨} الفريق الإقليمي المعني بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان لأمانة مجتمع المحيط الهادئ، "أعضاء برلمانات المحيط الهادئ متحدون بشأن إنهاء العنف ضد المرأة" (٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢). متاح على: <https://hrsd.spc.int/node/426> (تاريخ الاطلاع: ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

^{٩٩} الفريق الإقليمي المعني بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة مجتمع المحيط الهادئ، "المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والأطفال". متاح على: <https://rrrt.spc.int/ending-violence-against-women/gender-equality-and-violence-against-women-and-children> (تاريخ الاطلاع: ١٠ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

٤-٣ تحديد القوانين التي ينبغي تعديلها

قبل الشروع في أي عملية لإصلاح القوانين من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي للتمييز أمام القانون، من الضروري أولاً تقييم الحالة الراهنة للقانون من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية لإصلاح القوانين بصورة أكثر منهجية. تُظهر التجربة أن عمليات إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني تميل إلى أن تكون مخصصة بطبيعتها، حيث يدعم البرلمانيون جهود الإصلاح الجزئية استجابة لضغوط منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وحتى للضغط الدولي. غير أن الممارسات السليمة الناشئة تشير إلى أنه سيكون أكثر فاعلية وكفاءة البدء في عملية إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني من خلال "تقييم قانوني" أو "مراجعة" شاملين. ويمكن أن يصدر هذا التكليف من البرلمان نفسه أو هيئات أخرى مثل لجان إصلاح القوانين والآليات الوطنية المعنية بالمرأة.



في معظم البرلمانات، تتاح للبرلمانيين فرصة طرح أسئلة رسمية (في الأنظمة البرلمانية) أو استجابات (في الأنظمة شبه الرئاسية) للوزراء، إما خطياً أو شفهيًا، من أجل طلب معلومات أو تحديثات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات. ويمكن استخدامها للضغط على السلطة التنفيذية فيما يتعلق بإصلاح القانون المُراعي للنوع الاجتماعي. ويمكن للبرلمانيين استخدام وقت الأسئلة أو الاستجابات لسؤال الوزراء الرئيسيين عن كيفية استجابتهم لأي مراجعة متصلة بإصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني و/أو الاستفسار عن قضايا محددة لإصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني.



تحليل التشريعات من منظور جنساني مسؤولية أساسية تقع على عاتق البرلمان وتتطلب آليات وخبرات مخصصة.
© هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ويمكن لأي برلماني أو لجنة برلمانية أو تجمّع نسائي برلماني (انظر الإطار ٥ لمزيد من المعلومات) أن يطلب من الموظفين البرلمانيين أو المكتبة البرلمانية إجراء بحث حول القوانين التي تميّز ضد النساء والفتيات ووضع إطار زمني لمواءمة القوانين على الصعيد القطري مع القواعد والمعايير الدولية للمساواة بين الجنسين. وفي حالة عدم كفاية الموارد الداخلية لهذا النوع من المهام، يمكن للبرلمانيين العمل مع الشركاء في التنمية من أجل إجراء بحث من خلال مستشار خارجي أو منظمة غير حكومية أو أكاديمية.

الإطار ١٣: يمكن لتقييمات الأثر الجنساني أو التنظيمي أن تساعد في إرشاد البرلمانات إلى ما إذا كانت القوانين تُساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين

تتطلب كثير من البلدان أن تخضع جميع القوانين والتعديلات واللوائح الجديدة لتقييم الأثر التنظيمي. ويشمل تقييم الأثر التنظيمي دراسة تأثير القانون عبر مجموعة من القضايا الاجتماعية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. وتُظهر بيانات عام ٢٠١٥ أن أكثر من ٩٠ بلداً تُجري تقييمات الأثر التنظيمي. وعلى وجه التحديد، يُجري ٤٦ اقتصاداً من بين ٥٨ اقتصاداً مرتفع الدخل تقييمات الأثر التنظيمي، مقارنةً بخمسة اقتصادات فقط من بين ٢٩ اقتصاداً منخفض الدخل.^{١٠٠} ويذهب الاتحاد الأوروبي إلى أبعد من ذلك ويدعو البلدان إلى إجراء تقييم محدد للأثر على الجنسين، وينبغي أن يعمل باعتباره "تحليلاً أو تقييماً للقوانين أو السياسات أو البرامج بحيث يُتيح تقدير أرجحية أن يكون لقرار معين عواقب إيجابية أو سلبية أو محايدة على حالة المساواة بين المرأة والرجل".^{١٠١}

وكحد أدنى، يُقصد من تقييم أثر التنظيم أو تقييم الأثر الجنساني إثراء صانعي القرار بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية و/أو البيئية للقوانين واللوائح المقترحة، من أجل مساعدتهم في تحديد ما إذا كانت هذه التقييمات تصبُّ في خدمة أغراضها على نحو فعال. وينبغي أن يكون التأثير على النساء والفتيات والمساهمة الشاملة التي يقدمها أي قانون أو لائحة مقترحة لتحقيق المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من كلا نوعي التقييم. تتضمن ملحق منشور هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة *المساواة أمام القانون للنساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠: استراتيجيات لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة*^{١٠٢} إدراج قائمة بالأسئلة المحتملة التي قد يرغب البرلمانيون في استخدامها كنقطة انطلاق لتقييم الأثر الجنساني المحلي الذي يظلمون به. وتتعلق هذه الأسئلة على وجه التحديد بجمع البيانات بموجب مؤشر التنمية المستدامة ٥-١٠.

وفي كثير من البلدان، تُنتج تقييمات الأثر التنظيمي من قبل السلطة التنفيذية كجزء من عملية تطوير القوانين واللوائح. وفي مثل هذه الظروف، يمكن للبرلمان أن يعمل مع السلطة التنفيذية للمطالبة بتقديم تقييمات الأثر الإقليمي إلى جانب مشاريع القوانين حتى يتسنى للبرلمانيين استخدامها لإثراء عملياتها المتعلقة بصنع القرار. وفي بعض البلدان، تنتج البرلمانات ذاتها تقييمات الأثر التنظيمي.^{١٠٣} ومن الناحية العملية، ستعمل المكتبة البرلمانية أو موظفو اللجان على إنتاج الوثيقة ومشاركتها مع الأعضاء لمساعدتهم في فهم الآثار الناتجة عن القانون المقترح بشكل أفضل قبل مناقشته.^{١٠٤}

١٠٠ البنك الدولي، المؤشرات العالمية للحكومة التنظيمية: الممارسات العالمية لتقييم الأثر التنظيمي (واشنطن العاصمة، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٥) ص ٣. متاح على: <http://documents.worldbank.org/curated/en/905611520284525814/Global-Indicators-of-Regulatory-> [Practices-of-Regulatory-impact-Assessments.pdf](http://documents.worldbank.org/curated/en/905611520284525814/Global-Indicators-of-Regulatory-Practices-of-Regulatory-impact-Assessments.pdf) (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٠١ المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، "تقييم الأثر على الجنسين". متاح على: <https://eige.europa.eu/gender-mainstreaming/toolkits/gender-impact-assessment> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٠٢ هيئة الأمم المتحدة، الحاشية ٣١.

١٠٣ البنك الدولي، "قاعدة البيانات العالمية لتقييم الأثر التنظيمي". متاح على: <https://rulemaking.worldbank.org/en/ria-documents> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ مكتب الميزانية البرلماني لجورجيا، "تقييم الأثر التنظيمي". متاح على: <http://pbo.parliament.ge/estimates/regulatory-impact-assessment.htm> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١) مكتب المستشار البرلماني لنوزيلندا "دليل بيان الأثر التنظيمي". متاح على: <http://www.pco.govt.nz/ris-guidance/> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ مجلس أوروبا، تقييم الأثر التنظيمي والمشاورات العامة: نماذج مقارنة ودروس مستفادة وتوصيات لبيلاروس (٢٠١٨). متاح على: <https://rm.coe.int/belarus-regulatory-impact-assessment-and-public-consultations-recommen/16808e3002> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٠٤ بيئة تمكينية للمؤسسات المستدامة، "ما المقصود بتقييم الأثر التنظيمي؟". متاح على: <http://eese-toolkit.itcilo.org/index.php/en/toolkit/toolkit-part-2/section-2-3/assessment-tool-12/what-is-a-regulatory-impact-Evaluation.html> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).



تُعَدّ التقارير القطرية والملاحظات الختامية المقدمة من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل وهيئات المعاهدات الأخرى، فضلاً عن التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بمثابة مدخلات مفيدة لإجراء مراجعة لإصلاح القوانين المُراعِبة للمنظور الجنساني.

وإذا كان تعزيز المساواة بين الجنسين مسألة ذات أهمية وطنية، فيمكن للبرلمان أيضاً النظر في إجراء تقييم لإصلاح القوانين المُراعِبة للمنظور الجنساني باعتباره عملية رسمية بدرجة أكبر من خلال تكليف لجنة برلمانية بإجراء **تحقيق محدد** في إصلاح القوانين المُراعِبة للمنظور الجنساني. واعتماداً على النظام الداخلي، قد ينطوي ذلك عادةً على موافقة البرلمان على قرار يحدد اختصاصات التحقيق ويحيله إلى لجنة قائمة أو مخصصة. وسيحظى أعضاء اللجنة بعد ذلك بصلاحيات جوهرية للتحقيق في قضايا إصلاح القوانين المُراعِبة للمنظور الجنساني، بما في ذلك دعوة الوزارات الحكومية والخبراء الآخرين لتقديم المعلومات والمشورة. ويمكنهم أيضاً طلب تقديم مقترحات خطية من الجمهور بشكل عام.

ويمكن أن تكون استفسارات اللجان البرلمانية وسيلة مهمة لبدء مناقشة وطنية حول إصلاح القوانين. ويمكن بث جلسات الاستماع عبر الإنترنت أو بثها عبر الإذاعة، مما يسمح للجمهور بالاستماع إلى الحجج المؤيدة للإصلاح. وقد تعقد بعض اللجان جلسات استماع خارج الدائرة البرلمانية، مما يوفر فرصة للمواطنين في جميع أنحاء البلاد للمشاركة بصفة شخصية في المناقشات المتعلقة بمقترحات إصلاح القوانين والاستماع إليها. ويمكن أن تكون عمليات اللجان البرلمانية التشاركية طريقة مفيدة بشكل خاص لبدء حشد التأييد الشعبي لإصلاحات القوانين المُراعِبة للمنظور الجنساني. وفي نهاية التحقيق، ستصدر اللجنة البرلمانية تقريراً أو كتاباً أبيض للنظر فيه من قبل البرلمان، وكذلك من قبل السلطة التنفيذية والجمهور بشكل عام.

الإطار ١٤: يمكن أن تكون اللجان البرلمانية المخصصة لحقوق المرأة أو المساواة بين الجنسين مصادر مفيدة للمعلومات والخبرة:

أمثلة من كوريا الجنوبية، والهند، وكندا، وكولومبيا

أنشأت معظم البلدان لجناً برلمانية للإشراف على القطاعات أو القضايا الرئيسية. واعتماداً على حجم البرلمان، والنهج المفضل للبرلمانيين و/أو هيكل الحكومة، تُدرج بعض البلدان قضايا المساواة بين الجنسين في صلاحيات جميع اللجان البرلمانية. وبعبارة أخرى، تُكلّف كل لجنة بتقييم الأثر المتباين للقوانين والميزانيات والسياسات والبرامج على النساء والرجال. وفي العقدين الماضيين، اتخذ عدد متزايد من البرلمانات نهجاً مختلفاً من خلال إنشاء لجان برلمانية ذات ولاية محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتزامات حقوق المرأة والإشراف عليهما.

وتُظهر الأبحاث من عام ٢٠١٥ أنه خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣، أنشئ ما يزيد على ١٠٠ هيئة برلمانية للتصدي لمسألة المساواة بين الجنسين في ٨٦ بلداً. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، كان هناك ما مجموعه

(٢٠٢١).

١٠٥ ماريان سوير، "ما بعد الأرقام: دور الهيئات البرلمانية المتخصصة في تعزيز المساواة بين الجنسين"، *استعراض البرلمان الأسترالي*، المجلد ٣٠، العدد ١ (آذار/مارس ٢٠١٥)، ص ١٠٧. متاح على: <https://search.informit.org/documentSummary;dn=879163612825720;res=IELAPA>
(تاريخ الأطلاع: ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

٩٣ من مجالس النواب وبرلمانات المجلس الواحد و٣٤ مجلس شيوخ لديها هيئة متخصصة واحدة على الأقل في مجال المساواة بين الجنسين.^{١٠٦} وتُكَلَّف هذه الهيئات عادةً باستعراض القوانين المقترحة، بالإضافة إلى الإشراف على الأنشطة الحكومية التي تركز على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتقديم توصيات للإصلاح. واطلع كثير من هذه الهيئات بدور فاعل للغاية في الضغط من أجل إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني وإجراء تقييمات أكثر منهجية لقضايا المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، "في كوريا الجنوبية، عززت اللجنة الدائمة للمساواة بين الجنسين والأسرة مبادرات مثل بند الميزنة الجنسانية الوارد في قانون المالية الوطنية لعام ٢٠٠٦. وكُلِّفت اللجان المختصة للمساواة بين الجنسين بمراجعة الآلية الوطنية للمرأة كما في حالة الهند أو قد تُكَلَّف بعمليات مراجعة لتعميم مُراعاة المنظور الجنساني في الحكومة، كما في حالة كندا".^{١٠٧} واطلعت هذه الهيئات أيضاً بدور رئيسي في ضمان المساءلة من أجل حماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في خضم جائحة "كوفيد-١٩". وفي كولومبيا، أطلقت لجنة تحقيق المساواة للمرأة حملة على وسائل التواصل الاجتماعي تسمى #MujeresSinVirusdeViolencia لنشر التوعية بين الجمهور حول منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له. وعقدت اللجنة جلسات استماع مع الوزارات ذات الصلة ووكالة تحقيق المساواة للمرأة بشأن اتخاذ إجراءات للتخفيف من الأثر الاقتصادي للأزمة على المرأة في المديين القصير والمتوسط.^{١٠٨}

وبالإضافة إلى قيادة تقييم إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني، يمكن للبرلمانيين الانخراط في عملية مشتركة مع السلطة التنفيذية (خاصة وزارة شؤون المرأة وأو وزارة العدل و/أو مكتب المدعي العام) و/أو مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة. ويُعدُّ هذا النوع من العمليات الشاملة المتعددة أصحاب المصلحة بمثابة نقطة انطلاق لحشد التأييد لإصلاحات القانون المُراعية للمنظور الجنساني منذ المراحل الأولى. وفي بعض الحالات، يمكن إضفاء الطابع الرسمي على المشاركة من خلال الفريق العالمي المعني بالمساواة بين الجنسين، والتي تجمع أصحاب المصلحة المعنيين معاً. وسيُمكن جلب مجموعة من أصحاب المصلحة المكاتب المختلفة في كامل الحكومة من بدء المشاركة في العملية وستساعد في جهود بناء الإجماع التي غالباً ما تكون بالغة الأهمية للنجاح في إصلاح القوانين. ومن الناحية المثالية، ستشمل العملية ممثلين من البرلمان والسلطة التنفيذية والمجتمع المدني. واعتماداً على اتساع نطاق الاستعراض، يمكن أيضاً إشراك هيئات مثل دائرة الشرطة ووزارات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى الوزارة المسؤولة عن الهجرة (بشأن قضايا المُواطنة). ويمكن أن تشارك لجنة إصلاح القوانين أيضاً، إذا وجدت، في هذه العملية.

وبغض النظر عن فرع الحكومة المسؤول عن قيادة العملية، تتمثل أهم مخرجات تقييم إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني في الاستنتاجات والتوصيات النهائية. وينبغي أن تحدد المخرجات المجالات المعيّنة التي لا بد من التصدي لها من خلال إصلاح القوانين. ويمكن بعد ذلك النظر في هذه التوصيات من قِبَل السلطة التنفيذية و/أو البرلمان واستخدامها أساساً لتحديد أولويات جهود إصلاح القوانين وتعزيزها. ويمكن للبرلمانيين أن يؤدوا دوراً مهماً باستخدام وقت الأسئلة والاستجابات من أجل مواصلة الضغط نحو إصلاح القوانين.

١٠٦ الاتحاد البرلماني الدولي، الحاشية ٢.

١٠٧ سوير، الحاشية ١٠٥، ص ١١٣.

١٠٨ الاتحاد البرلماني الدولي، الحاشية ٧٧.

الإطار ١٥: يمكن للتقييم القانوني الشامل للمساواة بين الجنسين أن يزيد من الانتباه على القضايا الرئيسية المرتبطة بإصلاح القوانين:

مثالان من غامبيا، وجورجيا

في عام ٢٠١٩، عكفت حكومة غامبيا على رسم خرائط القوانين الوطنية وتحليلها من منظور جنساني في إطار الإصلاحات الديمقراطية والعدالة الانتقالية في البلاد. وحرصاً على أن تتسم العملية بالشاركية والشمول، وأن تستند إلى الخبرة من مختلف القطاعات، أنشأت الحكومة لجنة أصحاب المصلحة لتوجيه عملية الاستعراض، والتي تضمنت ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني،^{١٠٩} وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء في التنمية. وكُلِّف مستشار بإجراء استعراض تفصيلي، غير أنه جرى إشراك لجنة أصحاب المصلحة طوال العملية، كما نوقشت مسودة التقرير النهائي بشكلٍ متعمق في حلقة عمل استشارية وطنية عُقدت في تموز/ يوليو ٢٠١٩. وأوصى التحليل النهائي بأنه ينبغي إلغاء ما مجموعه ١٠ قوانين أو أحكام على نحو كلي أو جزئي، وينبغي مراجعة ١٩ قانوناً أو تعديلها، وينبغي سنّ قانونين جديدين بُغية مواءمة الإطار التشريعي في غامبيا مع التزاماتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفضلاً عن ذلك، أوصى التقرير بأربعة عشر تدبيراً سياسياً لضمان أن تفي القوانين المنقحة بشكلٍ كامل بحقوق المرأة بطريقة هادفة وتحولية.^{١١٠} وتعمل الحكومة والمجلس الوطني الآن من خلال تنفيذ التوصيات.

وفي عام ٢٠١٨، أجرى برلمان جورجيا أيضاً استعراضاً شاملاً لعدم المساواة بين الجنسين في التشريعات والسياسات، مما أسفر عن قائمة توصيات مطروحة لينظر فيها البرلمانون.^{١١١} وأجري البحث الأساسي من قبل مجلس تحقيق المساواة بين الجنسين في برلمان جورجيا، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الآخرين،^{١١٢} ونُشر في تقرير بعنوان *المساواة بين الجنسين في جورجيا: العوائق والتوصيات*. وعمل فريق من الباحثين على تحليل الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان والممارسات الدولية السليمة على الصعيد القطري من أجل تحديد الفجوات التشريعية والسياساتية ووضع مجموعة من التوصيات الملموسة للنهوض بجدول أعمال المساواة بين الجنسين في تسع مجالات: المشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي، والعنف ضد المرأة، وعلاقات العمل، والصحة، والتعليم، والرياضة، والثقافة، والسلام والأمن.^{١١٣}

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- هل أجريت أي تقييمات من قبل الحكومة أو أي شخص داخل البرلمان (على سبيل المثال، لجنة برلمانية أو مكتبة برلمانية أو عضو مهمتم)، أو من قبل أي مجموعة أخرى (على سبيل المثال، منظمة غير حكومية،

١٠٩ ضمت لجنة أصحاب المصلحة ممثلين عن وزارة العدل، ووزارة المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية، والسلطة القضائية، والمجلس الوطني للمرأة، وجمعية المحاميات-غامبيا، ومنظمة فكر الشابات، والمنصة المعنية بالشؤون الجنسانية، وشبكة مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ انظر: حكومة غامبيا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والكونولت، رسم خرائط وتحليل لقوانين غامبيا من منظور جنساني: نحو عكس مسار التمييز في القانون (٢٠٢٠)، ص ٩. متاح على: <https://africa.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/08/mapping-and-analysis-of-the-laws-of-the-gambia> (تاريخ الاطلاع: ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

١١٠ حكومة غامبيا، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والكونولت، الحاشية ١٠٩ ص ٧.

١١١ صحيفة "قوقاز بزنس ويك" الأسبوعية، "الاستعراض الشامل الأول لتشريعات وسياسات المساواة بين الجنسين" (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨). متاح على: <https://old.cbw.ge/georgia/first-compensive-review-gender-equality-legislation-policies/> (تاريخ الاطلاع: ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

١١٢ صحيفة "قوقاز بزنس ويك" الأسبوعية، الحاشية ١١١.

١١٣ صحيفة "قوقاز بزنس ويك" الأسبوعية، الحاشية ١١١.

- أكاديميون)، من أجل تحديد القوانين التي تميز حالياً ضد النساء أو الفتيات و/أو ما الإصلاحات القانونية التي ينبغي سنها لحماية المساواة بين الجنسين وتعزيزها على نحو أفضل؟
- إذا لم تكن هذه التقييمات قد أجريت بعد، فهل يمكنكم:
 - إجراء مناقشة مع وزارة المرأة (باعتبارها الوزارة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز المساواة بين الجنسين)، أو وزارة العدل أو مكتب المدعي العام (بصفتها الوزارتين الرئيسيتين المسؤولتين عن إصلاح القوانين)، بشأن إمكانية التكليف بإجراء هذا التقييم على سبيل الأولوية؟
 - أن تطلبوا من المكتبة البرلمانية إجراء هذا التقييم؟
 - العمل مع لجنة برلمانية معينة أو التجمع البرلماني النسائي لإجراء هذا التقييم؟
 - العمل مع المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، الأكاديميين) أو الشركاء في التنمية لإجراء هذا التقييم؟
- هل هناك أي تقارير من هيئات حقوق الإنسان على الصعيد الدولي أو الإقليمي تقدم توصيات بشأن إصلاح القوانين، ويمكن استخدامها لتوجيه هذا التقييم؟

٥-٣ صياغة التشريعات

ما أن تقرر السلطة التنفيذية و/أو البرلمانيون المشاركة في أحد أشكال إصلاح القوانين المرعية للمنظور الجنساني، فسوف تتمثل الخطوة التالية في تحديد الإصلاحات التي يتعين إحراز تقدم بشأنها وما يتفق مع الجدول الزمني. كما جرت مناقشته في القسم ٣-٤ أعلاه، يمكن للتقييم الشامل لإصلاح القوانين المرعية للمنظور الجنساني أن يساهم في إثراء هذا التحليل. وبدلاً من ذلك، قد تختار الحكومات والبرلمانيون ببساطة إعطاء الأولوية لإصلاحات معينة بناءً على جدول أعمالهم (على سبيل المثال، لأنهم نظموا حملات على منصة معينة ببرامج إصلاح قوانين زواج الأطفال أو الميراث).

وفي نظام الكونغرس (حيث يتمتع البرلمان بسلطات قوية لإصدار تشريعات)، يمكن أن يبدأ البرلمان نفسه بإصلاحات قانونية. وفي الوقت نفسه، في النظام البرلماني، من المرجح أن تصدر السلطة التنفيذية (على سبيل المثال مكتب المدعي العام أو وزارة العدل) إصلاحات. وفي حالات نادرة، يمكن أيضاً إصدار التشريعات من خلال مشروع قانون مطروح من عضو غير حكومي في البرلمان (انظر الإطار ١٦ لمزيد من التفاصيل).^{١١٤}



عند صياغة التشريعات أو النظر في إصلاح القوانين، تُشجّع البرلمانات على تعزيز استخدام نصوص مرعية للمنظور الجنساني. وتعمل البرلمانات في جميع أنحاء العالم على نحو متزايد على تطوير إرشادات مفيدة لواضعي التشريعات حول استخدام النصوص المرعية للمنظور الجنساني في التشريعات.

^{١١٤} البرلمان الأوروبي، استخدام لغة محايدة بين الجنسين في البرلمان الأوروبي (بروكسل، البرلمان الأوروبي، ٢٠١٨). متاح على: https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/151780/GNL_Guidelines_EN.pdf (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ وزارة العدل الكندية، "ليجستكس: لغة محايدة بين الجنسين" (٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩). متاح على: <https://canada.justice.gc.ca/eng/tp-pr/csj-sjc/> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ منتدى "InterLaw Diversity Forum"، دليل إلى الصياغة المحايدة بين الجنسين (٢٠١٩). متاح على: <https://www.interlawdiversityforum.org/guide-to-gender-neutral-drafting> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

الإطار ١٦: يمكن استخدام مشاريع القوانين الخاصة في تعزيز إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني:

أمثلة من أيرلندا، ونيوزيلندا، وكينيا، وسري لانكا، والمملكة المتحدة، وكندا

في معظم الأنظمة البرلمانية، عادةً ما يكون دور السلطة التنفيذية و/أو الوزراء هو تقديم مشاريع القوانين، مع أنه يمكن لأي عضو بعد ذلك محاولة اقتراح التعديلات بمجرد طرحها. ولكنّ البرلمانيين الأفراد قد يظلون قادرين على الشروع في إصلاح القوانين من خلال مشاريع قوانين مطروحة من أعضاء غير حكوميين في البرلمان. وفي مثل هذه الحالات، سيتولى أحد أعضاء البرلمان (أو مجموعة صغيرة أو أعضاء) صياغة القوانين المقترحة بأنفسهم ثم العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين داخل البرلمان لمحاولة وضع مشاريع القوانين الخاصة بهم على جدول الأعمال التشريعي. ويمكن أن تكون مشاريع القوانين مطروحة من أعضاء غير حكوميين في البرلمان طريقة مهمة لجذب انتباه الجمهور إلى مسألة ما وعرض نموذج الممارسات السليمة التي يمكن تشجيع الحكومة على الاعتماد عليها. ويمكن أن تكون أحياناً طريقة ناجحة لجعل الحكومة تتخذ إجراءً بشأن موضوع يتسم بحساسية سياسية. فعلى سبيل المثال، في أيرلندا^{١١٥} ونيوزيلندا^{١١٦} وكينيا^{١١٧} قُدمت مشاريع قوانين حول تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية باعتبارها مشاريع قوانين مطروحة من أعضاء غير حكوميين في البرلمان ولكنها أقرت بنجاح بدعم من الحكومة. وتشير التجربة إلى أنه حتى في حالة عدم وضع مشاريع قوانين مطروحة من أعضاء غير حكوميين في البرلمان على جدول الأعمال التشريعي، فإنها قد تدفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات مرور الوقت أو تقديم مسودة أولية مفيدة لحكومة إصلاحية مقبلة.

وفي عام ٢٠١٩، قُدم عدد من مشاريع مطروحة من أعضاء غير حكوميين في البرلمان في سريلانكا بهدف إصلاح القوانين التمييزية ضد المرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، قُدم رئيس لجنة الرقابة القطاعية البرلمانية المعنية بالمرأة والمنظور الجنساني قانون تسجيل الزواج (المعدل)، الذي يجعل تسجيل جميع الزيجات إلزامياً، إلى جانب مشروع قانون ثانٍ يُحدّد الحد الأدنى لسنّ الزواج في سريلانكا عند ١٨ سنة^{١١٨} وقدم نائب برلماني أيضاً مشروعاً قانوناً: أحدهما لإلغاء قانون الزواج والطلاق الخاص بالمسلمين، الذي يسمح بزواج الأطفال بموجب الشريعة الإسلامية، والثاني لإصدار قانون تسجيل الزواج لعام ١٩٠٧ (المشار إليه عادةً باسم قانون الزواج العام) الساري على جميع المواطنين^{١١٩}.

١١٥ السيناتور إيفانا باشيك، "التشريع" (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) متاح على: <http://www.ivanabacik.com/Legislation/> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١١٦ يوجد في نيوزيلندا خمسة أحزاب سياسية ممثلة في البرلمان، بيد أن الحزب الخامس لا يضم سوى عضو واحد في مجلس النواب، وهو من الذكور. ومع أنه أعرب عن دعمه لمشروع القانون وكان على استعداد أيضاً للمشاركة في تقديمه، فقد تقرر أن يكون لمشروع القانون تأثير رمزي أكبر إذا قُدم من قِبل أعضاء التجمع النسائي البرلماني فقط.

١١٧ ياسين، الحاشية ٧٩.

١١٨ ديلي فاينانشال تايمز، "مشاريع قوانين لإلغاء قانون الزواج والطلاق الخاص بالمسلمين، وتحديد الحد الأدنى لسنّ الزواج بثماني عشرة سنة المقدمة إلى البرلمان" (٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠). متاح على: <http://www.ft.lk/news/Bills-to-repeal-MMDA-fix-minimum-marriage-age-to-18-presented-to-Pariffon/56-693349> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١); كولومبو غازيت، "مشروع قانون تقدم به عضو غير حكومي في البرلمان لإلغاء قانون الزواج والطلاق الخاص بالمسلمين". متاح على: <https://colombogazette.com/2020/01/08/> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١); نيوز فيرست، "مشروع قانون تقدم به عضو غير حكومي في البرلمان لتعديل قانون الزواج" (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩). متاح على: [https://www.newsfirst.lk/2019/12/28/private-members-bill-to-repeal-mmda-submitted-to-parictures/](https://www.newsfirst.lk/2019/12/28/private-members-bill-to-repeal-mmda-submitted-to-parictures) (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١١٩ كولومبو بيج، "مشروع قانون تقدم به عضو غير حكومي في البرلمان في سريلانكا لجعل الحد الأدنى لسنّ الزواج ١٨ سنة" (٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠). متاح على: http://www.colombopage.com/archive_20A/Jan08_1578498657CH.php (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١); نيوز فيرست، الحاشية ١١٨.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، استخدم برلماني آخر مشروع قانون مطروح من عضو غير حكومي في البرلمان لتقديم اقتراح بوضع شرط قانوني ينص على إدراج النساء في مجالس الإدارة في قطاع الشركات، في خطوة تهدف إلى ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في الشركات.^{١٢٠} وانقضت مهلة مشاريع القوانين هذه مع حل مجلس النواب في آذار/مارس ٢٠٢٠ قبيل الانتخابات النيابية. وفي عام ٢٠١٧، أطلق حزب العمل الأيرلندي مشروع قانون المعلومات لعام ٢٠١٧ (المعني بفجوة الأجور بين الجنسين) الصادر عن اللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان والمساواة، وهو مشروع قانون مطروح من عضو غير حكومي في البرلمان يدعو إلى تقديم مزيد من المعلومات من قبل الشركات حول فجوة الأجور بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٩، تحوّل تركيز المناقشات حول هذه المسألة عندما أصدرت الحكومة مشروع قانون معلومات حول الفجوة في الأجور بين الجنسين لعام ٢٠١٩.^{١٢١} وانقضى كلا مشروعَي القانون بسبب الانتخابات العامة التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٢٠، بيد أنه أُعيد وضع مشروع قانون الحكومة على جدول الأعمال التشريعي للبرلمان الجديد.^{١٢٢}

وفي عام ٢٠١٧، استخدم مشروع قانون مطروح من عضو غير حكومي في البرلمان قُدِّم في البرلمان المملكة المتحدة بنجاح من أجل إجبار الحكومة على الانضمام إلى اتفاقية مجلس اسطنبول للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتها (اتفاقية اسطنبول). وفي وقت سابق، في عام ٢٠١٤، اقترَ مشروع قانون مطروح من عضو غير حكومي في البرلمان أجبر حكومة المملكة المتحدة على النظر في تأثير إنفاذها على المساعدات الخارجية على الحد من عدم المساواة بين الجنسين.^{١٢٣}

وفي كندا، أنشأ مشروع قانون مطروح من عضو غير حكومي في البرلمان أسبوعاً وطنياً للمساواة بين الجنسين بنجاح،^{١٢٤} لكنَّ مشروع قانون مماثل آخر لم ينجح في إدخال إصلاحات انتخابية كان من شأنها أن تعاقب الأحزاب السياسية على فشلها في تقديم قوائم متساوية من المرشحين من الذكور والإناث.^{١٢٥}

١٢٠ ديلي نيوز، "مشروع قانون تقدم به عضو غير حكومي في البرلمان لجعل تمثيل الإناث إلزامياً" (٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩). متاح على: <http://www.dailynews.lk/2019/02/26/local/178582/private-members%E2%80%99-bill-make-female-representation-mandatory> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٢١ كيه بي إم جي أيرلندا، "الإبلاغ عن الفجوة في الأجور بين الجنسين" (١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩). متاح على: <https://home.kpmg/ie/en/home/insights/2019/04/gender-pay-gap-reporting.html> (تاريخ الاطلاع: ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠); ليكسولوجي، "أيرلندا - مشروع قانون معلوماتي حول الفجوة في الأجر بين الجنسين لعام ٢٠١٩ يتوخى ضمان الامتثال والإنفاذ" (٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩). متاح على: www.lexology.com/library/detail.aspx?g=618d3f9e-9e15-4549-a5f1-46d4d793fd28 (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٢٢ ذا تايمز (دبلن)، "قانون إصلاح الفجوة في الأجور بين الجنسين متوقع هذا العام" (١٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠). متاح على: <https://www.thetimes.co.uk/article/gender-pay-gap-law-is-expected-this-year-2km5fd3jv> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٢٣ ذا غارديان، "مشروع قانون التنمية للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين على وشك أن يصبح قانوناً" (٤ آذار/مارس ٢٠١٤). متاح على: www.theguardian.com/global-development/2014/mar/04/development-bill-gender-equality-law (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١); ويكيبيديا، "مشاريع قوانين تقدم بها أعضاء غير حكوميين في برلمان المملكة المتحدة". متاح على: https://en.wikipedia.org/w/index.php?title=Private_Members%27_Bills_in_the_Parliament_of_the_United_Kingdom&oldid=916600786 (تاريخ الاطلاع: ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١).

١٢٤ البرلمان الكندي، "مشروع قانون تقدم به عضو غير حكومي في البرلمان سي-٣٩٠ (١٤٤٢) - موافقة ملكية - قانون أسبوع المساواة بين الجنسين" (٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٨). متاح على: <https://www.parl.ca/DocumentViewer/en/42-1/bill/C-309/royal-assent> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٢٥ دورين نيكل، "وفاة مشروع قانون التكافؤ بين الجنسين يعني أن المرأة الكندية يمكنها الانتظار حتى عام ٢٠٧٥ من أجل المساواة في البرلمان" (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦). متاح على: <https://rabble.ca/blogs/bloggers/doreen-nicol/2016/10/death-gender-parity-bill-means-canadian-women-could-wait-until-2075> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١); شانون براودفوت، "الليبراليون يقضون على مشروع قانون يروج للتكافؤ بين الجنسين في السياسة. لقد كانوا على خطأ". (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦). متاح على: <https://www.macleans.ca/politics/ottawa/the-liberals-killed-a-bill-promoting-gender-parity-in-politics-they-were-wrong/> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

وبغض النظر عما إذا كانت العملية قد شرعت بها السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، فمن المهم تحديد الغرض من تشريع الإصلاح في البداية. ويمكن أن يركز مشروع قانون الإصلاح على مسألة واحدة فقط، مثل تعديل التشريعات الحالية اللازمة لإزالة الحواجز التي تحول دون حصول المرأة على التمويل أو القيود المفروضة على أنواع الوظائف التي يُسمح للمرأة بالعمل فيها. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يسعى مشروع القانون إلى إحراز تقدم في كثير من الإصلاحات دفعة واحدة، من خلال اقتراح تعديلات على قوانين متعددة أو إلغاؤها. فعلى سبيل المثال، قد تشمل الجهود المبذولة لإلغاء الأحكام التمييزية بشأن حقوق المرأة في الملكية تعديل قانون الملكية (بشأن امتلاك الأراضي)، وقانون الزواج (بشأن تقسيم الأصول عند الطلاق) وقانون تنفيذ الوصايا (بشأن حقوق وراثته الممتلكات) ويمكن أيضاً صياغة مشروع قانون إصلاحي بهدف وضع قانون جديد تماماً للمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يجري تطوير قوانين مكافحة العنف الأسري وسنّها باعتبارها قوانين



يساعد تنفيذ نهج تشاركي إزاء صياغة التشريعات على حشد التأييد للإصلاحات منذ البداية. وعلى مستوى الحكومة، من المهم أن يعمل المحامون الحكوميون مع مسؤولين يتمتعون بخبرة متخصصة (على سبيل المثال، من وزارة المرأة، ووزارة الصحة، ووزارة العدل). ويمكن للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية المساهمة بالخبرة الحيوية.

قائمة بذاتها، مع أنه يمكن صياغتها أيضاً لتعديل أجزاء من القانون الجنائي الحالي بما يكفل توافق القوانين النهائية.

وحالما يجري التوصل إلى قرار بشأن أي إصلاحات ينبغي إحراز تقدم بشأنها، سيتعين بدء العمل في صياغتها. وسيجري تنفيذ ذلك إما من قبل الوحدة التشريعية في البرلمان أو المستشار البرلماني (في حالة ما إذا كانت الإصلاحات مدفوعة من قبل البرلمان)، أو من قبل وحدة الصياغة التشريعية داخل مكتب النائب العام أو وزارة العدل (إذا شُرع في الإصلاحات من قبل السلطة

التنفيذية). وفي بعض الحالات، قد تقود وزارة شؤون المرأة صياغة مشروع قانون. واختارت بعض البلدان تعيين مستشارين لتطوير المسودات الأولى لتشريعات الإصلاح، غالباً بدعم من الشركاء في التنمية. وحتى في هذه الحالات، ينبغي أن تشارك وحدة الصياغة الحكومية ذات الصلة و/أو المستشار البرلماني في العملية لضمان أن يلبي مشروع القانون متطلبات الصياغة المحلية وأن يحظى بتأييد المسؤولين التشريعيين الرئيسيين.

ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون الصياغة عملية تشاركية. وكما جرى مناقشته في القسم 3-4، يمكن للفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين أن يجمع معاً أصحاب المصلحة المعنيين، ولا يُدخل في عددهم المسؤولين الحكوميين فقط بل أيضاً ممثلي المجتمع المدني والخبراء المحليين - وأحياناً الشركاء في التنمية - من أجل مناقشة جوهر إصلاحات القوانين. وغالباً ما تتمتع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة بخبرة عميقة في المجالات ذات الصلة ويمكن أن تساعد في ضمان أن القانون، بصيغته الحالية، عملي ويعكس السياق التنفيذي. ويمكن أيضاً أن يكون الأكاديميون والمنظمات التي تمثل المهنة القانونية مصدراً للخبرة المفيدة.

ومجرد الانتهاء من المسودة الأولية، يُطرح مشروع القانون في بعض الأحيان للتشاور العام. ويجوز للوزارة الحكومية ذات الصلة نشر مشروع القانون عبر الإنترنت والدعوة إلى تقديم تعليقات مكتوبة. ويمكن أيضاً عقد اجتماعات عامة أكثر استباقية من أجل مناقشة المسودة مع المجتمعات المتضررة و/أو الجمهور بشكل عام. وفي بعض الحالات، خاصة عندما يكون القانون حساساً أو مثيراً للجدل، يمكن استشارة مجموعات المصالح بشكلٍ فعّال. فعلى سبيل المثال، يمكن استشارة الغرف التجارية والنقابات والتجمعات العمالية بشأن إصلاحات حقوق توظيف المرأة. وبالمثل، يمكن مناقشة إصلاحات قانون الأسرة مع المؤسسات الدينية والمحامين ذوي الخبرة في قانون الأسرة والمنظمات غير الحكومية النسائية. وتوفر هذه الاستشارات العامة معلومات حيوية حول آليات عمل القوانين الحالية في الممارسة العملية، والتي يمكن أن تسترشد بها عملية التصميم بما يكفل أن تحقق القوانين مردوداً أفضل.



يمكن للدول السبع والخمسين المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طلب الدعم اللازم لإجراء إصلاحات القوانين من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبناءً على الطلب المقدم إليه، سيعكف مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على تقييم الأجزاء الفردية للمسودات أو التشريعات القائمة للامتثال للالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والممارسات السليمة المعمول بها. وهذه الخدمة المقدمة مجاناً متاحة لجميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويمكن استخدامها لتقييم التشريعات المختلفة من منظور جنساني، وكذلك ما يتناول منها قضايا المساواة بين الجنسين. وتتوفر خلاصة بهذه الآراء على الموقع الشبكي لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان كمصدر يمكن الاستفادة منه بالنسبة إلى البلدان الأخرى.^{١٣٦}

وعندما يجري إعداد مشروع قانون من قِبَل السلطة التنفيذية، يلزم تقديم المسودّة النهائية إلى مجلس الوزراء من قِبَل الوزير المختص أو النائب العام. وهذه العملية خطوة مهمة، إذ تشكّل بياناً عاماً بالإرادة السياسية وراء الإصلاحات المقترحة. ومع الأسف، غالباً ما تتعطل إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني في هذه المرحلة.

ولما كانت إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني تتعلق في الغالب بمواضيع حساسة، بدون بناء إجماع كافٍ بين القادة السياسيين، فمن الشائع أن يستفسر مجلس الوزراء عن المسودّات التي سبق التشاور بشأنها على نطاق واسع مع مجموعات المصالح الخاصة والتي لم تخضع للمناقشة بشكلٍ كافٍ مع القادة المؤثرين. ولذلك يكتسي نهج أصحاب المصلحة المتعددين إزاء إصلاح القوانين أهمية بالغة.

الإطار ١٧: البرلمانات تتخذ إجراءات لسد الثغرات القانونية أمام المغتصبين الذين يتزوجون ضحاياهم:

أمثلة من المغرب، والأردن، وتونس، ولبنان

شهدت العقود القليلة الماضية تقدماً كبيراً مُحرزاً حول العالم في وضع الأطر القانونية للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. غير أن القوانين في بعض البلدان لا تزال تشتمل على إعفاءات وأوجه اختلال عفا عليها الزمن تُفوّض حماية النساء والفتيات. وتُظهر البيانات أن أكثر من ١٠٠ بلد لا تزال لا تُجرّم الاغتصاب في إطار الزواج.^{١٣٧} ولا تزال تسعة بلدان تسمح بإعفاء المغتصبين الذين يتزوجون ضحاياهم،^{١٣٨} وأما في الصومال وأفغانستان، فلا يتطرق القانون إلى هذه الممارسة التي لا تزال شائعة.

١٣٦ قاعدة البيانات L.legislationline، "مراجعات وتقييمات وإرشادات قانونية من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان: المساواة بين الجنسين". متاح على: <https://www.legislationline.org/odihr-documents/page/legal-reviews/topic/7/Gender%20Equality/show> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٣٧ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "لوحة معلومات تقدّم المرأة في العالم لعام ٢٠١٩: هل يجرّم التشريع صراحةً الاغتصاب الزوجي؟" (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠). متاح على: <https://data.unwomen.org/data-portal/sdm?tab=table&annex=Laws%20> (تاريخ الاطلاع: ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠)؛ "ناو دس وورلد" (NowThisWorld)، "ما البلدان التي تطبق قوانين 'الزواج من المغتصب'؟" (١٢ آب/أغسطس ٢٠١٨). متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=A41XXPt1XKM> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٣٨ الجزائر وأنغولا والبحرين وغينيا الاستوائية وإريتريا والعراق والكويت وليبيا والفلبين وسوريا: انظر: منظمة المساواة الآن، "إلغاء قوانين 'الزواج من المغتصب'". متاح على: https://www.equalitynow.org/repealing_marry_your_rapist_laws (تاريخ الاطلاع: ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠)؛ "ناو دس وورلد" (NowThisWorld)، "ما البلدان التي تطبق قوانين 'الزواج من المغتصب'؟" (١٢ آب/أغسطس ٢٠١٨). متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=A41XXPt1XKM> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

ولكنّ تقدماً كبيراً قد أُحرز في السنوات القليلة الماضية في مجال إصلاح القوانين التمييزية من هذا القبيل، واتخذت البرلمانات في المغرب والأردن وتونس ولبنان كلها إجراءات لإلغاء أو تعديل بنود في قوانين العقوبات تسمح بهذا الإعفاء.^{١٢٩} وفي عام ٢٠١٤، استُهلّت عملية إصلاح رائدة للقوانين في المغرب جراء انتحار فتاة صغيرة أُجبرت على الزواج من مغتصبها.^{١٣٠} وفي عام ٢٠١٧، أُدخِلت إصلاحات في الأردن عندما أمر الملك عبد الله الثاني بإجراء استعراض لقانون العقوبات لعام ١٩٦٠. واستغلّ الإصلاحيون هذا الاستعراض ليشمل إلغاء الإعفاء التمييزي الذي استُخدم في السنوات الست السابقة حجةً دفاعية من قبل نحو ١٦٠ مغتصباً.^{١٣١} وفي تونس، أُقرّ إلغاء المادة ذات الصلة في قانون العقوبات كجزءٍ من حزمةٍ أوسع من التشريعات التي تعالج العنف الأسري.^{١٣٢} ومن ناحيةٍ أخرى، جاءت الإصلاحات التي نُفذت في لبنان ردّاً على الضغط الشعبي القوي على البرلمان، حيث عملت المنظمات غير الحكومية على تعبئة الرأي العام لصالح الإصلاحات.^{١٣٣}

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- هل هناك دعم مقدم للبحوث والصياغة التشريعية متاح داخل برلمانكم لمساعدة الأعضاء في تحليل مسودات مشاريع القوانين وإعداد تعديلات على مشاريع القوانين و/أو مسودات مشاريع قوانين مطروحة من أعضاء غير حكوميين في البرلمان؟
- هل تسمح قواعد برلمانكم بمشاريع قوانين مطروحة من عضو غير حكومي في البرلمان؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن أن تكون هذه بمثابة وسيلة مفيدة للمضي قدماً في إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني؟
- هل توجد خطة تشريعية أو جدول زمني يحدد مشاريع القوانين التي ستعرض على البرلمان في كل جلسة؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل للبرلمانيين دور في تحديد مشاريع القوانين التي سُنطرح للمناقشة؟ هل يمكن استخدام هذه العملية لإعطاء الأولوية لإصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني؟
- هل تتطلب قواعد البرلمان أو اللوائح الداخلية لديكم أن تخضع جميع مشاريع القوانين لشكل من أشكال عمليات التشاور العامة قبل إعادتها إلى البرلمان لمناقشتها؟

١٢٩ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "إصلاح القوانين التي تجبر النساء على الزواج من مغتصبيهن" (١٦ تموز/يوليو ٢٠١٩). متاح على: <https://www.unwomen.org/news/stories/2019/6/feature-story-of-change-reforming-laws-that-forced-women-to-marry-their-rape>

(تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٣٠ يو إس إيه توداي، "المغرب يعدّل قانون الاغتصاب المثير للجدل" (٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). متاح على: <https://www.usatoday.com/story/news/world/2014/01/22/morocco-amends-rape-law/4784019/> الولايات المتحدة الأمريكية، "سد المنفذ من جرم الاغتصاب في المغرب مجرد خطوة أولى" (٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). متاح على: www.amnestyusa.org/closing-morocco-rape-loop-hole-is-just-the-first-step/ (تاريخ الاطلاع: ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).

١٣١ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، صحيفة وقائع عالمية: تقدّم المرأة في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠. <https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/POWW-2019-Fact-sheet-Global-en.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١).

١٣٢ منظمة رصد حقوق الإنسان، "الشرق الأوسط يشرع بحمّة بإلغاء قوانين "الزواج من المغتصب" (٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧). متاح على: www.hrw.org/news/2017/08/24/middle-east-roll-repeal-marry-rape-laws (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١): أخبار الأمم المتحدة، "المفوض السامي لحقوق الإنسان يرحب بإصلاح قانون الاغتصاب في لبنان وتونس والأردن" (٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧). متاح على: <https://news.un.org/en/story/2017/08/563662-un-human-rights-chief-welcomes-rape-law-reform-lebanon-tunisia-jordan> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٣٣ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الحاشية ١٢٩.

بمجرد الانتهاء من صياغة مشروع قانون، لا بدّ من رفعه رسمياً إلى البرلمان لاستعراضه ومناقشته والموافقة عليه أو رفضه. ستختلف تفاصيل هذه العملية في كل بلد، بحسب نوع النظام وما إذا كان البرلمان يضم مجلساً واحداً أو مجلسين. غير أن هناك كثيراً من العمليات المشتركة بين البلدان.

ولا بد من تقديم مشاريع القوانين المقترحة - سواءً كانت تسعى إلى إلغاء قانون أو حكم أو تعديل قانون أو سنّ قانون جديد - من قبل برلماني واحد أو أكثر. وفي الأنظمة البرلمانية، عادة ما يتمثل ذلك في الوزير الذي تتولى إدارته مسؤولية مشروع القانون (مثل وزير شؤون المرأة أو النائب العام). وفي الأنظمة الرئاسية، والتي لا يشغل فيها ممثلو السلطة التنفيذية مقعداً في البرلمان، سيتولى برلماني واحد أو أكثر المسؤولية عن تقديم مشروع القانون. وسيكون الشخص المنوط به مشروع القانون مسؤولاً أيضاً عن إدارة النظام الداخلي من أجل إدراج مشروع القانون على جدول أعمال البرلمان. وبمجرد إدراج مشروع القانون على جدول الأعمال، سيكون الشخص المسؤول عن مشروع القانون هو الشخص الذي يقدمه رسمياً إلى المجلس البرلماني للنظر فيه.



يمكن أن تختلف مشاريع القوانين من حيث طولها ومدى تعقيدها. وقد يرغب البرلمانيون ممن ليس لديهم موظفين أو لديهم عدد محدود من الموظفين لمساعدتهم في الوصول السريع إلى جوهر مشروع القانون المقترح في أن يطلبوا من الموظفين البرلمانيين إعداد موجز عن النقاط الرئيسية لمشروع القانون وأي قضايا رئيسية يلزم أخذها بعين الاعتبار. وبدلاً من ذلك، قد يرغب البرلمانيون في دعوة المنظمات النسائية غير الحكومية أو الخبراء المعنيين بالقضايا الجنسانية من الأوساط الأكاديمية لتزويدهم بالمعلومات والنصائح.

وتُطبّق البرلمانات المختلفة عمليات مختلفة للنظر في مشاريع القوانين. وفي معظم المجالس، هناك "قراءات" متعددة لمشاريع القوانين، والتي تُطبّق على خطوات مختلفة في عملية مناقشة القوانين المقترحة. وتتمثل الخطوة الأولى في إصدار مشروع القانون وتقديمه رسمياً للنظر فيه. وعادةً ما تكون الخطوة الثانية هي الجزء الأكثر كثافة في العملية، حيث يتولى مقدم مشروع القانون شرحه بالتفصيل ثم يطرحه للمناقشة. في هذه المرحلة، يمكن إحالة مشروع القانون إلى لجنة برلمانية للنظر فيه مزيد من التفصيل. وقد يكون للجنة البرلمانية تفويض خاص بموضوع معين (جنساني أو اقتصادي أو رعاية اجتماعية أو ما شابه) أو قد تكون لجنة تشريعية عامة مسؤولة عن فحص جميع القوانين.

الإطار ١٨: تعزز الإجراءات التشريعية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية البيئة المؤاتية للتمكين الاقتصادي للمرأة:

أمثلة من المكسيك، وكولومبيا، وبيرو

ثبت أن التمكين الاقتصادي للمرأة من أهم وأعقد مجالات المساواة بين الجنسين التي ينبغي معالجتها. وتشير الفجوة العالمية في الأجور بين الجنسين إلى أن المرأة تحصل على أجر أقل مقابل أداء العمل نفسه الذي يؤديه الرجل. ١٣٤ والأهم من ذلك أن النساء لا تتمتع في كثير من الأحيان بالحماية من التمييز أو التحرش الجنسي في مكان العمل، وغالباً ما يفتقرن إلى الوصول إلى سُبل حماية الأمومة، ويواجهن عقبات قانونية تحول دون أن يصبحن رائدات أعمال في ضوء افتقارهن إلى سبل الحصول على التمويل والأراضي.

١٣٤ ذا غارديان، "سدّ الفجوة في الأجور العالمية سيستغرق ٢٠٢ سنة، وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي" (١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).
متاح على: <https://www.theguardian.com/world/2018/dec/18/global-gender-pay-gap-will-take-202-years-to-close-says-world-economic-forum> world-economic-forum (تاريخ الأطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

وشرعت البرلمانات في جميع أنحاء العالم في تناول هذه القضايا بجدية في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال إصلاح القوانين. وفي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، سنت الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا قوانين تنص صراحةً على دفع أجر متساوٍ للرجال والنساء، وحظر التمييز بين الجنسين، وإتاحة سُبُل مختلفة للانتصاف القانوني للموظفين ممن يمارس أرباب عملهم التمييز بين الجنسين في مكان العمل أو يتسامحون معه.^{١٣٥} وفي المكسيك، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التمييز في مكان العمل إلى فرض غرامات، ويمكن للموظفين أيضاً تقديم شكاوى إلى اللجنة الوطنية لمنع التمييز.^{١٣٦} وفي كولومبيا، سنّ البرلمان قانوناً يطالب الشركات بالاحتفاظ بسجل للأجور مُراعٍ للمنظور الجنساني، ويمكن لوزارة العمل تدقيقه، ويجمع معلومات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي حول قضايا مثل الأجور ووصف الوظائف وظروف العمل.^{١٣٧} وفي بيرو، هناك قانون جديد يحظر على وجه التحديد التمييز في الأجور بين الرجال والنساء ويُلزم الشركات بالاحتفاظ بالمعلومات ومشاركتها حول مستويات الرواتب والسياسات التي تؤثر في الأجور.^{١٣٨} وينص القانون كذلك على أن "التمييز المستمر يمكن اعتباره "عملاً عدائياً"، مما يمنح الموظفين أسباباً للشروع في إجراءات قانونية ضد أرباب العمل للدعاء بالفصل المنظم والمطالبة بتعويضات إنهاء الخدمة".^{١٣٩} وتُظهر هذه الأمثلة أيضاً قيمة التعاون الإقليمي بشأن القضايا المشتركة: فعلى الرغم من اضطلاع كل بلد بتنفيذ إصلاحات القوانين محلياً، تحققت هناك فائدة واضحة في جمع الزخم عبر المنطقة، مما مكّن الحكومات من استقاء الدروس المستفادة من التجارب المقارنة من البلدان ذات السياقات المماثلة.

وعند إحالة مشروع قانون إلى لجنة برلمانية، يمكن أن تكون هذه نقطة مفيدة بشكل خاص للبرلمانيين من أجل تشجيع الشفافية حول جوهر مشروع القانون وتعزيز النقاش العام على نطاق أوسع. وعادة ما تبدأ اللجان البرلمانية العملية في هذه المرحلة وتدعو الخبراء وأفراد الجمهور إلى تقديم مقترحات خطية حول محتويات مشروع القانون. وفي بعض الحالات، قد تقرر اللجنة البرلمانية أيضاً عقد جلسات استماع. وتوفر جلسات الاستماع فرصة للاستماع لاستفادة من الخبرات من الأكاديميين ومراكز الفكر والخبراء الآخرين، الذين قد يكونون قادرين على تقديم المشورة للبرلمانيين حول كيفية تحسين مشروع القانون. وبمجرد أن تنظر اللجنة البرلمانية في أي مقترحات وتنتهي من الاستعراضات، فإنها تصدر تقريراً – قد يتضمن توصيات – بُحْيَةً تقدمه إلى البرلمان للنظر فيه. وتهدف هذه الأنواع من تقارير اللجان البرلمانية إلى مساعدة البرلمانيين في فهم العناصر الرئيسية لمشروع القانون بسرعة وفهم ما إذا كان هناك أي نقاط حرجة تتطلب التحسين.



تحتوي كثير من المواقع الشبكية البرلمانية الآن على بوابات يمكن من خلالها تقديم الطلبات إلى اللجان البرلمانية. وهذا يعني أنه يمكن لأي شخص تقديم المقترحات من أي مكان في البلاد، مما يمنح الناس من مختلف مناحي الحياة فرصة للمشاركة في عملية وضع القوانين. كما تحظى بعض البرلمانات بوجودها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتدعو إلى تقديم تقارير اللجان البرلمانية على تويتر وفيسبوك. ويمكن للجان البرلمانية حتى بث جلسات الاستماع على الهواء مباشرة على فيسبوك أو بثها عبر الإذاعة. وتقدم التقنيات الجديدة استراتيجيات منخفضة التكلفة لتشجيع مشاركة عامة أكبر.

١٣٥ بيكر ماكنزي، "تسليط الضوء على الفجوة في الأجور بين الجنسين في أمريكا اللاتينية" (٢٠١٨). متاح على: <https://www.bakermckenzie.com/en/insight/publications/2018/06/spotlight-on-the-gender-pay-gap-in-latin-america> (تاريخ الاطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٣٦ بيكر ماكنزي، الحاشية ١٣٥.

١٣٧ بيكر ماكنزي، الحاشية ١٣٥.

١٣٨ بيكر ماكنزي، الحاشية ١٣٥.

١٣٩ بيكر ماكنزي، الحاشية ١٣٥.

وسُجِّع كل مشروع قانون، سواء أُحيل إلى لجنة برلمانية أم لا، في مرحلة ما من العملية على مجلس البرلمان بأكمله لتداوله ومناقشته بالتفصيل. ويدير المناقشة رئيس المجلس (يشار إليه عادة باسم رئيس المجلس أو الرئيس). وسيكون مسؤولاً عن تحديد الأشخاص المسموح لهم بالتحدث وموعد ذلك. واعتماداً على النظام الداخلي، ستتاح للبرلمانيين فرصة اقتراح تعديلات على مشروع القانون في هذا الجزء من العملية. وستحتاج هذه التعديلات المقترحة أيضاً إلى المناقشة. وقد تستغرق هذه العملية بعض الوقت، بحسب مدى تعقيد مشروع القانون قيد المناقشة – فقد يكون اقتراحاً رئيسياً بالإلغاء أو مشروع قانون جديد تماماً أو تعديلاً واحداً أو أكثر للتشريعات القائمة. ويمكن أن تدوم المناقشات من بضع ساعات إلى عدة أيام أو أشهر. وفي نهاية المطاف، ستوجه الدعوة للتصويت النهائي على أي تعديلات مقترحة – ومشروع القانون بأكمله. وسيحدد هذا التصويت، من قِبَل البرلمانيين، ما إذا كان مشروع القانون سيُحال إلى السلطة التنفيذية للموافقة عليه.

الإطار ١٩: قد ترغب البرلمانات في النظر في سنّ قوانين شاملة للمساواة بين الجنسين:

مثالان من الداهمرك والفلبين

تختار كثير من البرلمانات الانخراط في إصلاح تدريجي – استهداف الأحكام الرئيسية واحداً تلو الآخر، أو كحزم تغييرات متقنة – مع حشد التأييد الشعبي في أثناء المضي قدماً. غير أن البرلمانات في بعض البلدان اختارت سنّ تشريعات شاملة للمساواة بين الجنسين في محاولة لإرسال رسالة – رمزية وقانونية على حد سواء – مفادها أن المساواة بين الجنسين قيمة أساسية يجب أن تعزز الإطار القانوني المحلي بأكمله. ويُعدّ مسار التشريع الشامل سمة شائعة في الدول الاسكندنافية ويزداد انتشاراً في آسيا.^{١٤٠}

وفي الداهمرك، على سبيل المثال، يتمثل الغرض المعلن من قانون توحيد تشريعات المساواة بين الجنسين (٢٠٠٢) في ”تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التكامل المتساوي والتأثير المتساوي والمساواة بين الجنسين في جميع الوظائف في المجتمع على أساس المساواة بين الرجل والمرأة في المركز والتصدي للتمييز المباشر وغير المباشر على أساس النوع الاجتماعي والتصدي للتحرش الجنسي“.^{١٤١}

وفي الفلبين، سنّ البرلمان ”ميثاق من أجل المرأة“ (RA ٩٧١٠) يوصف بأنه ”قانون شامل لحقوق الإنسان للمرأة يسعى إلى القضاء على التمييز من خلال الاعتراف بحقوق المرأة الفلبينية وحمايتها وإعمالها وتعزيزها، وخاصة من ينتمين إلى الفئات المهمشة في المجتمع“.^{١٤٢} ويكمل هذا القانون قانون المرأة في التنمية وبناء الأمة (RA 7192)، الذي يتوخى ”تعزيز دمج المرأة بصفتها شريكاً كاملاً ومساوياً للرجل في التنمية وبناء الأمة ولأغراض أخرى“.^{١٤٣}

١٤٠ مراكز وبليسي للمرأة، ”تجميع قوانين المساواة بين الجنسين والعنف المنزلي من جميع أنحاء العالم“. متاح على: <https://www.wcwonline.org/People-Extra-Information/compilation-of-gender-equality-a-domestic-violence-laws-from-around-the-world> (تاريخ الاطلاع: ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

١٤١ قاعدة البيانات Legislationline، ”قانون المساواة بين الجنسين (التوحيد) لعام ٢٠٠٢“. متاح على: <https://www.legislationline.org/documents/action/popup/id/6520> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٤٢ اللجنة الفلبينية للمرأة، ”القانون الجمهوري ٩٧١٠: ميثاق من أجل للمرأة“. متاح على: <https://pcw.gov.ph/law/republic-act-9710> (تاريخ الاطلاع: ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

١٤٣ اللجنة الفلبينية للمرأة، ”القانون الجمهوري رقم ٧١٩٢: القانون المتعلق بدور المرأة في التنمية وبناء الأمة“. متاح على: <https://www.pcw.gov.ph/law/republic-act-7192> (تاريخ الاطلاع: ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- هل يوجد في برلمانكم لجنة أو أكثر مخصصة لاستعراض مشاريع القوانين المقترحة و/أو مفوضة بفحص القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو حقوق المرأة؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل تمتلك هذه اللجان موارد كافية للاضطلاع بمهامها؟
- هل تطلب الحكومة أو البرلمان أي شكل من أشكال التقييم الاجتماعي والاقتصادي العام و/أو تقييم الأثر المحدد على الجنسين لإرفاقه بمشاريع القوانين عند تقديمها إلى الأعضاء للنظر فيها؟
- هل يمكن للبرلمانيين الحصول على المشورة والخبرة للمساعدة في تحليل مشاريع القوانين على نحو فاعل فيما يتعلق بإصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني (على سبيل المثال، من المكتبة البرلمانية أو المنظمات غير الحكومية أو الأكاديميين)؟
- هل تُداع المناقشات البرلمانية عبر التلفزيون حتى تتاح الفرصة لأفراد الجمهور لسماع البرلمانيين في أثناء مناقشة مشاريع القوانين، بما في ذلك حول مواضيع مثل المساواة بين الجنسين؟

٧-٣ ميزة القوانين المُراعية للمنظور الجنساني

بالإضافة إلى سنّ إصلاحات القوانين، تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للبرلمان في التدقيق في تنفيذ برنامج عمل الحكومة للمساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك ضمان أن الميزانية تدعم الأولويات الجنسانية بشكلٍ صحيح وتيسر



يجب أن تنص التشريعات المراعية للمنظور الجنساني على مخصصات كافية في الميزانية. © خافير سوريانو/وكالة فرانس برس

تعميم مُراعاة المنظور الجنساني، وكذلك استعراض النفقات لتقييم ما إذا كانت قد حققت النتائج المرجوة للمساواة بين الجنسين. وتُعدّ عملية الموازنة فرصة حاسمة للبرلمانيين لتكيز الاهتمام العملي على ضمان توفير الموارد الكافية لإصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، عندما يُسنّ تشريع مناهض للتمييز، قد يتطلب القانون الجديد إنشاء هيئة شكاوى مناهضة للتمييز. وسيطلب ذلك من السلطة التنفيذية تخصيص الموارد والموظفين لإنشاء الهيئة وإدارتها. وعلى نطاق أوسع، يمكن استخدام عملية الموازنة لتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في جميع القطاعات التي تغطيها الميزانية الحكومية.

في بعض البلدان، يجب إرفاق تقييم الأثر على الجنسين بالميزانية عند تقديمها (انظر الإطار ٢٠ حول متطلبات الميزانية المُراعية للمنظور الجنساني في تايلند للحصول على مثال جيد). وإن "الميزنة المُراعية للمنظور الجنساني" هي نهج يدمج أهداف المساواة بين الجنسين بشكلٍ منهجي في سياسات الحكومة والتخطيط والميزنة والرد والتقييم والتدقيق. ويهدف إلى تسليط الضوء على تأثيرات التوزيع المتمايزة جنسانياً للميزانية (من حيث الإيرادات والنفقات التي جمعت) ويمكن أن تكون الأساس لتعديل الموارد من أجل ضمان استفادة كل من النساء والرجال من الموارد الحكومية.^{١٤٤} برلمان الاتحاد البرلماني الدولي والميزانية والنوع الاجتماعي: يوفر الدليل للبرلمانيين^{١٤٥} والبوابة الشبكية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتمويل المساواة بين الجنسين^{١٤٦} إرشادات وموارد مفيدة لدعم البرلمانيين في الميزنة المُراعية للمنظور الجنساني.

وفي بعض البلدان، يُطلب من الإدارات الحكومية الإبلاغ عن النفقات من خلال "منظور جنساني"، مما يعني أنه يجب تقييم النفقات مقابل تأثيرها على الأولويات الرئيسية للمساواة بين الجنسين. ويمكن أن تساعد تقييمات الأثر على الجنسين بعد الإنفاق هذه البرلمانيين على تحديد ما إذا كانت الأموال الحكومية تُستخدم وكيفية استخدامها للنهوض بالمساواة بين الجنسين على وجه التحديد وتقديم التوصيات. ويمكن للبرلمانات الاستعانة بالتقييم الجنساني الصادر في إطار عملية الميزنة الجنسانية لإثراء تحليلها الخاص بالكيفية التي تصب الميزانية من خلالها في خدمة المجتمع المحلي وإبداء التعليقات وفقاً لذلك.



تُعدّ عملية دورة الميزانية فرصة حاسمة للبرلمانيين لاستعراض ما إذا جرى تخصيص موارد كافية لإصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني وكذلك تنفيذ قوانين المساواة بين الجنسين المعمول بها بالفعل. ويمكن للبرلمانيين طرح أسئلة مباشرة على الوزراء المعنيين بشأن الاحتياجات والالتزامات المتعلقة بالميزانية، ويمكنهم أيضاً استخدام دورهم في لجان الميزانية والتمويل والنفقات و/أو اللجان القطاعية لسؤال الوزراء والمسؤولين عما إذا كانت مخصصات التمويل كافية وتُستخدَم لتحقيق أكبر أثر.

وفي أثناء عملية الموازنة - وخاصة عند استعراض الموازنة من قبل اللجان البرلمانية - يمكن للبرلمانيين تقييم ما إذا كانت قد حُصت مخصصات كافية لتنفيذ القانون وتقديم توصيات إلى السلطة التنفيذية. وقد يطلب البرلمانيون

١٤٤ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دورة تدريبية منسقة عبر الإنترنت حول الميزنة المُراعية للمنظور الجنساني، الوحدة التدريبية ١ (٢٠٢٠).

١٤٥ الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان والميزانية والنوع الاجتماعي: دليل للبرلمانيين (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٤). متاح على: <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-07/handbook-parliament-budget-and-gender> (تاريخ الأطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٤٦ متاح على: <https://gender-financing.unwomen.org/en> (تاريخ الأطلاع: ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

مشورة محددة من الوزارة المختصة أو الخبراء المستقلين حول ما يمكن أن يشكل "تخصيصاً كافياً" لدعم تنفيذ القانون (ليس لدورة الموازنة الفورية فحسب، بل أيضاً لتغطية جميع تكاليف التنفيذ بمرور الوقت). ويمكنهم أيضاً أن يطلبوا من مساعديهم البحثيين إجراء بحث مستقل داخل المكتبة البرلمانية أو خارجها. فعلى سبيل المثال، عندما يتطلب قانون المساواة بين الجنسين إنشاء هيئة جديدة (مثل مرصد أو لجنة)، سيلزم توفير التمويل السنوي للموظفين والبرمجة حتى يظلع بولايته على نحو فاعل. وعندما يجري سنّ إصلاحات قانون العدالة الجنائية (مثل ما يتعلق بالعنف الأسري)، أو في حالة إقرار إصلاحات قانون الأسرة، قد يكون من الضروري توجيه مزيد من الأموال نحو خدمات الشرطة والمحاكم. وسيمكنهم ذلك من إدارة أيّ صلاحيات وواجبات جديدة، فضلاً عن توفير التدريب لضمان فهم الشرطة والقضاة للإصلاحات الجديدة بشكل كامل. وبالمثل، فإن إنشاء ملاجئ للناجين من العنف في جميع أنحاء البلاد سوف يتطلب موارد ميزانية منتظمة مخصصة.

وفي بعض الأنظمة التشريعية، قد يكون البرلمان قادراً على اقتراح تعديلات مباشرة على الموازنة وتمهريها وزيادة بند الميزانية المخصص لإصلاح معين. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يمكن لكل من مجلسي الكونغرس - مجلس الشيوخ ومجلس النواب، إعداد وثائق الميزانية الخاصة بهما (يمكن للرئيس أيضاً وضع ميزانية مقترحة، والتي ستحتاج إلى موافقتها مع الكونغرس من خلال عملية وضع الميزانية). وتتمتع لجان الموازنة أيضاً بصلاحيات كبيرة تمكنها من إضافة بنود الميزانية وتعديلها وحذفها. ويمكن أن يمارس البرلمانون سلطة تعديل قوانين الموازنة بشكل استباقي بُغية ضمان تمويل إصلاحات القوانين المرعية للمنظور الجنساني بشكل مناسب. وحتى في حالة عدم تمكن البرلمان من إجراء تغييرات على الميزانية، فإنه لا يزال بإمكانه تقديم توصيات للنظر فيها من قبل الحكومة لضمان تنفيذ الإصلاحات الجنسانية بشكل صحيح.

الإطار ٢٠: تنفيذ الحكم الدستوري بشأن الميزة المرعية للمنظور الجنساني في تايلند

نُفذت حكومة تايلند عدداً من الإصلاحات الرئيسية لقانون المساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون المساواة بين الجنسين، الذي كان بمثابة أول صك قانوني في تايلند لتعريف التمييز بين الجنسين وحظره. والأهم من ذلك، حظر دستور تايلند الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠١٧، التمييز على أساس النوع الاجتماعي وأكد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. كما أنه ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال المطالبة بتنفيذ الميزة المرعية للمنظور الجنساني كآلية لإحراز تقدم ملموس في حقوق المرأة. وجاء هذا الالتزام الدستوري نتيجة العمل الجاد لمجموعة من أصحاب المصلحة التاييلنديين البارزين، بما في ذلك البرلمانون ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، الذين اجتمعوا لمناقشة دستور أكثر مراعاة للمنظور الجنساني. وعكف الفريق العامل على جمع معلومات حول المنظورات الجنسانية من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية لشحن الأفكار وحلقات العمل في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وتُوّجت هذه المدخلات بمقترح إصلاح دستوري قُدّم في النهاية إلى لجنة صياغة الدستور.^{١٤٧} ونتيجة لجهودهم، فإن المادة ٧١ من الدستور تتضمن الآن الحكم التالي: "عند تخصيص الميزانية، تأخذ الدولة في الاعتبار مختلف الضروريات والاحتياجات المتعلقة بنوع الجنس وأعمار وظروف الأشخاص بما يكفل تحقيق العدالة".

١٤٧ جُمعت هذه المعلومات من خلال مشاورات عُقدت عبر الإنترنت حول مسودة الدليل بتنظيم من الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تموز/يوليو ٢٠٢٠.

ومنذ تضمين المادة ٧١ في الدستور في عام ٢٠١٧، عكف الفرعان التنفيذي والتشريعي على استعراض أنظمة الميزنة الحالية وإصلاحها من أجل تيسير تنفيذها. ويقود مكتب الميزانية وإدارة شؤون المرأة وتنمية الأسرة هذه العملية. وفي عام ٢٠١٥، نشرت رابطة برلمانيات الكومنولث دليل الميزنة المُراعية للمنظور الجنساني للوكالات الحكومية. وصُمم الدليل في البداية بصورة تجريبية وواجه تحديات في طرحة على نطاق أوسع.^{١٤٨} واعتباراً من السنة المالية ٢٠٢٠، واستجابةً مباشرة للمتطلبات الدستورية المتعلقة بالميزنة المُراعية للمنظور الجنساني، يطلب مكتب الميزانية من الوزارات المعنية بالإتفاق تقديم معلومات بشأن التأثير المترتب عن طلبات الميزانية على الجنسين من خلال النظر في "الاحتياجات والفوائد المختلفة للنساء والرجال، وكبار السن ومختلف مجموعات أصحاب المصلحة وتوزيع الموارد لتحقيق المساواة في المجتمع".^{١٤٩} وتشير التعليقات الأولية إلى أن الوزارات التنفيذية ليس لديها حتى الآن منهجية راسخة لتقييم الأثر المترتب عن مقترحات ميزانياتها على الجنسين.^{١٥٠} وتمثل هذه فرصة كبيرة حتى يتسنى للجمعية الوطنية استخدام سلطاتها في الإشراف على الميزانية للتعلم بدرجة أكبر في المقترحات التي تقدمها الوزارات من أجل ضمان إيلاء الاعتبار المناسب للشواغل الجنسانية.

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- هل يتطلب دستور بلدكم أو أي قانون آخر دمج مبادئ الميزنة المُراعية للمنظور الجنساني في عملية الميزانية الحكومية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فهل يمكن أخذ ذلك بعين الاعتبار؟
- هل لدى برلمانكم أي متطلبات محددة، عند تمرير مشاريع القوانين، من أجل ضمان تخصيص التمويل المناسب في الميزانية لتنفيذها؟
- هناك شرط بأن تتضمن مقترحات الموازنة المقدمة إلى البرلمان تقييماً للأثر الجنساني؟
- هناك أي لجان برلمانية متعلقة بالميزانية يمكن استخدامها لاستعراض ما إذا كانت إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني تُزوّد بالموارد المناسبة؟
- هل يطلب من اللجان البرلمانية المكلفة باستعراض تقارير النفقات و/أو المراجعة تقييم مدى تحقيق الميزانية للأهداف، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؟

٨-٣ الإشراف على تنفيذ القوانين

بعد أن يقر البرلمان مشاريع قوانين لإلغاء القوانين التمييزية أو تعديلها و/أو سنّ تشريعات مُراعية للمنظور الجنساني، لا تزال هناك خطوات إجرائية يلزم اتخاذها لضمان أن يصبح مشروع القانون قانوناً ويجري تنفيذه وفقاً لذلك. وفي كثير من البلدان، يتعين على السلطة التنفيذية (الرئيس أو الملك أو الحاكم أو قائم مقام رئيس

^{١٤٨} منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تابلند: خطة عمل الميزنة الجنسانية (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠)، الصفحات ١٩-٢٠. متاح على: <http://www.oecd.org/gov/budgeting/gender-budgeting-action-plan-thailand.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

^{١٤٩} منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الحاشية ١٤٨، ص ٢٠.

^{١٥٠} منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الحاشية ١٤٨، ص ٢٠.

الدولة) أن تعتمد رسمياً مشروع القانون قبل أن يصبح قانوناً. وفي بعض الحالات، قد يتيح ذلك للسلطة التنفيذية استخدام حق النقض ضد أي قانون يقره البرلمان. ولضمان أن يصبح مشروع القانون الذي أقره البرلمان قانوناً، من المهم مواصلة الضغط، بما في ذلك عن طريق تعبئة الجمهور ووسائل الإعلام.

وتتضمن كثير من مشاريع القوانين التي يقرها البرلمان ويصدق عليها رئيس السلطة التنفيذية رسمياً بنداً بشأن إنفاذها، والذي ينص على أن تنشر الجريدة الرسمية القانون و/أو يحدد تاريخ دخول القانون حيز النفاذ. وفي بعض الحالات، قد تؤدي هذه الخطوة الأخيرة أيضاً إلى إبطاء تنفيذ القانون، مع تأخر موعد نشر القانون وتأجيل موعد إنفاذه.



يُشجّع البرلمانيون على مواصلة تتبع إقرار مشاريع القوانين المُراعية للمنظور الجنساني التي سنها البرلمان، من أجل ضمان اتخاذ الخطوات النهائية حتى يدخل القانون حيز التنفيذ.

وتُظهر التجربة أنه حتى عندما تُسنّ إصلاحات في القوانين المُراعية للمنظور الجنساني بشكلٍ فعّال أو يتم إلغاء قانون تمييزي، فقد لا يكون ذلك كافياً لإحداث تغيير عملي على أرض الواقع. وفي أبسط المستويات، يلزم نشر القوانين الجديدة في الجريدة الرسمية، وفي بعض الحالات، يلزم تطوير اللوائح أو الأدوات التشريعية لتوضيح الجوانب الرئيسية لتنفيذ القانون. وينبغي أن يكون هذا واضحاً نسبياً، غير أن التقدم المُحرز يمكن أن يتوقف عندما تضع اللوائح متطلبات إضافية متصلة بالميزانية (مثل اللوائح المتعلقة بالخدمات الصحية التي قد تقدمها الحكومة بتكلفة مدعومة أو مجاناً).

وقد يتسم التنفيذ بقدر أكبر من الصعوبة عندما يكون القصد من القوانين إحداث تغييرات اجتماعية كبيرة. فعلى سبيل المثال، فحتى مع تعديل سنّ زواج الفتيات إلى ١٨ سنة، فقد تظل الأسر والمجتمعات المحلية غير ممثلة للقانون، وقد يتردد مسؤولو الرعاية الاجتماعية أو الشرطة في اتخاذ إجراءات الإنفاذ. وبالمثل، قد تكون هناك حاجة إلى إجراءات تشغيلية مختلفة لضمان فاعلية تشريعات العنف العائلي، مثل تخصيص موارد إضافية وتدريب مهنيي الرعاية الصحية وأفراد الشرطة والقضاة أو إنشاء مراكز أزمات. وغالباً ما تتوقف هذه الإجراءات عندما لا تحظى باهتمام فوري ومستمر.

وعندما يشعر البرلمانيون بالقلق من عدم اتخاذ إجراءات كافية لتنفيذ إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني، يمكنهم استخدام مجموعة من العمليات البرلمانية بُغية إجراء تحقيقات والسعي إلى محاسبة السلطة التنفيذية على عدم اتخاذ أي إجراء. ويشمل ذلك:

◀ **وقت الأسئلة أو الاستجابات:** يمكن للبرلمانيين استخدام سلطاتهم لطرح أسئلة على السلطة التنفيذية للفت الانتباه إلى حالة تنفيذ إصلاح القوانين ومعرفة ما تفعله الحكومة و/أو ما فعلته و/أو تخطط له.

◀ **جلسات الاستماع أو الاستفسارات البرلمانية:** يمكن استخدام اللجان البرلمانية لعقد جلسات استماع عامة أو تحقيقات أطول في قضايا محددة، بما في ذلك فاعلية تنفيذ القوانين من قبل الحكومة. وقد تتمكن اللجنة الحالية من استخدام تفويضها للدعوة إلى جلسات استماع مع الوزارات أو الهيئات الحكومية الرئيسية

للمساءلة عن التنفيذ. وبدلاً من ذلك، قد يُقرّر البرلمان تشكيل لجنة محددة لإجراء تحقيق أكثر تعمقاً في مجال معين من مجالات إصلاح القوانين. وبدأت بعض البرلمانات في المطالبة بفحص القوانين التالية للتشريع، بما يكفل إيلاء اهتمام خاص لضمان التنفيذ السليم لإصلاحات القوانين.^{١٥١}

التحقيقات المستقلة: في معظم البلدان، يتمتع البرلمان بسلطة إجراء تحقيق مستقل، ويُمنح تفويضاً محدداً بموجب القانون للتحقيق في موضوع معين. وغالباً ما تتمتع هذه التحقيقات بسلطات بعيدة المدى ويمكن استخدامها ليس فقط لتتبع تنفيذ القوانين الحالية وإصلاحات القوانين، بل أيضاً لتقديم توصيات متابعة حول سُبل تحسين هذه القوانين. وقد يكون إصلاح القوانين في هذه الحالة دورياً، حيث تُسنّ القوانين ثم تُعدّل بمرور الوقت بما يكفل استمرار فاعليتها في الممارسة العملية.

ويمكن للبرلمانيين أيضاً العمل خارج المؤسسة الرسمية للبرلمان من أجل تشجيع تنفيذ إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني. وكأفراد، يُعدّ البرلمانيون قادةً وممثلين لناخبيهم ومجتمعاتهم. وفي هذا الدور، يمكنهم أن يناصروا بشكلٍ استباقي إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني من خلال الانخراط في أنشطة التثقيف العام ونشر التوعية بين الناخبين. وفي حال وجود معلومات مغلوطة أو مجرد نقص في المعلومات حول القانون، يمكن للبرلمانيين التحدث إلى مجتمعاتهم المحلية وشرح الإصلاحات الجديدة، والعمل مع زعماء المجتمعات المحلية الآخرين من أجل حشد التأييد لإصلاحات المساواة بين الجنسين. ويكتسي ذلك أهمية بالغة في ضمان إحداث تغيير حقيقي. وأظهرت التجربة أن الإصلاح المحدود للقوانين ليس سوى الخطوة الأولى في عملية أطول بكثير من أجل إضفاء الطابع الاجتماعي على القوانين المُراعية للمنظور الجنساني بحيث يمتلكها المجتمع بأسره ويدعمها.

الإطار ٢١: الإشراف البرلماني على تنفيذ إصلاحات القوانين لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي:

مثالان من إسبانيا وويلز

في حين أن كثيراً من البلدان قد سنّت تشريعات للتصدي بشكلٍ أكثر فاعلية للعنف ضد النساء والأطفال، أصبح من الواضح الآن أن التنفيذ السليم لهذه القوانين لا يزال يمثل تحدياً. ولتحقيق هذه الغاية، كانت هناك دعوات لمزيد من المراقبة المنهجية التي يلزم ترسيخها في التشريع، بحيث يوفر البرلمان إشرافاً مستمراً أكثر فاعلية ويتمتع بالسلطة لاتخاذ الإجراءات حسب الحاجة.^{١٥٢}

ففي إسبانيا، على سبيل المثال، سُنّ القانون الأساسي ٢٠٠٤/١ لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافحته ولحماية الضحايا.^{١٥٣} وتطلّب القانون نفسه إنشاء مرصد الدولة بشأن العنف ضد المرأة، وهو

١٥١ ماريا موسموتي، ورقة سياسة: تدقيق تال للتشريع مُراعٍ للمنظور الجنساني (لندن، مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ٢٠٢٠). متاح على https://www.wfd.org/wp-content/uploads/2020/07/policy-paper_updated1.pdf (تاريخ الاطلاع: ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١): فرانكلين دي فريزي وفيكوتوريا حسون، تدقيق تال للتشريع: دراسة مقارنة لممارسات التدقيق التالي للتشريع في برلمانات مختارة والأساس المنطقي لدورها في المساعدة الديمقراطية (لندن، مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ٢٠١٧). متاح على <https://www.wfd.org/wp-content/uploads/2018/07/Comparative-Study-PLS-WEB.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٥٢ روزالين بارك، تنفيذ التشريع: مراقبة العمل الحكومي والإشراف عليه (نيودلهي، المدافعون عن حقوق الإنسان، ٢٠١١). متاح على: <http://archive.ipu.org/splz-e/newdelhi11/park5.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٥٣ القانون الدستوري ١/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، بشأن تدابير الحماية المتكاملة ضد العنف الجنساني.

القسم الرابع: الالتزامات الرئيسية بشأن المساواة بين الجنسين



تشمل الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان حظر زواج الأطفال. © يوسف واهيل/وكالة فرانس برس

١-٤ صكوك حقوق الإنسان الأساسية

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمده الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ أكثر من ٧٠ عاماً، على ما يلي: "الناس جميعاً سواءً أمام القانون، وهم يتساوون في حقِّ التمتع بحماية القانون دوغماً تمييز، كما يتساوون في حقِّ التمتع بالحماية من أيِّ تمييز ينتهك هذا الإعلانَ ومن أيِّ تحريض على مثل هذا التمييز".^{١٥٩} وقد وُضع توضيح موسَّع لهذه المجموعة الأساسية من المبادئ في العهدين الدوليين الرئيسيين لحقوق الإنسان اللذين اعتمدهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك حقوق مماثلة مُدرجة في الدساتير الوطنية حول العالم: إذ يحتوي ١٩١ دستوراً الآن على أحكام بشأن المساواة وعدم التمييز، وتتضمن ٢٤ منها أحكاماً قائمة بذاتها بشأن حقوق المرأة.^{١٦٠} وتعزز الالتزامات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان الأحكام المحلية المتعلقة بالحقوق ويُسترد بها في كثير من الأحيان في كيفية وضع القوانين الوطنية.

ومن المهم للبرلمانيين أن يكونوا على دراية بقواعد ومعايير حقوق الإنسان على الصعيدين العالمي والإقليمي والتي تصبُّ في صالح النساء والفتيات. وهذا يشمل السياقات التي صدقت فيها البلدان على هذه المعاهدات. وتستلزم

١٥٩ الأمم المتحدة، «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان». متاح على: <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٦٠ لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، الحاشية ٦، ص ١٢.

التزامات حقوق الإنسان أيضاً وضع آليات ومتطلبات الرصد والإبلاغ الخاصة، والتي توفر نقاط دخول للبرلمانيين للإشراف على الحماية الفاعلة وتعزيز الحقوق على حد سواء، ولاتخاذ إجراءات في البرلمان تكفل معالجة الفجوات أو أوجه عدم المساواة أمام القانون عند تحديدها.

٢-٤ دمج قواعد ومعايير حقوق الإنسان في القانون المحلي

يجب أن يكون البرلمانيون على دراية بالأنظمة القانونية التي تقوم عليها عملية وضع القوانين في بلدانهم. ويشير النظام القانوني إلى مجموع جميع القوانين والمؤسسات الرسمية و/أو غير الرسمية، بما في ذلك المبادئ التي تحكم تفاعل القوانين والمؤسسات والطريقة التي يجري بها التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وإدماجها في القوانين والممارسات المحلية. وتُعرف الأنظمة التي تتفاعل فيها القوانين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية باسم الأنظمة القانونية التعددية. وفي بعض السياقات، تُدمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان تلقائياً في القانون المحلي. وفي مثل هذه الأنظمة، المعروفة بالالتزام "بالتقاليد القانونية الأحادية"، تطبق المحاكم أيضاً المعايير الدولية لحقوق الإنسان في قراراتها. تطبق بلدان القانون المدني، مثل فرنسا وبلجيكا ومالي ولكسمبرغ وأجزاء كثيرة من أوروبا الشرقية، النهج الأحادي. وفي المقابل، تعتمد البلدان "التقاليد القانونية المزدوجة" التي تتطلب موافقة برلمانية وتشريعات قبل دمج المعاهدات الدولية في القانون المحلي. والمحكمة في هذه البلدان غير ملزمة بتطبيق المعاهدات في قراراتها، مع أن عدداً متزايداً منها يتبين أنه يفعل ذلك. وتدرج بلدان القانون العام مثل أستراليا وكندا وغانا ونيجييريا والمملكة المتحدة وأيرلندا ضمن هذه الفئة الأخيرة.

٣-٤ القواعد القانونية الأساسية بشأن المساواة بين الجنسين في المعاهدات والالتزامات الدولية

أقرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدت في عام ١٩٧٩، صراحةً بحق النساء والفتيات في المساواة أمام القانون. وتدعو المادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة البلدان على وجه التحديد إلى تجسيد مبدأ المساواة في الدساتير الوطنية والتشريعات الأخرى، وإنشاء الحماية القانونية لحقوق المرأة، وتعديل و/أو إلغاء جميع القوانين التي تميز ضد المرأة.^{١٦١} كما تنص المادة ١٥ صراحةً على أنه "على الدول الأطراف أن تمنح المرأة المساواة مع الرجل أمام القانون".^{١٦٢} ونظراً لأن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أصبح الآن شبه عالمي (١٨٩ دولة طرفاً في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠)، فهذا يعني أن المجتمع العالمي بأكمله تقريباً قد التزم بضمان أن تكفل الأطر القانونية المحلية للنساء والفتيات حقوقاً متساوية مع الرجال والفتيات أمام القانون وفي الممارسة العملية. وفي دليل البرلمانيين "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري"، يقدم الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عما يمكن للبرلمانيين أداءه لتعزيز تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ويعرض أمثلة على الممارسات السليمة التي

١٦١ الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، نيويورك، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩).

١٦٢ الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، نيويورك، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩). متاح على: https://tbinetnet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=

[CEDAW/C/GC/28&Lang=en](https://tbinetnet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW/C/GC/28&Lang=en) (تاريخ الأطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).



ما تعريف "التمييز"؟

تُعرّف المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "التمييز ضد المرأة" على النحو التالي: "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية".

يمكن للبرلمانيين الاستفادة منها من أجل إحراز تقدم في المساواة بين الجنسين في البيت.^{١٦٣}

وتُعزّز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بحقوق الفتيات باتفاقية حقوق الطفل، والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٠.^{١٦٤} وصدقت جميع البلدان تقريباً باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية حقوق الطفل. وتُعرّف المادة ١ الطفل بأنه أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة. وتدعو المادة ٢ الدول الأطراف إلى اتخاذ إجراءات لحماية الأطفال من جميع أشكال التمييز، بشروط مماثلة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة. ويفرض ذلك على البرلمانيين واجب دعم الجهود الوطنية من أجل ضمان حماية حقوق الأطفال من خلال القوانين المناسبة التي تحترم الالتزامات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.^{١٦٥}

الإطار ٢٢: تُعزّز المعاهدات الإقليمية الاتفاقات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

على الرغم من أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل تعلمان بوصفهما إطارين تشريعيين دوليين، فقد وضعت كثير من المناطق أيضاً معاهدات واتفاقات إقليمية إضافية وأقرتها، ويوفر كثير منها إرشادات أكثر تفصيلاً و/أو أكثر ارتباطاً بالسياق الإقليمي حول أفضل السبل لحماية حقوق النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، أعد أعضاء الاتحاد الأفريقي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب،^{١٦٦} جنباً إلى جنب مع بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا؛ ("بروتوكول مابوتو")^{١٦٧} والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.^{١٦٨} وبالمثل، وضعت منظمة الدول الأمريكية اتفاقية

١٦٣ الاتحاد البرلماني الدولي، دليل للبرلمانيين "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري" (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٣). متاح على: <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-07/handbook-parusalemarians>. تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

١٦٤ الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل (اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥، نيويورك، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩). متاح على: <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٦٥ لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، التوصية العامة رقم ٣١ للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم ١٨ للجنة حقوق الطفل بشأن الممارسات الضارة (CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18)، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). متاح على: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/627/76/PDF/N1462776.pdf?OpenElement> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٦٦ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١). متاح على: <https://www.achpr.org/legalinstruments/detail?id=49> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٦٧ الاتحاد الأفريقي، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (٢٠٠٣). متاح على: https://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/protocol_rights_women_africa_2003.pdf (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٦٨ الاتحاد الأفريقي، الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (١٩٩٠). متاح على: <https://au.int/en/treaties/african-charter-rights-and-welfare-child> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

البلدان الأمريكية المعنية بمنح الحقوق المدنية للمرأة،^{١٦٩} واتفاقية البلدان الأمريكية المعنية بمنح الحقوق السياسية للمرأة^{١٧٠} واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن جنسية المرأة.^{١٧١}

والأهم من ذلك أن الدول الأعضاء أقرت أيضاً الاتفاقيات العالمية والإقليمية التي تدعو البلدان إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات كأولوية محددة. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٣.^{١٧٢} ووضعت منظمة الدول الأمريكية اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه ("اتفاقية بيليم دو بارا").^{١٧٣} ووضع مجلس أوروبا اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما ("اتفاقية اسطنبول")،^{١٧٤} وتنص المادة ٧٠ منها على أنه ينبغي للبرلمانات الوطنية أن تشارك في رصد تنفيذ الاتفاقية. وفي إعلان المساواة بين الجنسين لقادة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٢، تعهد قادة منطقة المحيط الهادئ بتنفيذ إجراءات سياسة وطنية محددة لإحراز تقدم في المساواة بين الجنسين، بما في ذلك "سنّ وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لحماية المرأة من العنف وفرض العقوبات المناسبة على مرتكبي أعمال العنف".^{١٧٥}

٤-٤ إرشادات حول إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني من الهيئات الدولية لحقوق الإنسان

تشتمل كثير من معاهدات الأمم المتحدة والمعاهدات الإقليمية على آليات الرصد والرقابة التي يمكن للبرلمانيين استخدامها لإثراء أنشطة الرقابة التي تضطلع بها. وفي حقوق الإنسان: دليل للبرلمانيين، يقدم الاتحاد البرلماني الدولي إرشادات مفصلة حول كيفية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك من خلال إصلاح القوانين.^{١٧٦} ويمكن أن يسترشد بهذه التوصيات، وغيرها من الهيئات المماثلة، في جهود إصلاح القوانين الوطنية المُراعية للمنظور الجنساني، إذ إنها غالباً ما تسلط الضوء على مجالات إصلاح القوانين المهمة وتقدم اقتراحات عملية للإصلاح تجسد المعرفة

١٦٩ منظمة الدول الأمريكية، اتفاقية البلدان الأمريكية لمنح الحقوق المدنية للمرأة (١٩٤٨). متاح على:

<https://www.oas.org/en/cim/docs/CCRW%5bEN%5d.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٧٠ اتفاقية البلدان الأمريكية لمنح الحقوق السياسية للمرأة" (منظمة الدول الأمريكية، بوغوتا، كولومبيا، ١٩٤٨).

<https://www.oas.org/en/cim/docs/CPRW%5bEN%5d.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٧١ منظمة الدول الأمريكية، اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن جنسية المرأة (١٩٣٣). متاح على:

<http://www.oas.org/en/cim/docs/CNW%5bEN%5d.pdf> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٧٢ الأمم المتحدة، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (أعلن عنه بواسطة قرار الجمعية العامة رقم ٤٨/١٠٤، نيويورك، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣). متاح على: https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocities-crimes/Doc.21_dec (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٧٣ منظمة الدول الأمريكية، اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (١٩٩٤). متاح على:

<https://www.oas.org/juridico/english/treaties/a-61.html> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٧٤ مجلس أوروبا، اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما (٢٠١١). متاح على: <https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/210> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٧٥ منتدى جزر المحيط الهادئ، إعلان المساواة بين الجنسين الصادر عن قادة منطقة المحيط الهادئ (٢٠١٢). متاح على: <https://www.forumsec.org/pacific-leaders-gender-equality-declaration/> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٧٦ الاتحاد البرلماني الدولي، دليل للبرلمانيين بشأن حقوق الإنسان (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦). متاح على: <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-10/human-rights> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).



توفر معاهدات حقوق الإنسان فرصاً مؤاتية لأعضاء البرلمان من أجل إحراز تقدم في إصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني.

تضطلع البرلمانات بدور في (١) تقديم مدخلات واستعراض التقارير التي ترسلها الحكومات إلى هيئات استعراض معاهدات الأمم المتحدة، (٢) والمشاركة في الوفود لمناقشة هذه التقارير مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة، (٣) واستعراض التوصيات التي تقدمها الأمم المتحدة والعمل وفقاً لها. ترفع هيئات معاهدات الأمم المتحدة ملاحظات ختامية خطية إلى البلدان وغالباً ما تتضمن تلك الملاحظات توصيات محددة فيما يتعلق بإصلاحات القوانين التي تضطلع الهيئات التشريعية بدور في العمل بشأنها. وينبغي أن تنظر الهيئات التشريعية في هذه التقارير بشكلٍ منهجي لاتخاذ إجراءات بشأنها. وغالباً ما تضطلع اللجان البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية أو حقوق الإنسان بولاية استعراض هذه التقارير والتي ينبغي عرضها على الهيئة التشريعية لاستعراضها ومناقشتها.

المقارنة المكتسبة من البلدان الأخرى. وغالباً ما تُصدر هيئات حقوق الإنسان "توصيات عامة" حول مواضيع محددة. وتقدم هذه الهيئات نصائح مفيدة للبرلمانيين بشأن قضايا محددة في مجال إصلاح القوانين، بناءً على الممارسات الجيدة المقارنة المستقاة من مجموعة واسعة من البلدان. فعلى سبيل المثال، أصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توصيات عامة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساواة في الزواج، والمساواة في الأجور، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.^{١٧٧}

وأنشأت الأمم المتحدة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (في عام ١٩٨٢) ولجنة اتفاقية حقوق الطفل (في عام ١٩٩١) - وتُعرفان باسم "هيئات المعاهدات" من أجل دعم تنفيذ الاتفاقيتين ورصدهما. ويمكن لهذه الهيئات أيضاً قبول الشكاوى الواردة من البلدان التي وقّعت البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، والتي وضعت هذه الإجراءات.^{١٧٨} وفي عام ٢٠٠٦، واعتماداً على الممارسات السليمة المستمدة من هيئات المعاهدات القائمة التابعة للأمم المتحدة،

استُبدلت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وأُنشئت عملية الاستعراض الدوري الشامل. والاستعراض الدوري الشامل هو عملية تقودها الدول، تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان، حيث يُقِيم أداء كل دولة عضو في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان من قِبَل دول أخرى بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال اقتراح المجالات التي ينبغي لإصلاح القوانين فيها أن تدعم حقوق الإنسان وأن ترسخها. وفي عام ٢٠١٨، نشر مجلس حقوق الإنسان تقريراً عن مساهمة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل، والذي أقر فيه بدور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال مشاركتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل.^{١٧٩}

^{١٧٧} مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، «اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: توصيات عامة». متاح على:

<https://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/recommendations.aspx> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

^{١٧٨} مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، «البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة». متاح على:

<https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/OPCEDAW.aspx> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١)؛ مفوضية

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، «البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات». متاح على:

<https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/OPICCRC.aspx> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

^{١٧٩} مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل

(A/HRC/38/25)، مجلس حقوق الإنسان، نيويورك، ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨). متاح على: <https://undocs.org/ar/A/HRC/38/25> (تاريخ

الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).



توصية عامة صادرة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- اتفاقية حقوق الطفل بشأن الممارسات الضارة

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل مجموعة مشتركة من التوصيات التي ركزت بشكل خاص على معالجة الممارسات الضارة التي تؤثر في الفتيات والشابات. ونوقشت قضايا مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتعدد الزوجات وعقوبات الشرف بالتفصيل. ودعت اللجان إلى اتباع نهج شامل للتعامل مع هذه القضايا، بما في ذلك إصلاح القوانين، وكذلك البرامج التي تتناول التعليم والصحة والاحتياجات الحرجة الأخرى.

الإطار ٢٣: أشركت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة البرلمانيين على نحو استباقي لتشجيع إصلاح القوانين المراعية للمنظور الجنساني

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة هي هيئة المعاهدات الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي اعتمدت سياسة بشأن التعاون مع البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي.^{١٨٠} وأقرت اللجنة على وجه التحديد بأنه "بالنظر إلى الدور الرئيسي للبرلمانات... [ينبغي] للدول الأطراف أن تضمن توعية البرلمانيين، بوصفهم ممثلين للشعب، وإحاطتهم علماً بعمل اللجنة حتى يتمكنوا من أخذ ذلك في الاعتبار في وظائفهم التشريعية".^{١٨١} وكررت اللجنة أيضاً "أهمية تعزيز الآلية الوطنية المكرسة للمساواة على مستوى البرلمان، مثل اللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين، والبعثات والمعلومات المتصلة بالتحقيقات بشأن العنف ضد المرأة، وتحسين التشريعات المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل".^{١٨٢}

ويشجّع البرلمانيون على العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تحديد الفرص الملموسة لأعضائه بُعْية المشاركة بشكلٍ منهجي مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والاستفادة من خبراتهم ومشورتهم لصالح وضع قوانين وأدوات رقابية مُراعية للمنظور الجنساني. ولدى كثير من البرلمانات لجان دائمة مخولة بالتعامل مع الشؤون الخارجية وأو العلاقات الدولية. ويمكن لهذه اللجان أن تعمل بصفة جهات ارتباط للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويمكنها أيضاً العمل مع وزارة الخارجية الوطنية لضمان مشاركة البرلمانيين في وفود حقوق الإنسان الدولية والإقليمية – ليس في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فحسب، وإنما في هيئات حقوق الإنسان الأخرى أيضاً. كما تُشجّع هذه اللجان البرلمانية على تسهيل المدخلات البرلمانية في التقارير الوطنية عن حقوق الإنسان وضمان عرض التقارير الواردة من الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات الإقليمية على البرلمان من قبل وزير الخارجية ومناقشتها في المجلس.

ومن الناحية العملية، يُطلب من الدول التي صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل رفع تقريرٍ إلى اللجنة المعنية كل أربع سنوات على الأقل.^{١٨٣} ومن خلال عملية الاستعراض

١٨٠ الاتحاد البرلماني الدولي، "العمل مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة". متاح على: <https://www.ipu.org/our-impact/gender-equality/womens-rights/eliminating-discrim/working-with-cedaw-committee> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٨١ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرلمانات الوطنية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ص ٣. متاح على: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CEDAW/Statements/Parliamentarians.pdf (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٨٢ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الحاشية ١٨١، ص ٣.

١٨٣ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة". متاح على:

<https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/pages/cedawindex.aspx> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

الدوري الشامل، يُطلب منها أيضاً رفع تقرير شامل عن حقوق الإنسان وتنفيذ المعاهدة إلى مجلس حقوق الإنسان كل أربع سنوات ونصف.^{١٨٤} وتعد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، وكذلك مجلس حقوق الإنسان، جلسات استماع مع وفود الدول في إطار عملية الاستعراض. ويمكن أن يشارك البرلمانيون في الوفود التي تُعرض على هذه اللجان. ويمكنهم أيضاً أن يضطلعوا بدور رئيسي في تنفيذ التوصيات التي قدمتها هذه الهيئات، والتي تتعلق كثيرٌ منها على وجه التحديد بإصلاح القوانين.

الإطار ٢٤: في أوزبكستان، يشارك المجلس الأعلى بشكل استباقي في إعداد تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها.

أعاد أحدث تقرير دوري عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تأكيد الدعم القوي لسنِّ إصلاحات القوانين المُراعية للمنظور الجنساني وإحراز تقدم في تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في أوزبكستان. ويؤدي المجلس الأعلى دوراً فاعلاً في هذه الجهود. وأعدَّ التقرير من خلال عملية تشاركية ضمت أكثر من ٦٠ جهة حكومية ومؤسسة مجتمع مدني، بتنسيق من المركز الوطني لحقوق الإنسان. وأعدَّت مسوِّدة من قبل الفريق العامل بقيادة المجلس القومي لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ٥ من قرار رئيس جمهورية أوزبكستان المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ "بشأن تحسين أنشطة المركز الوطني لحقوق الإنسان في جمهورية أوزبكستان". ثم يُرسل مسوِّدة التقرير إلى المجالس التابعة للمجلس الأعلى لمناقشتها. ويجري عقب هذه المناقشة تبني القرارات من قبل كلا المجلسين (المجلس التشريعي ومجلس الشيوخ)، بالموافقة رسمياً على المسوِّدة والتصديق على تقديمها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وعادة ما يضم الوفد الوطني، الذي يحضر جلسات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ممثلين عن المجلس الأعلى.

وحال تلقي الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإن الوفد الوطني يرفع تقاريره إلى المجلس الأعلى وتُوضع خطة عمل وطنية من أجل إحراز تقدم في التوصيات. ووفقاً لقرار رئيس جمهورية أوزبكستان لعام ٢٠١٨، يُوافق على خطة العمل الوطنية بعد ذلك بقرار مشترك يصدره كلا المجلسين التابعين للمجلس الأعلى. وقد دفع هذا القرار المشترك أيضاً إلى إنشاء فريق رصد تنفيذ خطة العمل الوطنية، ويضم ممثلين عن البرلمان والمجلس القومي لحقوق الإنسان. ومنذ استحداث عملية خطة العمل الوطنية الجديدة هذه، سنَّ المجلس الأعلى قانونين مهمين: "حماية المرأة من التحرش والعنف" و"ضمانات المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال" في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

وتمثَّل أحد الابتكارات البارزة التي قدمها المجلس الأعلى في استحداث آلية تستخدم في فحص جميع مشاريع القوانين أولاً من قبل الوزارة المسؤولة عن إعدادها يتبعها وزارة العدل للتحقق من التحيز الجنساني وذلك قبيل تقديمها إلى البرلمان. ويمكن فقط توجيه مسوِّدات التشريع التي تتجاوز هذه المرحلة لإحراز مزيد من التقدم.

وفي الآونة الأخيرة،^{١٨٥} في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أنشأ المجلس التشريعي لجنة قضايا الأسرة والمرأة والتي تعمل على نشر التوعية بين البرلمانيين بدور اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١٨٤ الأمم المتحدة، القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن مجلس حقوق الإنسان (A/RES/60/251). متاح على: <https://undocs.org/ar/A/RES/60/251> (تاريخ الأطلاع: ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٨٥ المعلومات الواردة في هذه الفقرة ملخّصة من التقرير الدوري السادس المقدم من أوزبكستان بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية في عام ٢٠١٩. التقرير الدوري السادس المقدم من أوزبكستان بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية، المقرر تقديمه في عام ٢٠١٩ CEDAW/C/UZB/6، مؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ص ٦-٧.

وأهميتها. وأنشأت لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي بدأت عملها في آب/ أغسطس ٢٠١٩، الآن منبراً وطنياً لدعم مشاركة المرأة في جميع مجالات المجتمع. كما أجرت لجنة مجلس الشيوخ مشاورات عامة واسعة حول قانون "ضمانات المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال" وقانون "حماية المرأة من التحرش والعنف". فضلاً عن ذلك، نظرت اللجنة في أكثر من ١٥٠ التماساً مقدماً من النساء، بالاشتراك مع لجنة شؤون الأسرة والمرأة التابعة للمجلس التشريعي.

وفي عام ٢٠١٠، أقرت لجنة حقوق الإنسان بأن "المرأة في كل مكان لا تزال عرضة لضرر كبير نتيجة قوانين وممارسات تمييزية" وأن "المساواة بحكم القانون وبحكم الواقع لم تتحقق بعد في أي بلد من بلدان العالم"، وعقدت العزم على إنشاء فريق عامل تابع للأمم المتحدة بشأن التمييز ضد النساء والفتيات، يتألف من خمسة خبراء مستقلين.^{١٨٦} ويقدم الفريق العامل تقارير سنوية إلى مجلس حقوق الإنسان، بشكلٍ أساسي من خلال التقارير القطرية، بالاعتماد على البحوث والمشورة من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تحديد أولوياتها وإحراز تقدم بشأنها من حيث ضمان المساواة أمام القانون وفي الممارسة العملية. ومن الأمور ذات الصلة أيضاً التقارير المواضيعية للفريق العامل. وتضمنت هذه التقارير التركيز المنصب في عام ٢٠١٤ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وشملت تأملات بشأن إصلاحات القوانين لضمان الحقوق المتساوية للمرأة في العمل. وفي عام ٢٠١٥، ناقش التقرير المساواة بين الجنسين في الحياة العائلية والثقافية، بما في ذلك التوجهات المتصلة بقضايا مثل إصلاح قوانين الأسرة من أجل القضاء على الأحكام التمييزية ضد النساء والفتيات. وفي عام ٢٠١٦، تناول التقرير المتعلق بالصحة والسلامة استخدام أجساد النساء كأداة من خلال قوانين غير عادلة.^{١٨٧} وقد جُددت ولاية الفريق العامل حتى عام ٢٠٢٢، اعترافاً بالحاجة إلى مواصلة رصد ودعم الجهود المحلية التي تبذلها الحكومات والبرلمانات من أجل إحراز تقدم في جهود إصلاح القوانين وتنفيذها.

ووضّح مجلس حقوق الإنسان كثيراً من "الإجراءات الخاصة" الأخرى التي تتقاطع ولاياتها أيضاً مع التمييز أمام القانون وإصلاح القوانين على نطاق أوسع. ومن بين هؤلاء المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والمقرّر الخاص المعني بالفقر المدقع، والمقرّر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية.

وأقرت المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا ومنتدى جزر المحيط الهادئ بأهمية إصلاح القوانين من أجل دعم المساواة بين الجنسين و/أو عدم التمييز.^{١٨٨} وفي عام ١٩٩٤، أنشأت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أيضاً مكتب المقررة المعنية بحقوق المرأة، والمكتب مكلف بتحليل مدى امتثال القوانين والممارسات المتعلقة بحقوق المرأة في الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية للالتزامات العامة المنصوص عليها في الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان.^{١٨٩} وعقب بضع سنوات فقط، في عام ١٩٩٨، أقرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب منصب المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة في أفريقيا، اعترافاً بالحاجة

١٨٦ الأمم المتحدة، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان: ٢٣/١٥: القضاء على التمييز ضد المرأة (A/HRC/RES/15/23)، مؤرخ ٨ تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠١٠). متاح على: <https://undocs.org/ar/A/HRC/RES/15/23> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٨٧ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "التقارير المواضيعية السنوية للفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات"، متاح على: <https://www.ohchr.org/en/Issues/Women/WGWomen/Pages/Annualreports.aspx> (تاريخ الاطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

١٨٨ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الحاشية ٣١، ص ١٦-١٧.

١٨٩ منظمة الدول الأمريكية، "المقررة المعنية بحقوق المرأة"، متاح على: <https://www.oas.org/en/iachr/women/mandate/mandate.asp> (تاريخ الاطلاع: ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠).

إلى توجيه تركيز خاص نحو المشكلات والحقوق الخاصة بالمرأة في إفريقيا.^{١٩٠} وقد جُددت ولاية المقررة الخاصة ومُددت أربع مرات منذ ذلك الحين.^{١٩١}

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- كيف يشارك برلمانكم في تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة وعملية الاستعراض الدوري الشامل ومجلس حقوق الإنسان بشكل عام؟ في حال عدم المشاركة، فهل يتسنى دعوة الحكومة لإتاحة مزيد من المشاركة المنهجية للبرلمانيين في هذه العمليات؟
- أهنك أي هيئات إقليمية لحقوق الإنسان ربما تكون قد أصدرت تقارير ذات صلة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإصلاح القوانين؟
- هل هناك لجنة برلمانية محددة مسؤولة عن الإشراف أو المشاركة في إعداد التقارير بشأن الالتزامات المتعلقة بحقوق المرأة؟
- هل تقدم الحكومة في البرلمان مسودات التقارير إلى الأمم المتحدة أو هيئات حقوق الإنسان الإقليمية و/أو الملاحظات الختامية التي قدمتها هذه الهيئات، حتى يتمكن البرلمانيون من مناقشتها ومحاسبة الوزارات والإدارات والوكالات ذات الصلة؟

٥-٤ أهداف التنمية المستدامة وإصلاح القوانين المراعية للمنظور الجنساني

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اجتمع قادة العالم من أجل مناقشة خطة أهداف التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الجديدة والاتفاق عليها. ويستندون في ذلك إلى نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال التنمية، والذي ”يسعى إلى تحليل أوجه عدم المساواة الكامنة في صميم مشكلات التنمية والتصدي للممارسات التمييزية والتوزيع غير العادل للسلطة الذي يعوق إحراز تقدم في مجال التنمية ويؤدي في الغالب إلى تخلف مجموعات من الناس عن الركب“.^{١٩٢}

ووفقاً لذلك، وبالإضافة إلى كونها هدفاً في حد ذاتها، حظيت المساواة بين الجنسين بالاعتراف بها كأولوية شاملة يلزم معالجتها إذا ما أريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويُسلّم إعلان خطة عام ٢٠٣٠، الذي وافق عليه رؤساء الحكومات، على وجه التحديد بأن ”تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سيساهمان مساهمة حاسمة في إحراز تقدم على مستوى جميع الأهداف والغايات. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانيات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظل نصف البشرية محروماً من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له.

١٩٠ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ”المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة“. متاح على:

<https://www.achpr.org/specialmechanisms/detail?id=6> (تاريخ الأطلاع: ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

١٩١ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ”المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة: الولاية ومذكرات بسيرة ذاتية“. متاح على: <https://www.achpr.org/specialmechanisms/detailmech?id=6> (تاريخ الأطلاع: ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

١٩٢ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ”نهج قائم على حقوق الإنسان“. متاح على:

<https://unsdg.un.org/2030-agenda/universal-values/human-rights-based-approach> (تاريخ الأطلاع: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

الشكل ٥: أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بشأن المساواة بين الجنسين والتميز والقانون

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

- **الغاية ١-٥** القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان
- **الغاية ٢-٥** القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
- **الغاية ٣-٥** القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية
- **الغاية ٤-٥** الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها، بتوفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات للحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني
- **الغاية ٥-٥** كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
- **الغاية ٦-٥** ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما
- **الغاية ٧-٥** القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية
- **الغاية ٨-٥** تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكنية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
- **الغاية ٩-٥** اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

- **الغاية ١٠-٣** ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات عادلة مسالمة لا يُهْمَس فيها أحد

- **الغاية ١٦-٣** تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
- **الغاية ١٦-٩** توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠
- **الغاية ١٦-ب** تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها

وكما بيّن الشكل ٥، يركز الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة على نحوٍ خاص على المساواة بين الجنسين، وقد خصصت جميع الأهداف الثلاثة أهدافاً تعطي الأولوية للقوانين التي تعزز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز أمام القانون. وتدعو كثير من أهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى إصلاح القوانين المرعية للمنظور الجنساني من أجل توفير حقوق قانونية وأوجه حماية فعالة فيما يتعلق بالتميز للنساء والفتيات، وإتاحة السبل إلى الخدمات الصحية والموارد الاقتصادية، وحقوق ملكية الأراضي، والخدمات المالية، والميراث. ويجب أن تنظر البرلمانات إلى الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة الذي يركّز بشكلٍ خاص على تعزيز المساواة بين الجنسين، ويدعو الدول إلى "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان" (الغاية ١-٥) في حين يقيس المؤشر ١٠-١-٥ "ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس". وتقرّ هذه الغايات بأنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري وجود بيئة تمكينية تدعم تنفيذها، بما في ذلك الأطر القانونية الوطنية.

وتدمج معظم البلدان الآن أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية على الصعيدين الوطني والقطاعي، بما في ذلك الخطط المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ويُمكن أن تكون هذه الخطط مصادر مهمة لإجراء تحليلات على الصعيد المحلي من حيث القضايا المحددة التي تؤثر في بلدٍ ما. وغالباً ما توفر هذه الخطط أيضاً بيانات أساسية مفيدة، وفي بعض الحالات، تُساعد في تصنيف القضايا على الصعيد دون الوطني - مما يمكن أن يكون مفيداً للبرلمانيين ممّن يمثلون مناطق مختلفة من البلاد. وغالباً ما تتضمن تقارير التقدم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية تحليلاً محدداً للأطر القانونية الحالية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مجالات إصلاح القوانين.

أسئلة رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- هل يُصدر بلدكم تقارير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والمعروفة عموماً باسم التقارير الوطنية الطوعية؟ إذا كان الأمر كذلك، فما رأي التقرير بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؟ هناك أي قضايا متصلة بإصلاح القوانين المُراعية للمنظور الجنساني أثارها تقريرُ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل أصدر بلدكم أي تقارير قطاعية ذات صلة بالمساواة بين الجنسين (على سبيل المثال، حول حقوق المرأة أو حقوق الطفل أو الصحة أو التعليم أو التوظيف)؟ هل تُحدّد هذه التقارير أي إصلاحات قانونية محددة مُراعية للمنظور الجنساني كأولوية؟
- هل أعضاء برلمانكم على دراية بتقارير بلادهم عن مؤشر هدف التنمية المستدامة 5-1-1 بشأن "ما إذا كانت الأطر القانونية موجودة لتعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي وإنفاذهما ورصدهما"؟
- هل اضطلع برلمانكم بأي جهود لمتابعة التزامات بلدكم في مجال المساواة بين الجنسين والقرارات والتوجيهات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل؟



يمكن للبرلمانيين، بل ينبغي لهم، أن يعملوا على النهوض بمراعاة القوانين للمنظور الجنساني وأن يشرّفوا على تنفيذها.
© سيرجي خارشينكو/نور فوتو

خاتمة

يوفر القانون الأساس الراسخ الذي تعمل المجتمعات في إطاره، ويحدد ما يُشكّل سلوكاً مقبولاً أو غير مقبول لدى الأفراد والشركات والمجتمعات المحلية. ودور البرلمانيين هو ضمان أن تعمل القوانين على خدمة مصالح جميع أفراد المجتمع وأن تحمي حقوق الجميع - نساءً ورجالاً وفتياتاً وفتيات - وتعززها. ولكن كما ورد في القسم ١ من هذا الدليل، فالحقيقة هي أن الرجال والنساء غير متساوين أمام القانون في كثير من بلدان العالم لأسباب متعددة. وفي بعض الحالات، يذهب القانون حتى إلى حرمان المرأة أو إلحاق الضرر بها.

ويشرح هذا الدليل الدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في ضمان أن تحمي القوانين المحلية حقوق النساء والفتيات وتعززها على نحو فاعل ومناسب، مع مُراعاة الأعراف الدولية (أو الإقليمية) والمحلية والممارسات السليمة. ويتمتع البرلمانيون، بوصفهم مسؤولين منتخبين، بمكانة في المجتمعات المحلية تمكنهم من العمل مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والدولي وبدء مناقشات حول ما إذا كان ينبغي إحراز تقدم في إصلاح القوانين وكيفية ذلك بُغية ضمان تمكين المرأة. ونتيجة للتفاعلات المباشرة مع الناخبين والمجتمعات المحلية، فإن البرلمانيين في وضع جيد يمكنهم من معرفة المجالات العملية لإصلاح القوانين التي تتطلب اتخاذ إجراءات وإعادة هذه المعلومات إلى البرلمان للضغط من أجل التغيير.

والبرلمانيون هم أصحاب المصلحة الرئيسيون في عملية إصلاح القوانين إذ تكلفهم الحكومة القائمة بإقرار القوانين والإشراف على تنفيذها. ويمكن استخدام عمليات مختلفة لإصلاح القوانين بحسب السياق. ويمكن للبرلمانيين أن يقدّموا التغيير بأنفسهم أو يمكنهم العمل بالشراكة مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والأكاديميين والشركاء الإيمانيين الدوليين. ويمكنهم تحليل الفجوات وأوجه الاختلال في القانون ثم تنفيذ عملية إصلاح من شأنها أن تسنّ تغييرات في القوانين وأن تساهم في تغيير سلوكيات الأفراد والمجتمعات المحلية. وتُعدّ إضافة قوانين جيدة إلى كتب القوانين خطوةً أولى. بيد أن ضمان تنفيذ جميع أصحاب المصلحة تلك القوانين يشكل تحدياً على الأجل الطويل. ويتطلب من البرلمانات أن تُراقب باستمرار وأن تُقدّم التوجيه والموارد وأن تنتقد عند الضرورة. وبهذه الطريقة، يمكن للبرلمانيين أن يضطلعوا بدور حيوي في ضمان تمتع النساء والفتيات في كل مكان بحماية متساوية وحقوق متساوية أمام القانون، والتمتع بحياة مزدهرة وآمنة وكريمة.

مراجع مختارة

قواعد البيانات

- ١- قاعدة البيانات الدستورية العالمية للمساواة بين الجنسين: <https://constitutions.unwomen.org/en/.dashboard>
- ٢- منصة بارلاين للاتحاد البرلماني الدولي: بيانات عالمية عن البرلمانات الوطنية: <https://data.ipu.org/>
- ٣- عالمنا في بيانات: <https://ourworldindata.org/grapher/does-legislation-explicitly-criminalise-marital-rape>
- ٤- أداة تتبع أهداف التنمية المستدامة: النوع الاجتماعي: <https://sdg-tracker.org/gender-equality#targets>
- ٥- مؤشرات المرأة والأعمال والقانون ٢٠٢١: <https://wbl.worldbank.org/>

الموارد الرئيسية

- ١- بياتريس دنكان، لماذا وكيف تُعدّ الدساتير أمراً ضرورياً لتعزيز المساواة بين الجنسين: المكاسب والفجوات والآثار السياسية (نيويورك، نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٧) (نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٧): <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/2/why-and-how-constitutions-matter-for-advancing-gender-equality>
- ٢- مجلس أوروبا، اتفاقية اسطنبول - أداة قوية لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي: دليل للبرلمانيين حول اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافئتهما (ستراسبورغ، مجلس أوروبا، ٢٠١٩) إل. <http://www.assembly.coe.int/LifeRay/EGA/WomenFFViolence/2019/2019-HandbookIstanbulConvention-EN.pdf>
- ٣- المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، البرلمانات المُراعية للمنظور الجنساني: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي: <https://eige.europa.eu/gender-mainstreaming/toolkits/gender-sensitive-parliaments>
- ٤- الاتحاد البرلماني الدولي، تشريعات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في ٣٧ بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦): <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/child-early-and-forced-marriage-legislation-in-37-asia-pacific-countries>
- ٥- الاتحاد البرلماني الدولي، تقييم مُراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦): <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-11/evaluating-gender-sensitivity-parliaments-self-assessment-toolkit>
- ٦- الاتحاد البرلماني الدولي، إرشادات للتجمعات النسائية (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٣): <https://www.ipu.org/resources/publications/reference/2016-07/guidelines-womens-caucuses>
- ٧- الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ممارسات سليمة في قوانين الجنسية لمنع وتقليل حالات انعدام الجنسية: دليل للبرلمانيين (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية

- <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2018-11/good-> (حقوق الإنسان، ٢٠١٨): [practices-in-nationality-laws-prevention-and-reduction-statelessness](https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2018-11/good-practices-in-nationality-laws-prevention-and-reduction-statelessness).
- ٨- الاتحاد البرلماني الدولي، دليل: مواصلة العمل البرلماني لتحسين صحة الأم والوليد والطفل (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٣): <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-07/handbook-> [sustaining-parliamentary-action-improve-maternal-newborn-and-child-health](https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-07/handbook-parliamentary-action-improve-maternal-newborn-and-child-health).
- ٩- الاتحاد البرلماني الدولي، دليل للبرلمانيين "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري" (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٣): <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-07/handbook-parliamentarians-convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women-and-its-optional>.
- ١٠- الاتحاد البرلماني الدولي، دليل حقوق الإنسان للبرلمانيين (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦): <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-10/human-rights>.
- ١١- الاتحاد البرلماني الدولي، قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن صحة المرأة والطفل: إطار عمل مبدئي لإعداد تقارير المساءلة (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٣): <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/ipu-resolution-womens-and-childrens-health-initial-framework-accountability-reporting>.
- ١٢- ماريا موسموتي، ورقة سياسة: التدقيق التالي للتشريع المراعي للمنظور الجنساني (لندن، مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ٢٠٢٠): https://www.wfd.org/wp-content/uploads/2020/07/policy-paper_updated1.pdf.
- ١٣- الأمم المتحدة، منصة المعرفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، "الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات": <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg5>.
- ١٤- لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونواتج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة: تقرير الأمين العام (نيويورك، لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٠): <https://undocs.org/ar/E/CN.6/2020/3>.
- ١٥- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المساواة أمام القانون للنساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠: استراتيجية لأصحاب المصلحة المتعددين للعمل المعجل (نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٩): <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/03/equality-in-law-for-women-and-girls-by-2030>.
- ١٦- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، صحيفة وقائع عالمية: تقدم المرأة في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠: <https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/POWW-2019-Fact-sheet-Global-en.pdf>.
- ١٧- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ورقة أكاديمية: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: الفقه الدستوري (نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٧)، <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/gender-equality-and-womens-empowerment-constitutional-jurisprudence.pdf>.



+1 646 781-4400
+1 646 781-4444

220 East 42nd Street
New York, NY 10017
United States

www.unwomen.org



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org